جامعة مؤتـــــة
عمادة الدراسات العليا

القَضَايَـا النَّحْوِيَّـةُ فـي معجـمِ الصِّحَـــاحِ

إعداد الطالب:
محمد طراد "محمد علـي" عسَّـاف

إشراف:
الدكتور سيف الدين الفقـــراء

رسالـــة مقدمـــة إلى عمـــادة الدراســـات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحـــو قســـم اللغـــة العربيـــة وآدابهـــــا

2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد طراد عساف الموسومة بـــ:

القضايا النحوية في معجم الصحاح

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. سيف الدين طه الفقراء		2007/8/1	مشرفاً ورئيسا
أ.د. يحيى عطيه القاسم	د. يحيى عطية	2007/8/1	عضواً
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2007/8/1	عضواً
أ.د. محمد حسن عواد		2007/8/1	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهـــداء

إلى والدي ووالدتي اللذين تعبا ليريحاني، وسهرا ليرعياني، أجزل الله لهمـــا المثوبة، وأطال بقاءهما، وجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم لا ينفع مال ولا بنون.

إلى أخي، وأخواتي.

إليهم جميعاً...

أهدي هذا العملَ براً ووفاء.

محمد طراد "محمد علي" عساف

شكر وتقدير

أتقدم بالشّكر لأستاذي الدكتور سيف الدين طه الفقراء الذي لم يألُ جهداً في متابعة هذه الرسالة وتصويب ما فيها من أخطاء حتى استقامت على ما هي عليه الآن، فقدّم لي النّصيحة والمشورة وأعطاني من جهده ووقته الكثير.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين أسهموا في تقويمها، وإبداء ملحوظاتهم القيمة التي ستغني الرسالة بإذن الله.

محمد طراد "محمد علي" عسّاف

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
شكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
الفصل الأول: الجوهري نحوياً	**1**
1.1 المقدّمة	1
2.1 التمهيـــد	3
1.2.1 الجوهري	3
2.2.1 حياته	4
3.2.1 شيوخه	4
4.2.1 تلامذته	5
5.2.1 مكانته العلمية وسعة إطلاعه وثقافته	5
6.2.1 أمانته العلمية	10
7.2.1 مصنفاته	12
8.2.1 وفاته	13
9.2.1 معجم الصحاح	13
10.2.1 الجوهري ومكانته في النحـــو	15
11.2.1 مذهبه النحوي	16
الفصل الثاني: المسائل النحوية في معجم الصحاح	**37**
1.2 الممنوع من الصرف	37
2.2 اسم الإشارة	39
3.2 الاسم الموصول	41

المحتوى	الصفحة
4.2 كـــان وأخواتهـــا	44
5.2 الحروف المشبه بليس	50
6.2 كـــاد وأخواتهـــا	53
7.2 إنَّ وأخواتهـــا	56
8.2 ظَـــنَّ وأخواتهـــا	60
9.2 المفعول فيه (الظرف)	64
10.2 الاستثناء	77
11.2 حروف الجر	82
12.2 الإضافة	96
13.2 التعجب	101
14.2 المدح والذم	103
15.2 التوكيد	105
16.2 حروف العطف	108
17.2 النداء	111
18.2 الترخيم	114
19.2 القسم	114
20.2 العدد	118
الفصل الثالث: أصول النحو عند الجوهري	**120**
1.3 أصول النحو العربي في الصحاح	120
1.1.3 السماع في الصحاح	121
1.1.1.3 القرآن الكريم في الصحاح	122
2.1.1.3 القراءات القرآنية	123
3.1.1.3 شواهد الحديث النبوي الشريف	128
4.1.1.3 كـــلام العرب	131

المحتوى	الصفحة
1.4.1.1.3 الشعر العربي في الصحاح	132
2.4.1.1.3 النثر في الصحاح	134
5.1.1.3 لهجات العرب	135
2.1.3 الإجماع في الصحاح	140
3.1.3 القياس في الصحاح	142
الفصل الرابع: العلّة النحويّة	**146**
1.4 التعليل النحوي عند الجوهري	146
2.4 أقسام العلل	147
3.4 آراء النُّحاة في العلل	148
1.3.4 الأصل والفرع	149
2.3.4 الضرورة الشعرية	155
3.3.4 التضمين	157
4.3.4 كثرة الاستعمال	161
5.3.4 التخفيف	164
4.4 الخاتمة	167
المراجع	169

المُلَخَّـــصُ

القَضَايَا النَّحْوِيَّةُ في معجمِ الصِّحَاحِ

محمد طراد "محمد علي" عسَّاف

جامعة مؤتة 2007

تناولت هذه الدّراسة القضايا النّحويّة عند الجوهري فـــي معجمـــه(الصّـــحاح)، فجاءت في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة. تناولت في التمهيد حياة الجوهري وثقافته، وعرَّفت بمعجمه ومنهجه. وأفردت الفصل الأول للجوهري النحوي، والطريقة التي اتبعها صاحب الصحاح في تحليل القضايا النحوية، ومذهبه النحوي ومنهجه في نقل المعلومات وسردها، وموقف العلماء من آراء الجوهري.

وجاء الفصل الثاني تحليلاً لمجموعة من المسائل النحويّة في معجم الصـــحاح ومواقف الجوهري من هذه المسائل على اختلاف موضوعاتها، ومـــا وافـــق فيـــه النحويّين: البصريِّين، أو الكوفيّين.

وعرضتُ في الفصل الثالث موقف الجوهري من أصـــول النَّحـــو "السـماع، والقياس، والإجماع".

ثم أفردت الفصل الرابع للعلة النحويّة، فوضحتُها من حيث المفهـــوم والنشـــأةُ والأنواع والأقسامُ، وبينت موقف الجوهري منها من خلال بعض أنواع العلل التـــي وردت في معجمه.

أما الخاتمة، فقد تضمّنت أهمَّ النتائج التي توصّلت إليها الدِّراسة.

Abstract

The Grammatical Issues in Al-Sihah Dictionary

Mohammad Trad "Mohammad Ali" Assaf

Mu'tah University, 2007

This Study dealt with the grammatical issues in Al-Juwhari's Dictionary (Al-Sihah). This study comprises an introduction, four chapters and a close. In the introduction I talked about the topic significance and the reason of its selection, then I discussed the study chapters in brief and quickly, I identified the main difficulties I during my work. In preface, I dealt with the author's name, his culture and death, I identified his (Al-Sihah) Dictionary and his approach. I dedicated the first chapter for Al-Juwhari the grammarian, and the approach the author of (Al-Sihah) followed to analyze the grammatical issues, his grammatical belief, honesty in conveying and telling the information, and the auther's attitudes toward Al-Juwhari views.

The Second chapter is an analysis for a combination of grammatical issuees in (Al-Sihah) dictionary, Al-Juwhari's attitudes of these issues according to their various topics, and which of them Al-Juwhari accorded with the Basri, Koufi grammarious whether the are few or many.

The third chapter treated the view of Al-Juwhari from grammer fundamental "listening, measurements and consensus.

Chapter four was dedicated for the grammatical deficient. I explained its origin, concept, kinds and sections, the attitude Al-Juwhar towards them through some sort of deficients.

The close includes the most important recommendations of the study.

الفصـــل الأول
الجوهري نحوياً

1.1 المقدّمة:

أحمدك اللهم وبك أستعين وعليك أتوكّل بعد أن أعددت نفسي وتهيأت للارتحـــال مع الجوهري عبر صحاحه محاولاً أنْ أخترق عبابه وأنفذ إلـــى لآلـــئ الجـــوهري المنثورة في أعماقه على امتداد أطرافه المترامية.

فهذا بحث في واحد من أهم معاجم اللغة العربية، يتناول ركيزة من الركائز التي قامت عليها دعائم البحث اللغوي في مراحله التأسيسيّة الأولى، فالجوهري كان يمثل رأس مرحلةٍ زمنية نضج خلالها التأليف المعجمي والنحوي، ولقد كان التوجه إلـــى دراسة القضايا النحوية في معجم الصحاح لعوامل أوجزها في النقاط التالية:

أولاً: الرغبة في الإسهام في إضافة شيء جديد إلى الدراسات التي تناولت معجم الصحاح من خلال دراسة القضايا النحويّة في هذا المعجم، ومعرفة الفكر النحـــوي للجوهري، وما وافق فيه النحويّين: البصريِّين، أو الكوفيّين، والتثبت من موقفه فـــي السماع، والقياس، والإجماع، وإبراز جهد الجوهري ومنزلته في الدرس النحوي.

ثانياً: رسم صورة واضحة لشخصية الجوهري النحوية من خلال تحليل مواقفـــه النحوية في معجمه الصحاح، وتحديد موقفه من الخلاف النحوي بين مذاهب النحـــو المختلفة.

ولم يخل البحث من بعض الصعوبات التي واجهت الباحث كان على رأسها شـــح واضح في الدراسات التي تناولت القضايا النحوية في معجم الصحاح، وقلة المصادر التي تعطي لمحة عن شخصية الجوهري النحوية، فلجأ الباحث إلى استنتاج ذلك من خلال تحليل مواقف الجوهري النحوية، ومنهجه في توجيه القضايا النحويـــة التـــي ساقها في معجمه. وتجدر الإشارة إلى أنه جاء في مقدمة الصـــحاح طبعـــة مكتـــب التحقيق بدار إحياء التراث العربي ممن صنف في تهذيبه أو الاستدراك عليه ما يزيد عن أربعين مؤلفاً يتناول الصحاح من جهة المنهج الذي ابتكره الجوهري أو المـــادة

اللغوية التي تضمنها المعجم، وإن وجد حديث عن جهوده النّحويّة، فقد كانت ملحوظات هامشية لم ترق إلى مستوى البحث الذي يفي بغرض الباحثين والدارسين.

ثم كانت ضخامة المادة التي تحتاج إلى تحليل واستقصاء القضايا النحوية فيها، مما استغرق وقتاً لا يستهان به في إحصاء القضايا وجمعها قبل البدء في تحليل مضامينها.

جاءت الدراسة في أربعة فصول مسبوقة بتمهيد تحدثت فيه عن الجوهري وحياته، وشيوخه، ومؤلفاته، وأشرت إلى معجم الصحاح موضحاً النظام الذي قام عليه المعجم في تناول المواد اللغوية والمنهج الخاص الذي اتبعه في ذلك.

أما **الفصل الأول** تحدثت فيه عن شخصية الجوهري النحويّة، والمنهج الذي انتهجه صاحب الصحاح في تحليل القضايا النحوية، ومذهبه النحوي.

وحللت في **الفصل الثاني** مجموعة من المسائل النحويّة الواردة في معجم الصحاح ومواقف الجوهري من هذه المسائل على اختلاف موضوعاتها، وما وافق فيه النحويّين: البصريِّين، أو الكوفيّين. وتناولت المسائل التالية حسب ترتيب الموضوعات في ألفية ابن مالك:

1. الممنوع من الصرف
2. اسم الإشارة
3. الاسم الموصول
4. كان وأخواتها
5. المشبهات بليس
6. كاد وأخواتها
7. (إن) وأخواتها
8. ظن وأخواتها
9. المفعول به (الظرف)
10. الاستثناء
11. حروف الجر
12. الإضافة
13. التعجب
14. المدح والذَّم
15. التوكيد
16. حروف العطف
17. النداء
18. الترخيم
19. القسم
20. العدد

وفي **الفصل الثالث** تناولت موقف الجوهري من أصول النَّحو "السماع، والقياس، والإجماع"، وانتهيت إلى أن الجوهري يبني قواعده النّحويّة على القرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النّبوي الشّريف، والكلام العربيّ: نظمه ونثره.

وتحدثت في **الفصل الرابع** عن العلّة النّحويّةَ التي تعدُّ ركناً من أركان القياس، إلا أنّني أفردتُ فصلاً خاصاً بها لما لها من أهمية عند الجوهري، فجاء هذا الفصل في قسمين: تحدثتُ في الأول عن العلّة من حيثُ التعليل النحوي عند الجوهري وأقسام العلل وبعض آراء النحاة فيها، وتحدثت في الثاني عن أبرز أنواع العللِ عند الجوهري.

وخلصت في الخاتمة إلى أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

أما **المنهج** الذي سارت عليه هذه الدّراسة فتمثّل في الاعتماد على المنهج الوصفيّ في استقراء المسائل النحويّة الواردة في المعجم ومن ثم تحليلها والوقوف على ما فيها من قضايا نحويّة تعكس الفكر النحوي للجوهري وشخصيته.

وأود أن أنوه بأن هذه الرسالة لم تطرق جميع المسائل النحويّة التي ذكرها الجوهري، لاسيَّما تلك المسائل العامة التي اكتفى فيها الجوهري بذكرها عامة دون تفصيل أو تعليق، وقد حاولت خلال دراستي أن أعكس فكر الجوهري نحوياً وأن أبرز المسائل النحويّة الواردة فيه، وحسبيّ من ذلك نصيب المجتهد من خطأ أو صواب.

2.1 التمهيد:

1.2.1 الجوهري:

هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، من فرياب -من بلاد التـرك- وابن أخت العالم اسحق بن إبراهيم الفارابي وتلميذه، وعليه بدأ تحصيله للعلم[1].

---

(1) ينظر: السيوطي، جلال الدين، المزهر 446،447/2، د.ت، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، بيروت، ابن حجر، شهاب الدين، 1987م، لسان الميزان، 400/1 اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طبقات النحاة

2.2.1 حياته:

نشأ في بلاد الترك فنبغ في الخط حتى ضرب به المثل ، واشتهر في علم الكلام، لكنه كان محباً للأسفار، ويؤثر السفر على الحضر، فسافر إلى بلاد الحجاز، واجتاز بلاد ربيعة ومضر، فأخذ عن أهلها لغتهم بالمشافهة، واقتبس من علماء الشام والعراق. حتى أتقن لغة العرب ونبغ في ذلك، ولما قضى وطره من قطع الآفاق عاد إلى بلاد فارس فاستقر في دامغان –بلد بين الري ونيسابور– حيث أكرمه أبو الحسن بن علي وكان من أعيان الكتاب وأفراد الفضلاء، وأنزله عنده، ثم سيّره بإحسان إلى نيسابور بعد أن أخذ من آدابه وخطه وحظه، فلم يزل مقيماً بها على التدريس والتأليف، وتعليم الخط الأنيق وكتابة المصحف والدفاتر اللطائف إلى أن قضى نحبه رحمه الله[1]، وتجدر الإشارة بأني بحثت جاهداً في المصادر ولم أجد سنة ولادته أو مكانها.

3.2.1 شيوخه:

تلقى الجوهري كما تَذْكُرُ التراجم علومه على يد أساتذة مشهود لهم بالتميز العلمي، كأبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وخاله الفارابي، كما سعى جاهداً إلى التزود من علوم اللغة والتبحر فيها، فسافر إلى بلاد الحجاز، وشافه خلص العرب، وطوف ببلاد ربيعة ومضر، ومن ثم قفل عائداً إلى خرسان ونزل ضيفاً على أبي الحسين بن علي، وهو ذو منزلة علمية رفيعة بين الكتاب والفضلاء[2].

واللغويين ص(215) لابن قاضي، تقي الدين، 1974م، تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.

(1) ينظر: ابن حجر، لسان الميزان 400/1، ؛ الحموي، ياقوت بن عبدالله، 1979، معجم الأدباء 151/6–156، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(2) ينظر: السيوطي، المزهر، 446/2، 447؛ ابن حجر، لسان الميزان، 400/1، ابن قاضي، طبقات النحاة واللغويين ص(215) .

4.2.1 تلامذته:

تتلمذ على يد الجوهري أعلام في اللغة كأبي علي الحسين بن علي وأبي إسحاق صالح الوراق الذي قيل أنه مُبَيِّض ما بقي من الصحاح دون تبيض بعد وفاة الجوهري[1].

5.2.1 مكانته العلمية وسعة إطلاعه وثقافته:

امتلك الجوهري صفات علمية وعقلية مميزة هيأته ليكون عالماً يترك بصمة في المجال العلميّ الذي يبحث فيه، فقد كان من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنة؛ فهو إمام في اللغة والأدب وهو من فرسان الكلام والأصول كما وصفه العلماء[2].

وكان اتصال الجوهري بالقبائل العربية ودراسته اللغة على شيخين من كبار علماء عصره هما أبو علي الفارسي السيرافي إضافة إلى خاله إسحق الفارابي الذي كان له أثر واضح في تحصيل الجوهري من علوم اللغة وآدابها.

وكان الجوهري محباً للسفر في البلاد العربية وهذا يفسر سعة إطلاعه واتساع ثقافته اللغوية خصوصاً في مجال صناعة المعجم لما يحتاج إليه من المشافهة والسماع وسعة الإطلاع.

وقد وصفه العلماء بالفطنة والذكاء ورجاحة العقل التي كانت سمة وعلامة فارقة له على غيره من علماء عصره مما يؤهله لأن يبتكر جديداً لم يسبق إليه وقد كان هذا الجديد في ابتكاره نظام القافية في ترتيب مواد معجم الصحاح[3].

كان الجوهري بارعاً في علم العروض وقد ألف في هذا المجال كتاباً بعنوان "عروض الورقة"[4] ولا تخفى الطبيعة الرياضية والقدرات الذهنية والذكائية التي يحتاجها هذا العلم حتى يستطيع الإنسان الإبداع فيه وسبر أعماقه.

---

(1) ينظر: الحنبلي، عبد الحيّ، شذرات الذهب، 143/3 د.ت، دار الآفاق الجديد، بيروت.

(2) ينظر: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، 1987م، إصلاح المنطق ص (107) شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى.

(3) الحنبلي، شذرات الذهب، 143/3.

(4) ينظر: ابن حجر، لسان الميزان، 400/1؛ الحموي، معجم الأدباء، 151/6-156.

ويزخر الصحاح بطائفة من الظواهر والأدلة التي تدل على تبحر الجوهري وثقافته الواسعة في مجال اللغة والأدب وعلوم الشريعة الإسلامية وتتضح ثقافته واطلاعه الواسع في جانبين:

الأول: تنوع المشارب الثقافية اللغوية التي نهل منها، واختلاف المستويات اللغويّة التي اطّلع عليها إذ أثبت تمكّنه من العديد منها في مجالات اللغة والنحو والصرف والبلاغة والعروض وعلم الأصوات.

ثانياً: تعمقه في تناول المسائل اللغوية بكلِّ جوانبها وما يتصل بها والاختلافات التي نشأت حولها، وهذا الأمر نجده جليّاً في معالجة القضايا النحوية في معجم الصحاح وتتجلّى عناصر هذا التعمق في الأمور التالية:

1. اطلاعه على لهجات العرب:

أفرد الجوهري للهجات العربية مساحةً مهمة في معالجاته النحوية، يؤصل من خلالها قاعدة نحوية، أو يدعم شاهداً نحوياً، أو يسوقها في سياق تنوّع التراكيب النحوية وأساليب التعبير في اللغة العربية، ولعلّ عمله المعجمي وإطلاعه النحوي هما العاملان الأساس في تمكّنه في هذا الجانب، ومن أمثلة ذلك حديثه عن وزن فعالِ وكيف كانت اللهجة ركيزة أساسية من ركائز معالجته النحوية وترجيحه تركيباً على آخر: "ورقاش اسم امرأة: فأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كلِّ حالٍ وكذلك كل اسم على وزن فَعالِ بفتح الفاء معدولة عن فاعله، لا تدخله الألف واللام ولا يُجمَع مثل قطام وحذام وغلابِ.

وأهل نجد يجرونه مجرى ما لا ينصرف، نَحوَ عُمَرَ وزُمَرَ يقولونَ هذه رقاشُ بالرَّفع وهو القياس، لأنه اسمُ علمٍ وليس فيه إلا العدل والتأنيث، غير أنَّ الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز قال الشاعر[1]:

---

(1) ينظر: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، 1999م، الصحاح 846/3 (رقش) اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، البيت على بحر (الوافر)، للجيم بن مصعب؛ ينظر: السيوطي، جلال الدين، د.ت، شرح شواهد المغني 596/2، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت؛ الأزهريّ، خالد بن عبدالله، د.ت، شرح =

إذا قالت حَذام فَصدِّقُوها فإنّ القولَ ما قالت حَذامِ

وقال امرؤ القيس[1]:

قامت رقاشٍ وأصحابي على عَجَلِ تُبْدي لكَ النّحرَ واللّباتِ والجِيدَا

وقال النابغة[2]:

أتاركةً تَدَلُّلَها قَطامِ وضِنًّا بالتحيَّةِ والسلامِ

إلا أن يكون في آخره راء، مثل جَعارِ اسم للضَّبُعِ، وحَضارِ اسم لكوكب، وسَفارِ اسم بئرٍ، ووبارِ اسم أرضٍ، فيوافقون أهل الحجاز في البناء على الكسر"[3].

2. اطلاعه على المذاهب النحوية وآراء العلماء:

تتضح براعة الجوهري في اطلاعه على المذاهب النحوية وآراء العلماء في المسائل النحوية التي وردت في معجمه، حتى أن الباحث في قضايا النحو في معجم الصحاح يحار في تصنيف الجوهري في إحدى المدرستين الكوفية أو البصرية لكثرة ما يورد من آراء كلّ مدرسة ويتوسع في ذلك. فمن خلال قضاياه يعرض للخلاف بين المدرستين في توجيه القضية التي قيد البحث بغض النظر عن طبيعة الشاهد آيةً أو حديثاً أو شعراً أو نثراً، واللافت للانتباه أنه في معظم شواهده النحوية التي يعرض فيها للخلاف النحوي بين المذهبين يتجنب تأييد رأي أو الاعتراض على آخر وهذا أيضاً ممّا يصعب البت في المذهب النحوي الذي ينتمي إليه. ومن أمثلة عرضه لهذا الخلاف في قضاياه ما جاء به في مسألة لحاق تاء التأنيث بالصفة المختصة

= التصريح 225/2 وبهامشه حاشية يس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 846/3 (رقش)، البيت على البحر (بسيط)، ينظر: امرئ القيس، 1958م، ديوان امرئ القيس، ص(202)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح، 846/3 (رقش)، البيت على البحر (الوافر)، للنابغة الذبياني، بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني ص(130)، 1977م، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح، 846/3 (رقش).

بالمؤنث: "يقال امرأة حاملٌ وحاملةٌ إذا كانت حبلى، فمن قال هذا نعت لا يكون إلا للإناث، ومن قال حاملةٌ بناه على حَمَلت فهي حاملة، وأنشد الشيباني لعمر بن حسان[1]:

تَمَخَّضتِ المنونُ له بيومٍ أنى ولِكُلِّ حاملةٍ تمامُ

فإذا حملت شيئاً على ظهرها أو رأسها حاملة لا غير، لأن الهاء إنما تلحق للفرق، فأمّا ما يكون للمُذكَّر فقد استُغني فيه عن علامة التأنيث، فإن أتى بها فإنما هو على الأصل.

هذا قول أهل الكوفة، وأمّا أهل البصرة فإنهم يقولون هذا غير مستمّر؛ لأن العرب تقول: رجلٌ أيِّمٌ وامرأة أيِّمٌ، ورجل عانس وامرأة عانس، مع الاشتراك، وقالوا امرأة مصيبةٌ، وكلبة مُجْرِيةٌ مع غير الاشتراك.

قالوا: الصواب أن يقال: قولهم حاملٌ وطالقٌ وحائضٌ وأشباه ذلك في الصفات التي لا علامة فيها للتأنيث فإنما هي أوصاف مذكرةٌ وُصِفَ بها الإناث كما أن الرّبعة والرواية والخُجأةَ أوصاف مؤنثة وُصِفَ بها الذكران"[2].

فالربعة: رجل ربعة أي مربوع الخلق، لا طويل ولا قصير[3].

والرواية: البعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه[4].

والخجأة: رجل خجأة: أي نكحه، وفحل خجأة: كثير الضراب، والخجأة أيضاً: الرجل الكثير اللحم الثقيل[5].

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 1373/4 (حمل)، البيت على البحر (الوافر)، ينظر: ابن السكيت إصلاح المنطق، ص(3)، الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، د.ت، الإنصاف، 760/2 ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1373/4 (حمل).

(3) المصدر نفسه، 3 /1008 (ربع).

(4) المصدر نفسه، 1884/5 (روى).

(5) المصدر نفسه، 30/1 (خجأ).

ولا يكتفي الجوهري بعرض جوانب الخلاف بين المذهبين في شواهده، بل نجده ملمّاً أيضاً بعناصر الالتقاء والاتفاق بينهما،وقعَ هذا في موضوع صرف نَعْش العلم المؤنث يقول: "وقد جاء في الشِّعر بنو نعشٍ، وأنشدَ أبو عبيدة[1]:

تَمَزَّمزْتُها والديكُ يدعو صباحَهُ إذا ما بنو نَعْشٍ دَنَو فتصَوَّبوا

واتّفق سيبويه والفرّاء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث[2].

ولا يكتفي الجوهري بذلك، بل هو عارف بحركات الخلاف والاتفاق الداخلي في ظل المدرسة الواحدة أو المذهب الواحد، ومدى توافق رأي عالمٍ من البصرة مع رأي مذهب الكوفة أو العكس، ويتضح هذا الأمر في المثال التالي، يقول الجوهري:" وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء/90] فأجاز الأخفش والكوفيون أن يكون الماضي حالاً، ولم يجوّزه سيبويه إلا مع قد...[3].

3. التوسُّع في معالجة القضايا النحويّة:

عمد الجوهري في بعض المسائل النحوية إلى الاستفاضة في شرح المسألة وتوضيحها وتنويع طرق معالجتها ما بين الاستشهاد واستقصاء أراء العلماء وعرض ما فيها من لهجات العرب، وتعليلها وتوجيهها نحوياً، ويذكر رأيه فيها في بعض الأحيان.

وتعدّدت القضايا التي أفاض الجوهري في بحثها وشرحها في كثير من مواد المعجم ولكنّها تركّزت في الجزء الأخير من معجمه والمتمثل في باب الألف اللينة. بحيث تتحول المادة اللغوية من معالجة لغويّة في المعنى إلى معالجة نحويّة، ومن ذلك قوله : "وا" حرف للندبة، تقول: وا زيداه. ويقال أيضاً يا زيداه. والواو: من

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 858/3 (نعش). البيت على بحر (الطويل) ينظر: للنابغة الجعدي في ديوانه ص(4) قيس بن عبدالله، 1964م، تحقيق عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى.

(2)، 858/3 (نعش).

(3) المصدر نفسه، 547/2 (حصر).

حروف العطف تجمع الشيئين ولا تدل على الترتيب، وتدخل عليها ألف الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[الأعراف/63]، كما تقول أفعجبتم.

وقد تكون بمعنى مع، لما بينهما من المناسبة؛ لأن (مع) للمصاحبة كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (بُعِثتُ والساعةُ كهاتينِ)[1]، وأشار إلى السبابة والوسطى. أي: مع الساعة.

وقد تكون الواو للحال كقولهم: قمتُ وأنا أصكُّ وجهَهُ، أي: قمت صاكاً وجهَهُ، وكقولك قمت والناس قعود.

وقد يقسم بها، تقول: والله لقد كان كذا. وهو بدل من الباء لقربه منه في المخرج إذ كان من حروف الشفة لا يتجاوز الأسماء المظهرة نحو والله، وحياتك، وأبيك.

وقد تكون الواو ضمير جماعة المذكر في قولك: فعلوا ويفعلون وافعلوا. وقد تكون الواو زائدة. قال الأصمعي: قلت لأبي عمر: قولهم ربنا ولك الحمد؟ فقال: يقول الرَّجلُ للرَّجلِ: بعني هذا الثوب، فيقول: وهو لك، وأظنه أراد: هو لك. وأنشد الأخفش[2]:

فإذا وذلكَ يا كُبَيْشَةُ لم يَكُنْ إلا كَلَمَّةِ حالِمٍ بخيالِ

كأنه قال: فإذا لك ذلك لم يَكُنْ[3].

ووجدنا التعليل النحوي حاضراً أيضاً في سياق البحث، فقد أتى بعلّة صوتيّة تُعلِّل ظاهرة نحويّة فهو يرى أنّ واو القسم بدل من الباء لعلّة قربه منه في المخرج.

6.2.1 أمانته العلمية:

وتمثلت هذه الأمانة العلمية في جوانب عدّةٌ منها:

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 2025/5 (وا).

(2) ينظر: المصدر نفسه، 2025/5 (وا) البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب 58/11، 60، 1989م، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، وبلا نسبة في أبو حيّان، محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحاة ص(45) 1986م، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 2026/5 (وا).

أولاً: سلامة النقل:

فالجوهري كان ينقل المعلومة من غيره كما هي دون أن يؤثر في فحواها أو أن يجحد حقّ صاحبها فيها، وهنالك أمثلة يوثّق في بعضها المصدر الذي نقل عنه وفي بعضها ينسبها إلى غيره ولكنه يغفل عن ذكر المصدر الذي نقل المعلومة عنه. ومن أمثلة النوع الأول قوله:" الحرشفة الأرض الغليظة، نقلتُه من كتاب الإعتقاب في غير سماع "[1].

وقوله:" وهذا الحرف نقلته من كتاب الإعتقاب لأبي تراب من غير سماع"[2].

وقوله:" حكاه أبو حاتم، نقلته من كتاب الأبواب من غير سماع"[3].

ومن النوع الثاني الذي لا يسمي فيه المصدر قوله:" ولست أرويه وإنما نقلته من كتاب"[4]، وقوله في موضع آخر:" ويقال أيضاً: أشكلت الكتاب بالألف، وكأنك أزلت به عنه الإشكال والالتباس وهذا نقلته من كتاب من غير سماع"[5].

ولعل العبارة الدّارجة في مثل هذه المقولات للجوهري هي عبارة (نقلته) وعبارة (من غير سماع) فالأولى تنسب المقولة إلى غير الجوهري والثانية تزيل عنه مسؤولية مدى مصداقية المسألة ودقتها بحيث لم يتسنَّ له ذلك من خلال سماعها أو مشافهة العرب بها.

ثانياً: أمانته في طرح الآراء وتعدُّدها:

وتجلّى ذلك في صدق الجوهري في التعامل مع المعلومة بحيث يطرحها بدرجة تثبت الحقيقة بصدقيتها؛ فلا يتحرج من التصريح بعدم تأكده من هذه المعلومة إذا شعر أن الأمر قد يوقع في اللبس. ويقول في مسألة (تَيْسيّة): "وناس يقولون تيسويّة وكيفويَّة، ولا أدري ما صحتها"[6].

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 100/3 (ألف).

(2) المصدر نفسه، 727/2 (هرر).

(3) المصدر نفسه، 472/2 (نجد).

(4) ينظر: المصدر نفسه، 1403/4 (زجل).

(5) المصدر نفسه، 1418/4 (شكل).

(6) المصدر السابق نفسه، 772/2 (تيس).

والقضايا النحوية التي عالجها تزخر بالكثير من آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم العلميّة ومكانتهم، وكان يطرح في القضية الواحدة الرأي والرأي المقابل دون أن ينحاز بالتصريح إلى طرف دون آخر، بعيداً عن التعصب المذهبي أو المزاج الشخصيّ، وهذا لا ينفي بحال ميولاً نحويّة لهذا الطرف أو ذاك أو لعالم أكثر من غيره، إلا أن هذا الأمر لم يمنع صاحب الصحاح من الموضوعية في التعامل مع الآراء المختلفة.

7.2.1 مصنفاته:

أ. معجم الصحاح.

ب. عروض الورقة: كتاب في العروض جيد بالغ؛ كما قال عنه ياقوت[1].

ج. المقدمة في النحو: قال عنه ياقوت: هو أفضل من الجمهرة لابن دريد، وهي غير مطبوعة[2].

8.2.1 وفاته:

قيل أنَّه في أخر عمره اعتراه وسوسة، فنقل إلى الجامع القديم بنيسابور، فصعد إلى سطحه وقال: أيها الناس، إني عملت في الدنيا شيئاً لم أسبق إليه، فسأعمل للآخرة أمراً لم أسبق إليه، وضم إلى جانبيه مصراعي باب، وتأبطهما بحبل، وصعد مكاناً عالياً من الجامع، وزعم أنه يطير، فوقع فمات. وقد اختلف في وفاته فقيل: 393هـ، وقيل[3]: 400هـ.

---

(1) ينظر: الحموي، معجم الأدباء 151/6.

(2) المصدر السابق، 151/6، بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي 94/1، 1983م، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

(3) ينظر: السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة ص(195) 1991م، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

9.2.1 معجم الصحاح

اسمه الكامل: "تاج اللغة وصحاح العربية" وقد اشتهر بين الناس باسم "الصحاح"، ألفه الجوهري وهو في نيسابور بعد أن استقى مادته من شيوخه ومن قبائل العرب التي رحل إليها وشافه أهلها، وقد وضع معجمه للأستاذ أبي منصور عبدالرحيم بن محمد البيشكي -نسبة إلى بيشك من نواحي نيسابور- وسمعه منه إلى حرف الضاد، ثم توفي الجوهري وبقي مسودة فبيضه تلميذه إبراهيم بن صالح الوراق، ويقال إنه غلط في مواضع غلطاً فاحشاً. وهو من أمهات الكتب وفاقت شهرته ما سبقه من معاجم[1].

ومنذ ظهور صحاح الجوهري حاز على الإعجاب التامّ من العلماء والأُدباء، فاتخذ منه كثيرٌ من اللغويين محوراً أداروا حوله دراسات متعددة[2]، كما اتخذه أصحاب المعاجم مثالاً يحتذونه، حتى كوَّنَ أكبر المدارس وأضخمها وأثراها في حركة التأليف المعجمي[3].

قال عنه ياقوت الحموي: "وهو الذي بأيدي الناس اليوم، وعليه اعتمادهم، أحسن الجوهري تصنيفه، وجوَّد تأليفه، وهذا مع تصحيف في عدة مواضع تتبعها عليه المحققون"[4]، وفيه يقول الشيخ أبو إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري"[5]:

هذا كتابُ الصحاحِ أَحسنُ ما ... صنف قبل الصحاح في الأدب

تشتعل أبوابه وتجمع ما ... فرق في غيرها من الكتب

وقال الباخرزي: "هذا الكتاب هو الذي بأيدي الناس اليوم، وعليه اعتمادهم، أُحسن تصنيعه، وجود تأليفه، وقرب متناوله أبرّ من ترتيبه على من تقدمه، يدل وضعه

---

(1) ينظر: الجوهري، مقدمة الصحاح 10/1.

(2) ينظر: الباخرزي، علي بن الحسن، دمية القصر وعصر أهل العصر، 112/1 1971م، تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة المعارف بغداد.

(3) نصار، حسين، المعجم العربي ص(61-62) 1968م، مكتبة مصر، القاهرة.

(4) ينظر: الحموي، معجم الأدباء ص205-206.

(5) ينظر: الثعالبي، محمد بن إسماعيل، يتيمة الدهر، 373/4 1983م، دار الكتب العمية، بيروت.

على قريحة سالمة، ونفس عالمة[1]، وقال الثعالبي إنَّ (الصِّحاح) "أحسن من الجمهرة وأوقع من تهذيب اللغة، وأقرب متناولاً من مجمل اللغة، هذا مع تصحيف فيه في مواضع عدة أخذها عليه المحققون، وتتبعها العالمون، ومن ساء قط، ومن له الحسن قط؟ فإنّه رحمه الله غلط، وأصاب وأخطأ المرمى، وأصاب كسائر العلماء الذين تقدموه، أو تأخروا عنه، فإنِّي لا أعلم كتاباً سلِّم إلى مؤلفه فيه، ولم يتبعه بالتتبع من يليه"[2].

ووصفه القفطي: "وله كتاب الصحاح في اللغة، أكبر وأقرب متناولاً من مجمل اللغة وهذا كتاب الصحاح قد سار في الآفاق، وبلغ مبلغ الرفاق، ولما دخلت منه نسخة إلى مصر نظرها العلماء فاستجّودوا مأخذها وقربه، ولمحوا فيها أوهاماً كثيرةً انتدبوا لإصلاحها، وزادوا فيها بعض ما لعله أخلَّ به من ألفاظ لغوية؛ الحاجة داعية إليها، فلا شبهة في أنه نقلها من صحف فصحَّف، وانفرد في تصريف الكلمة برأيه فحرَّف"[3].

ويرى نصار أنَّه صاحب منهج ثوري إذ قلب بنظره الثاقب وذكائه الوقاد وإطلاعه الواسع لعله يصل إلى طريقة يسهل بها البحث في المفردات العربية ضمن معجم من إبداعه وذلك إذا علمنا أن الغرض من تأليف المعاجم في ذلك العصر (القرن الرابع الهجري) كان بالأساس "التزام الصحيح من الألفاظ وتيسير البحث عن المواد[4].

وحظيّ هذا المعجم بدراسات متعددة تعليقاً ، وتكملة، وتحشية، وتلخيصا، وشكل واحداً من أهم روافد المعاجم المتأخرة التي جاءت بعده.

هدف الصحاح:

قد شكل معجم الصحاح نقلة نوعية في التأليف المعجمي؛ لأنَّ هدفه كان البحث في صحيح اللغة دون سواه بخلاف المدارس التي سبقته فكان الجوهري أول من

---

(1) ينظر: الباخرزي، دمية القصر وعصر أهل العصر 112/1.

(2) ينظر: الثعالبي، يتيمة الدهر 373/4.

(3) ينظر: الحموي، معجم الأدباء ص207-208.

(4) نصار، المعجم العربي ص(484).

التزم صحيح اللغة وقصر بحثه عليه وهو بذلك يحقق ثنائية إبداعية أولها: ابتكار منهج القافية في ترتيب مواد المعجم وثانيها قصر البحث على صحيح اللغة وترك ما عداه.

وقد بين الجوهري في مقدمة معجمه هذا الهدف بقوله: "وقد أودعت في هذا الكتاب ما صحَّ عندي من هذه اللغة التي شرَّف الله تعالى مراتبها، وجعل علم الدين منوطاً بمعرفتها، على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أُغلب عليه، بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب في ديارهم في البادية ولم آلُ في ذلك نصحاً ولا ادخرت وسعاً"[1].

والجوهري يسجل ثلاثة من العوامل التي تجعل من معجمه ركيزة أساسية ومرجعاً مهماً من مراجع البحث العلمي. وأول هذه العناصر الهدف من وراء تأليف المعجم، وثانيها منهجه في ترتيب مواد المعجم القائم على نظام القافية، وثالثها المصادر التي اعتمد عليها والتي تجلت في استقصاء اللغة من مصادرها سماعاً من العلماء ومشافهة من الأعراب، فشكل بذلك واحداً من أهم مصادر التأليف المعجمي في التراث العربي.

10.2.1 الجوهري ومكانته في النحو:

لقد نال الجوهري في مجال اللغة من الحظوة والشهرة ما فاق به كثيراً من علماء عصره، وتحدثت عنه التراجم وفصلت الحديث عنه؛ لأنَّه واحد من أهم المعجميين القدامى.

وبين علماء اللغة والنحو فضل الجوهري في اللغة والنحو، وأكدوا ريادته في علم النحو بين علماء اللغة في عصره فعنه قال الثعالبي "من أعاجيب الدنيا ...وهو إمام في علم لغة العرب"[2] وقال عنه ابن بري "الجوهري أنحى اللغويين"[3]، والقول نفسه مع المتأخرين الذين رأوه "إمام المحراب اللغوي، وخطيب المنبر الصرفي"[4].

---

(1) ينظر: الجوهري، مقدمة الصحاح 16/1.

(2) ينظر: الثعالبي، يتيمة الدهر 206/4.

(3) ينظر: السيوطي، المزهر 98/1.

(4) ينظر: الفاسي، أبو عبد الله، إضاءة الراموس 38/2 1975، أصفهان.

وعلى الرغم من هذا كله إلا أنّ الباحث يرى أن الجوهري لم يحظ بالدراسة التي تكشف مكانته في النحو العربي، وما سجله علماء النحو من جهود له.

ولعل السبب في عدم الالتفات إلى جهوده في النحو يعود إلى أن شهرة الجوهري في باب اللغة والصناعة المعجمية قد طغت على شهرته في النحو، وقد يكون السبب عائداً إلى أن مواقف الجوهري وآراءه النحوية كانت متناثرة في ثنايا معجمه، ولم يصلنا مؤلفه في النحو.

دور الجوهري في توجيه القضايا النحوية:

لم يكن الجوهري في القضايا التي تحدث عنها ناقلاً أميناً وحسب، بل كان له ثلاثة أدوار اضطلع بها في الجانب النحوي من معجمه:

الأول: دور المحلل للآراء النحويّة على اختلاف مصادرها لتكون مقنعةً للقارئ، فهو لم يقتصر فقط على نقل القضية النحوية أو الرأي النحوي كما هو، بل كان يوجه المسائل والآراء ويحاول تفسيرها وتوضيحها.

ثانياً: في بعض المسائل يَعْمَدُ إلى إصدار حكمه على هذا الرأي دون تردّد، فيكون حكمه قاطعاً مانعاً لا يقبل التأويل –من وجهة نظره– وهو يصدر حكمه من موقع العالم العارف بدقائق القضايا النحوية وتفصيلاتها.

ثالثاً: انفرد الجوهري برأي خاص في بعض المسائل النحوية وأصدر رأياً مستقلاً من اجتهاده يعبر من خلاله عن موقف عالمٍ في النحو واسع الإطلاع، وهذا أسهم في دفع بعض العلماء للرد عليه.

11.2.1 مذهبه النحوي:

أولاً: موقفه من المذاهب النحوية:

حاول الجوهري أن يكون موضوعياً في طرحه للآراء النحويّة التي يعالجُها في قضاياه، وكان يظهر حياديّة في الآراء المختلفة التي يعرضها، وما هو ثابت أن صاحب الصحاح لم يصرح على الإطلاق بالمذهب النحوي الذي يتبناه في آرائه،

ولم يرد بشكل مباشر ما يمكّن المتصفّح لمعجمه من تحديد مذهبه النحـــوي. ولكـــن نظرة فاحصة في معالجته النحوية لشواهده تظهر ميولاً كوفية عند هذا العالم الجليل، وتبيَّن أنه أقرب إلى المذهب الكوفي في توجيهاته النحوية، ويؤكد هذا مجموعة مـــن الأدلة والملحوظات في منهج الجوهري في توجيهه لقضاياه النحوية.

إن أول ما يطالعه القارئ الكثرة الوافرة في استشهاد الجوهري بآراء الفـــرّاء الكوفي يقابل ذلك قلّة نسبية في استشهاده بآراء سيبويه، إمام مدرسة البصرة، ، فلا تكاد مسألة نحوية يورد فيها الجوهري آراء العلماء إلا وكان للفرّاء حضـــور فـــي ذلك، ونسبة اعتداده بآراء علماء الكوفة تفوق نسبة اعتداده بآراء البصـــريين، فقـــد اعتمد على الكسائي، في كثير من المسائل النحويّة، واعتمد الجـــوهري علـــى آراء الأخفش البصري، وهو الذي وافق الكوفيين في كثير من القضايا النحويـــة، ودليـــل ذلك قوله: (كان الأخفش والكوفيون) أو (وهذا مذهب الأخفش وأهل الكوفـــة)، وقـــد يؤكد رأي الأخفش منفرداً عن الكوفيين في سياق خلافه مع آراء البصريين وعلـــى رأسهم سيبويه، وهذا يدل على انفراده بالاعتماد على أراء الأخفش التي وافق فيهـــا الكوفيين وخالف فيها علماء مذهبه.

وثمة ظاهرة في مجال تعدد الآراء النحوية في قضايا الصحاح؛ تعدُّ سمة بـــارزة في موقف الجوهري من المذاهب النحوية والاعتداد بها وهي تقـــديم رأي الكـــوفيين على رأي البصريين في المسائل النحوية المطروحة،سواء أكان ذلك من خلال تقديم رأي عالمٍ كوفي على نظيره البصري، أم من خلال تقديم موقف عام لمـــذهب أهـــل الكوفة على أهل البصرة، وقد حدث ذلك في الغالبية العظمى من أمثلة تعـــدّد الآراء المذهبية في شواهد الصحاح النحويّة، ومن ذلك على سبيل المثال:

أ. يورد في مسألة دخول الألف واللام على العدد المركـــب (أحـــد عشـــر): "قـــال الكسائي: إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلهما في العدد كلّه فتقول: ما فَعَلَتِ الأَحَدَ العَشَرَ الألف الدِّرهم، والبصريون يدخلونها في أوله فيقولون: ما فعلتَ الأحدَ عشر ألف درهمٍ[1].

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 383/2 (أحد).

ب. وفي مسألة (وَحَدَ) وعلّة نصبها يقول:" الوَحْدَة: الانفراد، تقول رأيته وحده وهو منصوب عند أهل الكوفة على الظرف، وعند أهل البصرة على المصدر في كل حال..."[1].

ج. وفي توجيه إعراب (هي) يقول :" وقول بنت الحُمارس[2]:

هَلْ هي إلاّ خِطةٌ أو تَطْلِيقْ

فإن أهل الكوفة قالوا: هي كناية عن شيء مجهول، وأهل البصرة يتأولونها القصة"[3].

ومما يؤكد أن تقديمه لرأي أهل الكوفة من قبيل الميل إلى مذهبهم واحترام آرائهم أنه في بعض المسائل عندما كان يقدّم رأي أهل الكوفة على رأي أهل البصرة، لم يكن يصرّح في بداية عرض الرأي أنه رأي كوفي، حتى إن القارئ يظنّ للوهلة الأولى أن هذا الرأي إنما هو رأيه الشخصي إذا ما اكتمل الرأي واستوفيت جوانبه صرح الجوهري في نهايته أنه رأي أهل الكوفة ثم اتبعه برأي البصريين، ومنه قوله: "امرأة حامِلٌ وحامِلةٌ، وإذا كانت حُبلى، فمن قال: حامِلٌ قال: هذا نعت لا يكون للإناث، ومن قال حامِلَةٌ بناه على حَمَلَتْ فهي حامِلَةٌ، وأنشد الشيباني بن حسان[4]:

تمخّضَت المنونُ له بيومٍ أنى وَلِكُلِّ حامِلَةٍ تمامُ

فإذا حملت شيئاً على ظهرها أو رأسها فهي حامِلَةٌ لا غير، لأن الهاء إنما تلحق للفرق، فأمّا ما يكون للمُذكّر فقد استُغني فيه عن علامة التأنيث فإن أُتي بها فإنما هو على الأصل.

---

(1) المصدر نفسه، 477/2 (وحد).

(2) المصدر نفسه، 2026/5 (ها)، البيت على بحر (الرجز)، ينظر: الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة 204/5 1964م، تحقيق عبد السلام هارون. مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الأنباء والنشر، الطبعة الأولى.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 2026/5 (ها).

(4) البيت سبق تخريجه.

هذا هو قول أهل الكوفة، وأما أهل البصرة فإنّهم يقولون هذا غير مستمرّ؛ لأن العرب تقول: رَجُلٌ أيِّمٌ وامرأةٌ أيِّمٌ، ورجلٌ عانسٌ وامرأةٌ عانسٌ مع الاشتراك، وقالوا امرأة مصيبة وكلبة حجْرِيةٌ على غير الاشتراك"[1].

فعندما يفصل رأياً ويقدّمه على غيره ثمّ يصرّح في آخر الرأي أنّه للكوفيين ففي هذا إشارة غير مباشرة لتبنّي هذا الرأي.

وفي بعض الأحيان كان يقدّم رأياً لعالمٍ كوفي أو رأياً عاماً لمذهب الكوفيين ويقابِلُه برأي آخر لا يذكر فيه صاحب هذا الرأي أو المذهب الذي ينتمي إليه، ولعلّ في التعريف بصاحب رأي مع تقديمه ثم تنكير الرأي المقابل وتأخيره إضعافاً للرأي الثاني وتقوية للرأي الأوّل، وفي هذا الإطار غالباً ما يصدّر الجوهري الرأي الثاني بقوله: (وبعضهم يقول، أو منهم من يقول...)؛ يقول: "وقطُّ معناها الزمان، ويقال ما رأيته قطُّ. قال الكسائي: كانت قَطْطُ فَلَمَّا سُكِّنَ الحرف الأوّل للإدغام جُعِلَ الآخر متحركاً إلى إعرابه... ومنهم من يقول قَطُ مخفَّفَة.. ومنهم من يتبع الضمّة الضمّة في المخفّفة أيضاً ويقول: قُطُ كقولهم لم أره مُذُ يومان، وهي قليلة"[2].

ويقول:" والزاهق من الدواب: السمين المُمِخُّ، قال زهير[3]:

القائدُ الخيلَ منكوباً دوابرها منها الشَّنون ومنها الزاهقُ الزَّهِم

وقال آخر[4]:

وَمَسَدٍ أُمِرَّ مِنْ أينـــــاقِ
لَسْنَ بأنْيابٍ ولا حقائـــقِ

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 1373/4 (حمل).

(2) الجوهري، الصحاح، 965/3 (قطط).

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 1232/4 (زهق)، البيت على بحر (البسيط)، ينظر: زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى ص(49) 1964م، صنعه أبو العباس ثعلب. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، 1944م، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة.

(4) ينظر: الجواهري، الصحاح 1232/4 (زهق)، البيت على بحر (الرجز)، لعمارة بن طارق في الازهري، تهذيب اللغة 380/3، ابن فارس، أحمد، مجمل اللغة 328/4 1985م، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى.

ولا ضعافٍ مُخُّهُنَّ زاهــقُ

يقول الفرّاء: هو مرفوع والشّعر مُكْفأ، يقول: بَلْ مُخُّهُنَّ مُكْتَنِزٌ رَفَعَهُ على الابتداء قال: ولا يجوز أن يريد: ولا ضعاف زاهق مَخُّهُنَّ، كما لا يجوز أن تقول: (مررتُ برجُلٍ أبوه قائمٍ بالخفض).

وقال غيره: الزاهق هنا بمعنى الذاهب، كأنه قال: (ولا ضعافٍ مُخُّهُــنَّ) ثــمّ ردّ الزاهق على الضعاف"[1].

ووجدت صاحب الصحاح يُفَرِد رأي الفرّاء دون غيره من آراء العلماء في بعض المسائل النحويّة التي يعالجها في موادّ معجمه، وهو في هذه الحالات يترك الــرأي دون تعليق أو نقد، ودون أن يأتي برأي مخالف لرأيه أو مفنّد لما ذهب إليه، ومــن ذلك ما جاء في مسألة (غير) وإعرابها يقول: "وغير بمعنى سوى، والجمع أغيــار، وهي كلمة يوصف بها ويستثنى بها فإن وصفت بها أتبعتها إعراب مــا قبلهــا، وإن استثنيت بها أعربتها بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعْــدَ إلاّ، وذلــك أنَّ أصــل (غير) صفة والاستثناء عارض. وقال الفراء: بعض بني أسد وقضــاعة ينصــبون غيراً إذا كان في معنى إلاّ، تمَّ الكلام قبلها أو لم يتم يقولون: ما جاءني غَيْرَك ومــا جاءني أحدٌ غيرَكَ.

وقد تكون بمعنى (لا) فتنصبها على الحال، كقوله تعــالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾[البقرة/173]، كأنه قال: فمن اضطرّ خائفاً لا باغياً، وكذلك قوله تعالى: ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾[الأحزاب/53]، وقوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[المائدة/1][2].

على الرغم من اتساع القول في غير وتفصيلاتها ورغم الحاجة إلى آراء مختلفة إلا أن الجوهري آثر الاكتفاء برأي الفرّاء وحده، آخذاً بهذا الرأي دون نقد أو تعليق أو معارضة، أو ذكر آراء أخرى تخالفه.

ومن المواقف التي ذكر فيها رأياً منفرداً للفرّاء ليدعم رأيه ويؤيّده ما فعلــه فــي معالجته لموضوع حذف تاء التأنيث التي يسميها (هاءً) عند الإضافة يقــول:" غَلَبَــهُ

---

(1) ينظر: الجواهري، الصحاح 1232/4 (زهق).

(2) الجوهري، الصحاح، 664/2 (غير).

غَلَبَةً وغَلْبَا أيضاً، قال الله تعالى: ﴿وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[الروم/3]، وهو مصدر مفتوح العين مثل: الطَّلَب. قال الفرّاء: هذا يحتمل أن يكون (غَلَبَةً) فحذفت الهاء عند الإضافة كما قال الشاعر[1]:

إنّ الخليطَ أَجَدّوا البينَ فانجردوا وأخْلَفوكَ عِدا الأمرِ الذي وَعَدوا

أراد: (عدة الأمر) فحذف الهاء عند الإضافة"[2].

فهو يطلق العنان للفرّاء ليحلّق بآرائه في الصحاح كما يشاء، يورد آراءه مفصّلة مُعَلّلَةً مشفوعةً بالشواهد على اختلاف مصادرها وأنواعها، لا يُنَغِّصُها رأيٌ مخالفٌ ولا يعكرها نقدٌ مُعلَّلٌ، ولا يوقفها تفنيد محصَّن بالأدلة.

وهو يعتمد على الفرّاء منفرداً في تدعيم رأيٍ مخالفٍ لرأي جمهور العلماء، عندما وجّه الجوهري شاهداً من شواهد القرآن الكريم في مسألة عودة الضمير مذكراً على المؤنث المجازي، ولا يسوق رأي أي من علماء النحو الآخرين لتوضيح جوانب الخلاف في هذه القضية مكتفياً برأيه ورأي من اعتمد عليه في كثير من مواقفه النحويّة، يقول:" قَرُبَ الشيء بالضَّم يقرُبُ قُرْباً، أي دنا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[الأعراف/56]، ولم يَقُلْ قريبةٌ؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان، ولأن ما لا يكون تأنيثه حقيقيّاً جاز تذكيره.

وقال الفرّاء: إذا القريب في معنى المسافة يذكَّرُ ويؤنَّث، وإذا كان في معنى النّسب يؤنث بلا اختلاف بينهم، تقول: هذه المرأة قريبتي أي ذات قرابتي"[3].

---

(1) المصدر نفسه، 174/1 (غلب)، البيت على بحر(البسيط)، ينظر: للفضل بن العباس في للعيني، محمود بن أحمد، دت ، المقاصد النحوية 572/4، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، الازهري، شرح التصريح 396/2، وبلا نسبة في ابن جني، عثمان، الخصائص 171/3 1372هـ، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، السيوطي، جلال الدين الأشباه والنظائر 241/5، 1985م، تحقيق عبد العال سالم كرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

(2) ينظر:الجوهري، الصحاح 174/1 (غلب).

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 177/1 (قرب).

فالجوهري وجّه الشاهد حملاً على المعنى، وهو نفس ما وجّهه الفرّاء في معالجة هذه القضية من منظور معنوي كما هو واضح في المثال السابق.

هذا الموقف نجد نقيضه تماماً إذا ما التفتنا إلى موقفه من أحد أئمة المذهب البصري سيبويه، فمن النادر أن نجد الجوهري يفرد له رأياً مستقلاً دون أن يأتي بما يعارض هذا الرأي أو يوازيه أو يستدرك عليه، فهو يورد رأي سيبويه في سياق الخلافات النحوية والاختلاف في توجيه الشاهد لا في إطار تدعيم آرائه أو التنويع في هذه الآراء أو تعدّد المواقف المتشابهة في القضايا المطروحة على بساط البحث، فيورد رأي سيبويه مخالفاً لرأيه في توجيه القضية النحويّة، يوحي في توجيه هذه القضية أنه يقف في الطرف المقابل لاتجاه سيبويه ومن يذهب مذهبه، وفي المثال التالي توضيح لهذا التَّوجُّه، حيث يورد[1]:

يا أقرعُ الحسنات بن حابس يا أقْرَعُ إنّكَ إنْ يُصرْعَ أخوكَ تُصرْعُ

...وإنما رَفَعَ (تُصرْعُ) وحقُّه الجزم على إضمار الفاء كما قال[2]:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشَرُّ بالشّرِّ عِندَ الله مِثْلانِ

أي: فالله يشكرها ويكون ما بعد الفاء كلاماً مبتدأ، وكان سيبويه يقول: هو على تقديم الخبر كأنّه قال: (إنك تُصرْعُ إن يُصرْعْ أخوك)، وأمّا البيت الثاني فلا يختلفون فيه أنه مرفوع بإضمار الفاء"[3].

وفي هذا النَّص إشارات مهمّة يجب الالتفات إليها تعزز القول بالميول الكوفيّة لدى الجوهري من خلال نقطتين:

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، 1338/4 (بجل)، البيت على بحر (الرجز)، ينظر: لجرير بن عبد الله في سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب 67/3 1988م، تحقيق وشرح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيبويه 121/2 1979م، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ولعمر بن خثارم في السيوطي، شرح شواهد المغني 897/2 البغدادي، خزانة الأدب 20/8، 23، 28.

(2) ينظر:الجوهري، الصحاح 1338/4 (بجل)، الأنصاريّ، كعب بن مالك، البيت على بحر (البسيط)، لكعب بن مالك في ديوانه ص(288) 1966م ، دراسة وتحقيق سامي مكيّ العاني. منشورات مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 1338/4 (بجل).

الأولى: أنه تبنى موقفاً في توجيه الشاهد الأول مخالفاً لموقف سيبويه في توجيه نفس الشاهد.

الثانية: أنّه صرّح بعدم اختلاف النحويين في توجيه الشاهد الثاني بقوله: (وأما البيت الثاني فلا يختلفون فيه أنّه مرفوع بإضمار الفاء)، وهذا البيت الثاني يدعم رأيه في توجيه الشاهد الأول.

وقد ينتقد الجوهري آراء سيبويه ويصدر أحكامه عليها في بعض المواقف، سواء أكان الحكم على آرائه مباشراً أم غير مباشر، فقد أصدر حكمه على رأي لسيبويه بالضعف بطريقة غير مباشرة كما حدث في المثال السابق، ذكره حين أورد رأياً أول لسيبويه وقابله برأيٍ ثانٍ وفي نهاية توجيهه للقضية قال: "والعمل على القول الأول. والثاني أقوى"[1].

وهو لا يكتفي بل قد يصرّح بالحكم مباشرة على رأي لسيبويه يورده في أثناء توجيه قضاياه، وهذا الموقف لم نلحظ نظيراً له في تعامله مع مواقف الفرّاء والكسائي والمازني والأخفش فيما وافق به الكوفيين من مواقف، فيحكم على توجيه سيبويه لأحد الشواهد بالندرة ويعلل هذا الرأي ليؤكد ما يذهب إليه فيقول بعد إيراد التوجيه: "وهذا نادرٌ لأنّ النعت إذا جاء على (فَعِلٌ) لا يتعدّى إلى (فعول)..."[2].

وفي موقف آخر يصف موقفاً لسيبويه بالتوهم، في موضوع أصل الهمزة في الأسماء الأعجمية (إبراهيم وإسماعيل) بل يَصِلُ الحد إلى وصفه بعدم العلم في بعض المسائل، يقول في تصغير (إبراهيم وإسماعيل): "وبعضهم يتوهَّم أن الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجمياً فلا يعلم اشتقاقه فيصغّره على "بُريهِيم" و "سُمَيعِيل، وسُرَيْفِل. وهذا قول سيبويه..."[3].

ثانياً: المصطلح النحوي في الصحاح:

يُعدُّ المصطلح النحوي الذي استخدمه الجوهري في توجيه قضايا معجمه من أكثر الدلائل على قربه من المذهب الكوفي في النحو، ويظهر ذلك من خلال طائفة

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 1412/4 (سرل).

(2) المصدر نفسه، 556/2 (خدر).

(3) ينظر: المصدر نفسه، 1520/4 (برهم).

من الاصطلاحات النحويّة الكوفيّة التي استعملها الجوهري[1]، والحقيقة أنّ موضوع المصطلح النحويّ عند الجوهري موضوع واسع، ولكن يكفي أن نشير إلى أن كثيراً من الاصطلاحات النحوية سواء أكانت بصرية أم كوفية أم مشتركة بين الطرفين تعبر عن فهم هذا المذهب أو ذاك للقضايا والمسائل النحويّة المطروحة، وفي أحيان أخرى توحي بالطريقة أو العقلية التي من خلالها ينطلق علماء النحو في معالجة مواد النحو ومفرداته، وبالتالي فإنّ طبيعة المصطلحات التي يوظّفها عالم ما في مؤلفاته توحي في كثير من الأحيان بالمنهج النحوي الذي يتبنّاه.

والجوهري صاحب الصحاح لم يقصر اصطلاحاته النحوية على مدرسة بعينها، ونورد في هذا السياق طائفة من المصطلحات النحوية عند الجوهري والتي وافق بها الكوفيين مشفوعة بما يقابلها عند البصريين :

1. **الخفض:** وهو شائع الاستعمال في معجم الصحاح و يعتمد عليه الجوهري كثيراً في معالجاته النحويّة ويقابله عند البصريين مصطلح الجر[2]. ومنه قوله: " على حرف خافضٌ...، وقد توضع في موضعِ (عن) وكذلك عامة حروف الخفض"[3].
2. **النَّعت:** وهو من أشهر اصطلاحات الكوفيين ويقابله عند البصريين الصِّفة[4]. ومنه قوله: " يقال رجالٌ أَوبَادٌ، كما يقال: عُدُولٌ على تَوَهِّمِ النعت الصحيح"[5].

---

(1) ينظر الفصل الثاني من هذه الرسالة: "القضايا النحوية في معجم الصحاح".

(2) ينظر: في القاسم، يحيى، المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ص(156) 1984، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، السامرائي، إبراهيم، المدارس النحويّة أسطورة و واقع ص(132) 1987م، عمّان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 1941/5 (علا).

(4) ينظر: السيوطي، جلال الدين، الهمع 117/3 1327ه، نشر مكتبة الكليات الأزهريَّة، القاهرة ، السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، القاسم، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ص(143).

(5) ينظر: الجوهري، الصحاح 476/2 (وبد).

وتجدر الإشارة إلى أن النعت ليس مصطلحاً كوفياً خالصاً، بل هو مشترك بين المدرستين، إذْ استعمل البصريون ثلاثة مصطلحات للتعبير عن النّعت، وهي الصِّفة والنَّعت والوصف وإن تميّز الكوفيون به[1].

3. **النسق** وهو عند البصريين العطف[2]، ومنه قوله: " النَسْقُ بالتسكين: مصدر نسقت الكلامَ، إذا عطفتَ بعضَه على بعض"[3].
4. **الجَحْد:** مصطلح كوفي[4] يقابله مصطلح النفي عند البصريين[5]. ومنه قوله: " فتأ أبو زيد: ما أَفْتَأْتُ أذكره، وما فَتِئْتُ أذكره، وما فَتَأْتُ أذكره، (بالكسر) و(النصب)؛ أي: ما زلت أذكره، وما بَرِحت أذكره، لا يتكلم به إلا مع الجَحْدِ"[6] .
5. **التكرير:** هو مصطلح كوفيّ[7]، يقابله عند البصريين التوكيد[8]، وقد استخدم الجوهري مصطلح التكرير، ومن ذلك قوله: " وعَجْعَجَ، أي صَوَّتَ، ومضاعفتُه دليلٌ على التكرير فيه"[9].
6. **التّفسير:** مصطلح كوفي[10]، يقابله التمييز عند البصريين[11]،واستخدم الجوهري هذا المصطلح في صحاحه ومن ذلك: " قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً

---

(1) ينظر: القاسم، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري (143-144).

(2) ينظر: ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب 60/1، 146 1987م، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، 324، الهمع 223/5.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 1281/4 (نسق).

(4) ينظر: القوزي، عوض حمد، دت، المصطلح النحوي ص(170) الرياض كلية الآداب، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات.

(5) ينظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص(309) 1958م، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية.

(6) ينظر: الجوهري، الصحاح 47/1 (فتأ).

(7) ينظر: السامرائي، المدارس النحويّة أسطورة وواقع ص(136).

(8) ينظر: القاسم، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ص(148).

(9) ينظر: الجوهري، الصحاح 288/1 (عجج).

(10) ينظر: القاسم، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ص(119)، الجبالي، حمدي محمود حمد، في مصطلح النحو الكوفيّ تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً(62-63) 1982م، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

(11) ينظر: القاسم، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ص(118).

أُمَماً) (الاعراف160)، فإنَّما أَنَّثَ لأنَّه أراد اثنتي عشرة فِرقةً، ثم أخبر أنَّ الفِرَقَ أسباطٌ؛ وليس الأَسْبَاطُ بتفسيرٍ ولكنه بدلٌ من اثنتي عشرة، لأنَّ التفسير لا يكون إلاَّ واحدًا منكورًا، كقولك اثني عشر درهمًا، ولا يجوز: دراهم"[1].

7. **المجهول:** وهو من أشهر اصطلاحات الكوفيين[2]، ويقابله عند البصريين ضَمِيرُ الشَّأنِ أو القصّةِ[3]، وقد استخدم الجوهري هذا المصطلح الكوفيّ، ومنه قوله: "ويقابله رُبَّهُ رجلاً قد رأيتُ، ورُبَّهُمَا رَجُلَيْنِ، ورُبَّهُمْ رجالاً، ورُبَّهُنَّ نساءً؛ فمن وَحَّدَ قال: إنه كِنايَةٌ عن مجهولٍ، ومن لم يُوَحِّدْ قال إنه رَدُّ كَلاَمٍ، كأنه قيل له: مَا لَكَ جَوَارٍ؟ فقال: رُبَّهُنَّ جَوَارٍ قد مَلَكْتُ"[4].

هذه أمثلة على بعض المصطلحات التي استخدمها الجوهري، ولا يعني هذا أن الجوهري التزم التزاماً تاماً بها لا يحيد عنه، بل فعل كما يفعل كثير من علماء الكوفة حين استخدام مصطلحات البصريين إلى جانب المصطلح الكوفي في بعض المعالجات النحويّة، فقد استخدم الجوهري اللازم والمتعدي إلى جانب الواقع والغير واقع، وورد في معجمه حروف الجر مثلما الخفض.

ومما يلفت الانتباه أن الجوهري كان واعياً لتمايز المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال إيراده لتعدُّد الآراء في المسائل النحوية التي كان يعالجها، فهو في ظلّ ذلك يورد رأي كلّ مذهب بالمصطلح الذي يستخدمه هذا المذهب أو ذاك، فالمتتبع لمناقشة موضوع الصفة مثلاً يرى بوضوح كيف استخدم مصطلح (النعت) في أثناء إيراده لموقف الكوفيين ثم ينتقل لمصطلح (الصفة) حين ينقل رأي البصريين في المسألة، وهذا يؤكد سعة إطلاعه وتنوّع

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 946/3 (سبط).

(2) ينظر: القوزي، المصطلح النحوي ص(180).

(3) ينظر: القاسم، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ص(8)، المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص(311).

(4) ينظر: الجوهري، الصحاح 117/1 (ربب).

مشاربه اللغويّة والنحويّة بغض النظر عن ميوله الشخصيّة، ويورد في ذلك: "والصفة كالعِلْم والسواد، وأما النحويون فليس يريدون بالصفة هذا؛ لأن الصفة عندهم هي النَّعت والنعت هو اسم الفعل نحو ضارب أو المفعول نحو مضروب، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو مِثْلٍ وشِبْهٍ وما يجري مجرى ذلك"[1] .

وهذا النص يؤكد ما ذهبتُ إليه من أن كثيراً من المصطلحات إنما تعبّر عن فهمٍ عامّ للقضايا النحويّة والتراكيب اللغويّة، فالجوهري فيما تقدم يفرق بين المصطلحين (الصفة والنعت)، لا على أنهما مصطلحان، بل بناء على فهم معيّن لمدلول المصطلحين انطلق من خلاله في توجيه المصطلح.

ثالثاً: توسع الجوهري في القراءات القرآنيّة:

لقد اعتد الجوهري بالقراءات القرآنيّة وضمّنها في شواهده النحويّة واعتمد عليها في توجيه كثير من القضايا النحوية التي عرضها في معجمه، ومما يزيد في تأكيد موافقة الجوهري للكوفيين في هذا التوجُّه أن أغلب القراءات التي اعتمد عليها كانت قراءات شاذّة، وهو بذلك أبعد ما يكون عن البصريين الذين ردّوا بعض القراءات المتواترة وأوّلوها فكيف بالقراءات الشاذة؟ أما الكوفيون-وكذا الجوهري- فلم يضيقوا بالأخذ بالقراءات بل توسعوا في ذلك، حتّى غدا هذا التوجه سمة من سمات مذهبهم النحوي.

وسيأتي الحديث بالتفصيل على موضوع القراءات وموقف الجوهري منها في الفصل الثالث إن شاء الله.

رابعاً: آراء الجوهري النحوية وموقف العلماء منها:

لقد حظيت آراء الجوهري النحوية باهتمام النحاة الذين جاءوا من بعده، فمنهم من أخذ بها ومنهم من خالفها واعترض عليها، ومنهم من وقف موقف وسطاً، ولتبيين موقف العلماء من آراء الجوهري النحويّة نسوق المسائل التالية:

أولاً: وصل (أل) بالفعل المضارع:

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 1189/3 (وصف).

يبرز رأي الجوهري في هذه القضية عندما يسوق الشاهد النحوي في قول ذي الخرقِ الطهوي الذي نقله الجوهري عن الأخفش[1].

يقول الخَنَا وأبْعَضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربَّنا صَوْتُ الحمار اليُجَدَّعُ

يقول الجوهري في ذلك:" فإن الأخفش يقول: أراد الذي يُجَدَّع كما تقول: هو اليضربُك، وهو من أبيات الكتاب"[2]. ثم يورد الجوهري رأياً لابن السراج يقول: وقال أبو بكر ابن السراج: لمّا احتاج إلى رفع القافية قَلَبَ الاسم فعلاً. وهو من أقبح الضرورات".

وقيل: إنّ هذا الاستعمال لغة بعض العرب، قال أبو منصور الأزهري نقلاً عن الأنباريّ:" العرب تُدخِلُ الألف واللاّم على الفعل المستقبل على جهة الاختصاص والحكاية، وأنشد الفرزدق:

ما أنْتَ بالحَكَمِ التُرضَى شَهادتُه ولا الأَصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ

قال: وأنشد الفرّاء في مثله:

أخِفْنَ أطّناني إنْ سكَتُّ وإنّني لَفي شُغُلٍ عَنْ زَحْلِها اليُتَنَبَّعُ

ويورد ابن هانئ عن أبي زيد، يقالُ: هذا اليضربُك، ورأيتُ اليضربُكَ، يريد الذي يضربُك، وهذا الوَضَعَ الشِّعر، يريد الذي وَضَعَ الشِّعر. وأنشد المفضَّل:

يقول الخَنَا وأبْعَضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربَّنا صَوْتُ الحمار اليُجَدَّعُ

يريدُ: الذي يُجدَّع"[3]، وهذا مطابق لما نقله الجوهري عن الأخفش. اختار ابن مالك هذا المذهب فقال:" وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكُّن قائل الأوّل ؟أن يقول(ما أنت بالحكم المرضي حكومته) ولتمكُّن قائل الأوّل أن يقول (إلى ربّنا صوت الحمار يُجَدَّعُ) فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعارٌ بالاختيار وعدم الاضطرار"[4].

---

(1) المصدر نفسه، 995/3 (جدع).

(2) أي سيبويه، الكتاب.

(3) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة 462/15.

(4) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد، شرح التسهيل 202/1 1990م، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية.

فالقضيّة ذات وجهين: وجه يجيز وصل (أل) بالفعل في الشعر والنثر ووجه يعتبر ذلك ضرورة ولا يجوز في الكلام العادي. فالمتتبع هذه القضية يرى العلماء على موقفين منها.

الأول: ما ذهب إليه جمهور البصريين ومَنْ وافقهم من الكوفيين من أنّ ذلك مخصوص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام[1].

والثاني: ما ذهب إليه الأخفش وبعض الكوفيين من أنه جائز في اختيار الكلام وسعته[2]، وهذا ما ذهب إليه الجوهري وأيده ابن مالك بالأدلّة -كما بينا سابقاً-. وسيبويه يؤيد المذهب الثاني فقد" نبه على ما ورد في الشعر من المستندرات لا يُعَدُّ اضطراراً، إلاّ إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن والقافية عنه مندوحة" وهذا ما لم يكن في شاهد الجوهري؛ لأن الشاعر وحسب رأي ابن مالك – يمكنه أن يقول (إلى ربنا صوت الحمار يَجَدّعُ) دون (أل) فلم يُضطره إلى وصل (أل) بالفعل وزن ولا قافية وبذلك -وحسب رأي سيبويه- فهذا القول لا يَعَدُّ ضرورة. ويمكن إذاً أن يكون في الشعر وفي الكلام المنثور.

وخالف ابن هشام الجوهري في موقفه هذا، مستنتجاً أن الجوهري في سوقه لموقف الأخفش السابق فإن الأول يجيز أيضاً وصل (أل) بالفعل في الكلام فقال ابن هشام:" في الصحاح أن الأخفش قال في قوله:" اليجدّع": يريد الذي يُجدَّع، كما تقول: هو اليضربُك، تريد الذي يَضربِكَ. انتهى. وظاهره أن الأخفش يجيزه في الكلام كما قال الناظم، وفي ذلك ردّ على من قال: إنّ الناظم استأثر بهذا المذهب"[3].

وكأن بابن هشام يُنْكر على الأخفش والجوهري وابن مالك تبنيهم لهذا المذهب، بل ينسب ابنُ هشام إلى ابن مالك وحده تجويز هذا المذهب، وهذا غير صحيح فقد صرّح أبو حيّان أن ابن مالك مسبوق في هذا الرأي فقال:" وجاء في

---

(1) ينظر: ابن جني، الهمع 294/1.

(2) ينظر: ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب ص(72) 1987م، تحقيق محي الدين عبد الحميد، بيروت، صيدا المكتبة العصريّة.

(3) ينظر: ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، تخليص الشواهد، ص(155) 1986م، تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحيّ، المكتبة العربية بيروت، الطبعة الأولى.

الشِّعر وصلها بالمضارع فخصه أصحابنا بضرورة الشعر، وأجازه بعض الكوفيين في الاختيار، وتبعَه ابنُ مالِك"[1].

يُستَنْتَج ممّا تقدّم أن الجوهري في موقفه في القضية التي ساقها إنما بنى رأيه على موقف أقرب إلى الصّحة والاستعمال اللغويّ، وأنه لا يطلق الأحكام جزافاً وإنما يعتمد في مواقفه على آراء النحاة، وأنه ينسب الآراء النحويّة إلى أصحابها دون الاستئثار بها، ثمّ يعرضُ رأيه فيها مستدلاً على ذلك بشواهد من لغة العرب، فبعد أن عرض القضية مشفوعتاً برأي الأخفش فيها، عرض رأيه بتأييد تلك المسألة مستدلاً على ذلك بقوله:" كما تقول: هو اليضربك".

ثانياً:عدم المطابقة بين الفعل والفاعل:

أورد الجوهري في الصحاح شاهداً نحوياً شعرياً لعامر بن جوين الطائي يقول:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَها

وعلّق عليه الجوهري بقوله:" لم يقُل: (أَبقَلَتْ)؛ لأن تأنيث الأرض ليس بتأنيث حقيقي"[2].

وقال في قوله تعالى:"(إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ)(الأعراف/56)، لم يَقُلْ: (قريبة)؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان، ولأنّ ما لا يكون تأنيثُه حقيقياً جاز تذكيره"[3].

يُفْهَمُ من قول الجوهري أنّه مع جواز التأنيث الفعل في حال مجيء فاعله ضميراً عائداً على مؤنث في الشعر والنثر بلا ضرورة، وواضح أيضاً أنَّ حجَّة الجوهري في ذلك كون المؤنث المتقدّم جاء التأنيث فيه مجازياً لا حقيقياً.

وقد تباينت آراء النحاة في هذه القضية ما بين مجوِّز للضرورة؛ فقد سبق الجوهريَّ في هذا الأمر من قال بجواز تذكير الفعل اللاحق للمؤنث إذا كان التأنيث

---

(1) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، ارتشاف الضرب، 531/1 1984م ، تحقيق مصطفى النمّاس، النسر الذهبي، القاهرة، الطبعة الأولى.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1343/4 (بقل).

(3) المصدر نفسه، 177/1 (قرب).

مجازيّاً، فابن كيسان يقول في هذا:" ويجوز ترك (التاء)[1] في النثر، يقال: الشمس طَلَعَ كما يُقال: طلع الشمس؛ لأن التأنيث مجازي، ولا فرق بين المضمر والظاهر، واستدلّ على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول (أبقلت إبقالَها) بالنَّقْل[2].

وذهب الزجاج هذا المذهب وقال في إعراب الآية السابقة:" إنما قيل (قريب) لأن الرحمة والغفران في معنى واحد،وكذلك كلُّ تأنيث ليس بحقيقي"[3]، وقال في قوله تعالى:(لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) لأنّ تأنيث (الساعة) غير حقيقي"[4].

وقال ابن عصفور:" تذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكَّر، لأنّ التذكير أصل التأنيث"[5].

ومنع جمهور النحاة جواز تذكير الفعل في مثل هذه الحالة وأوجبوا فيه التأنيث وذلك " لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً، وكونه جزءاً من المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل"، وقصروا التذكير فيه على الضرورة الشعريّة"[6].

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى انتقاد بعض العلماء المانعين للجوهري بسبب تبنيه هذا المذهب، معتبرين أنه بذلك قد خالف رأي جمهور النحاة، قال أبو حيان عن آية الأعراف:" وقيل: لأن تأنيث الرحمة غير حقيقي -قال الجوهري-. وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل، أمّا إذا تأخّر فلا يجوز إلا التأنيث، تقول: (الشمس طالعة) ولا يجوز (طالع) إلا في ضرورة الشعر بخلاف التقديم

---

(1) أي تاء التأنيث التي تلحق الفعل.

(2) أي بتسهيل الهمزة فتصبح همزة وصل فتحرّك تاء التأنيث بالكسر لالتقاء الساكنين لا بكسر الوزن.

(3) ينظر: الزجاج، إبراهيم، معاني القرآن وإعرابه، 380/2 1408هـ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

(4) المصدر نفسه، 300/2.

(5) ينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن ضرائر الشعر، ص(279)، 1403هـ، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثانية.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب 46/2، ابن عصفور، ضرائر الشعر 275، البغدادي، خزانة الأدب 45/1 مرجع سابق.

فيجوز (أطالعة الشمس؟) (أطالع الشمس؟)، كما يجوز (طلعت الشمس) و(طلع الشَّمس)[1].

ووجد من العلماء منْ هاجم الجوهري بناءً على رأيه من هذه القضية ليصل الأمر إلى حدّ وصفه بالوهم كما يفعل ابن هشام الأنصاري في فصل (الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة) في مغنيه:" الخامس: تذكير المؤنث... ويحتمل أن يكون منه" إن رحمة الله قريب من المحسنين" ويبعده " لعلّ الساعة قريب" فَذُكِرَ الوصف حيث لا إضافة..، وأمّا قول الجوهري" إنّ التذكير لكون التأنيث مجازيّاً" فوهم، لوجوب التأنيث في نحو: الشمس طالعة، والموعظة نافعة وإنّما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمريْن"[2].

ومؤدى رأي ابن هشام أن جواز تذكير الفعل المؤنث بلا ضرورة إنما يكون مع الفاعل المؤنث الظاهر مثل قولك:(جاء زينب) أما إذا كان الفاعل مضمراً عائداً على المؤنث فهنا وجب تأنيث الفعل فتقول: (زينب جاءت).

رأي أبي حيان وابن هشام هو في الحقيقة رأي سيبويه والجمهور، فسيبويه يقول في ذلك:" وقد يجوز في الشعر (موعظة جاءنا) كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء وقال الشاعر الأعشى:

فإمّا ترى لَّمتي بدلت فإنَّ الحوادثَ أودى بها"

فالشواهد سابقة الذكر كلّها محمولة على الضرورة عند سيبويه وأتباعه لأن الفعل المسند إلى ضمير مؤنث حقيقي أو مجازي وجب فيه إلحاق تاء التأنيث ؛ لأن العائد عندهم يجب أن يكون على حسب ما يعود إليه لئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه فيُنْظَرُ إلى الفاعل، لذا لزم إلحاق علامة التأنيث لقطع هذا التوهّم"[3].

---

(1) ينظر: أبو حيّان، محمد بن يوسف الغرناطي البحر المحيط، 313/4 1412هـ، عرفان العشا حسونة، وصدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت.

(2) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 665-666.

(3) ينظر: ابن يعيش النّحويّ، موفّق الدين، دت، شرح المفصل 94/5 عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبّي، القاهرة.

ثالثاً: أو بعد همزة التسوية:

أجاز الجوهري استعمال (أو) بَعْدَ همزة التسوية:" يقال: سواءٌ عليَّ قُمْتُ أو قعدتُ"[1]، ولم يجّوز جمهور النحاة هذا الاستعمالَ، بوصف (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، فلا تنسلخ عن الأحد مثل (أم) فلمَّا كانت التسوية تقتضي شيئين فصاعداً منعوا أن يقال: سواء كان كذا أو كذا[2].

وقد اعترض الفارسي على هذا الاستعمال قائلاً: لا يجوز (أو بَعْدَ سواء، فلا تقول: سواء عليّ قُمْتُ أو قَعَدْتُ. لأنه لا يكون المعنى: سواء عليَّ أحدهما، ولا يجوز ذلك، ويردُّ عليه أن معنى (أم) أيضاً أحد الشيئين أو الأشياء فيكون معنى (سواء عليَّ قُمتَ أو قَعَدْتَ): سواء عليَّ أيهما فعلتُ، أي الذي فعلت من الأمرين، لتجرُّدِ (أي) عن معنى الاستفهام[3].

واعترض ابن هشام على رأي الجوهري حتى وصفه بالسّهو فيما ذهب إليه، ويعلق ابن هشام على هذه القضيّة بالقول:" وإذا عطفتَ بعد الهمزة بـ(أو) فإن كانت همزة التسوية لم يَجُز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن قالوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقَلّ الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـ(أم) وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح:(تقول سواء عليّ قمتُ أو قعدتُ) انتهى ولم يذكر غير ذلك، وهو سهْوٌ، وفي الكامل للهزلي أنّ ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْلَمْ تُنذِرْهُمْ)(البقرة/6) وهذا من الشذوذ"[4].

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 1902/5 (سوا).

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب 169/3-187، المقتضب 286/3، أبو حيان الغرناطي، الارتشاف 652/2 مرجع سابق، ابن جني، الهمع 251/5.

(3) ينظر: الأستراباذي، شرح الكافية 376/2 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الفارسي، أبو علي الحسن، الحجة في علل القراءات 198/1 1403هـ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية.

(4) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ص (63).

وقال الشيخ الخضري:" وإذ تأملت ذلك علمتَ أنّه علـــى إعـــراب الجمهـــور لا تصح(أو) مُطْلَقاً، لمنافاتها التسوية إلاّ أنْ يُدّعى انسلاخها عن الأحد كـــ(أَمْ)"[1].

فواضح ممّا تقدم أنّ جمهور النحاة على عدم جواز مجيء (أو) بعد همزة التسوية بدل (أم)، وأن مَنْ جوّز ذلك من النحاة إنّما حمله على القياس، وليس لهم من السّـــماع إلاّ قراءة ابن محيص من طريق الزعفرانيّ، ولم يذكرها إلاّ الهزليّ في الكامِل، ولم ترد في ذلك شواهد على ما قدّموه.

رابعاً: إعراب (منو) بالحروف في الحكاية:

ذهب الجوهري إلى أن (مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة، وقال:" وتحكى بها الأعلام والكنى والنكراتُ في لغة أهل الحجاز. إذا قال: رأيـــتُ زيداً، قلتَ من زيداً ؟ وإذا قال: رأيت رجلاً، قلت مَنا؛ لأنه نكرة، وإذا قال: جاءني رجلُ، قلت: منو، وإنْ قال: مررت برجل، قلت مَنى، وإن قال: جاءني رجلان قلت: منان، وإن قلت جاءني رجالُ، قلت: منونْ، ومنينْ في النصب والجر ولا تحكى بها غير ذلك" [2].

وللعلماء آراء مختلفة في تفسير هذه الأحرف اللاحقة لـــ(مَنْ) في الحكاية:

أولاً: يرى المبرد والفارسي أن هذه الأحرف زيدت أولاً للحكاية فلزم تحريـــك مـــا قبلها، فالواو في (منو) قبل الفتحة، وكذا الياء في (مَني) قبل الكسرة، وإنمـــا زادوا هـــذه الأحرف " لأنهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محرّكـــةً بصورة الرفع والجرّ، وهذا خلاف عادة الوقف، فأبدلوا من الحركـــات حروفـــاً ســـاكنة تشبهها، وجاءوا قبلها بحركات تناسبُها"[3].

ثانياً: ذهب السيرافيّ إلى أن الواو والألف والياء حروف إشباع، والحركـــات قبلهـــا لحكاية الإعراب، كما في (أيّ)، ثم كان الحالُ حالَ وقف، وآخرُ الموقوف عليه ســـاكن، اشبعوا الحركات فتولّدت الحروف[4].

---

(1) ينظر: عباس حسن، دت، النحو الوافي 587/3 دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1769/5 (منن).

(3) ينظر: المقتضب 105/2 ابن يعيش، شرح المفصل 15/4.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 15/4 الاستراباذي شـــرح الكافيـــة 62/2، أبـــو حيـــان الغرناطي، ارتشاف الضرب 321/1.

ثالثاً: ويرى بعض النحاة أن هذه الأحرف عوض من لام العهد، يقول أبو حيان:" إن النكرةُ إذا أعيدت كانت باللام، لئلا يتوهم أنها غيرها"[1].

رابعاً: ذهب بعض العلماء إلى أن هذه الأحرف بدل من التنوين، فإذا قيل: (منو) فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين، وكذا: (منا) و (مني) قال أبو حيان:" وهذا ليس بشيء، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجراً لغةٌ لبعض العرب، وأما (منو) و (مني) فكل العرب تقوله"[2].

خامساً: وذهب الجوهري وحده إلى أنها علامات إعراب، كما بينا سلفاً.

خامساً: مجيء (لمّا) بمعنى (إلاّ):

أنكر الجوهري أن تكون (لمّا) بمعنى (إلا) وقال: "وقول من قال: لمَّا بمعنى (إلاَّ) فليس يعرفُ في اللغة[3]. وعلى هذا فالجوهري ينكر هذا الاستعمال ويرى عدم جواز مجيء (لمّا) بمعنى (إلا). واعترض عليه ابن هشام وأثبت أن من أوجُه (لمّا) أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، وساق على هذا التوجيه ثلاثة شواهد من القرآن وأقوال العرب والشعر، يقول مستشهداً على هذا:" نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (فيمن شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو (أَنشُدُكَ الله لمّا فعلتَ) أي ما أسألكَ إلا فعلك. وقال الشاعر[4]:

قالت له بالله يا ذا البُرْدَيْنْ لمّا غَنِثْتَ نَفَسَا أو اثْنَينْ

وقد رفض الفيروز أبادي ما ذهب إليه الجوهري ورأى أنّ إنكار الجوهري لهذا الاستعمال غير جيّد[5].

والحقيقة أن الجوهري لم يكن وحده من انفرد بهذا الرأي، ويبدو أنه اتبع في ذلك عالمين ممن أكثر الاعتماد عليهم في شواهده النحوية، هما الفراء وأبو عبيدة،

---

(1) ينظر: أبو حيان، الارتشاف 321/1، ابن جني، الهمع 322/5.

(2) ينظر: ابن جني، الهمع 322/5.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 1645/4 (لمم).

(4) ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 270/2.

(5) ينظر: الفيروز آبادي، محمد، القاموس المحيط (لمم) 1406هـ، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

فعن هذه المسألة يقول الفراء في معاني القرآن:" وأما من جعل لمّا بمنزلة إلا فإنه وجه لا نعرفه ، وقد قالت العرب:بالله لمّا قمت عنّا، وإلا قمت عنّا، فأما في الاستثناء لم يقولوه في شعر ولا في غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام :ذهب الناس لمّا زيد"[1] وأورد أبو عبيدة في نفس الاتجاه:" لم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أن يقول:" رأيت القوم لمّا أخاك، يريدُ إلا أخاك وهذا غير موجود"، وقد أنكر أبو حيان على الفراء وأبي عبيدة رأيهما عندما صرح بأنه " لا التفات إلى قول أبي عبيدة والفرّاء من إنكارهما أنَّ (لمّا) تكون بمعنى إلا...والقراءة المتواترة في قوله تعالى:(وَإِن كُلٌّ لَّمَّا)(يس/32)، و (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا)(الطارق/4)، حجّة عليهما، وكون (لمّا) بمعنى (إلا) نَقَلَه الخليل وسيبويه والكسائي، وكأن العرب خصصت مجيئها ببعض التراكيب لا يقدح ولا يلزم إطّرادها في باب الاستثناء"، فكم في شيء خُصَّ بتركيب دون ما اشْتَبَهَهُ"[2].

---

(1) ينظر: الفرَّاء، يحيى، دت، معاني القرآن، 29/2 عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية.

(2) ينظر: الفيروز آبادي، البحر المحيط 268/5.

الفصل الثاني

المسائل النحوية في معجم الصحاح

1.2 الممنوع من الصرف

اهتم الجوهري بقضية الصرف ومنعه، حتى يلحظ أنه جعلها قاسماً مشتركاً في كثير من المواد اللغوية[1]، ومن مسائله النحوية التي اهتمَّ بها:

صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر:

جاء في الصحاح أنَّ الجوهري كان يجعل ذلك من ضرورة الشِّعر، واستشهد بقول العباس بن مرداس السلمي[2]:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوْقَانِ مِرْدَاسَ فِي الْمَجْمَعِ

الشاهد: (مرداس) ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

وأنكر المبرد ذلك، وقال: إنَّ الرواية الصحيحة:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوْقَانِ شَيْخَيَّ فِي الْمَجْمَعِ

وقال المبرد: " واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطر صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك؛ لأنَّه إنَّما يردُّ الأسماء إلى أصولها. وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تجوِّز اللَّحن، وإنما يَجُوز فيها أنْ تردّ الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلّة، نحو قولك في (رادّ) إذا اضطررت إليه: هذا رادِد؛ لأنه فاعل في وزن ضارب، فلحقه الإدغام"[3]. وروى صاحب الإنصاف عن الكوفيين

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 38/1 (سبأ)، 1631/4 (قطم)، 1386/4 (خيل)، 1713/5 (رمن)، 166/1 (عقب)، 1896/5 (سرا)، 486/2 (هود)، 411/2 (دعد)، 968/3 (لوط)، 789/2 (ردس)، السابق 1694/5 (حسن)، 1725/5 (شطن)، 394/2 (ثمد)، 1512/4 (أرم)، 184/1 (قوب)، 999/3 (جمع)، 1920/5 (ضهى)، 243/1 (ثلث)، 1832/5 (ثنى)، 243/1 (ثلث)، 503/2 (أخر).

(2) البيت على بحر (المتقارب)، ينظر: السلميّ، عباس بن مرداس، ديوان عباس بن مرداس ص(84) 1968م، جمع وتحقيق يحيى الجبّوري. نشر مديريّة الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، بغداد .

(3) ينظر: المقتضب 354/3.

جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ووافقهم الأخفش والفارسي، وابن برهان من البصريين، وبيَّنُوا أنه قد جاء كثيراً في الشعر، وساقوا ما يزيد على عشرين شاهداً، منها قول الأخطل[1]:

طَلَبَ الأزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيْبَ غَائِلَهُ الثُّغُوْرِ غَدُوْرُ

فترك صرف (شبيب) وهو منصرف؛ وقال حسان[2]:

نَصَرُوْا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوْا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأبْطَالِ

فترك صرف (حنين) وهو منصرف؛ وقال تعالى :﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾(التوبة/25)، ولم يرو عن أحد القراء أنه لم يصرفه. وقد أنكر البصريون جوازه[3]، وأجاز ابن مالك منع صرف المنصرف اضطراراً، خلافاً لأكثر البصريين[4]. ونسب ابن عصفور هذا المنع لسيبويه وأكثر البصريين[5].

العلم المركب تركيباً مزجياً:

يرى الجوهري في هذا الضرب من الأسماء "أن يُبْنَى آخرُ الاسم الأول على الفتح، ويعرب الثاني إعراب ما لا ينصرف، ويَجْعل الاسمان اسماً لشيء بعينه؛ نحو: (حَضْرَمَوْت) و(بعلبك) و(رَامَهرْمُزْ) و(مارَسَرْجِسَ) و(سَامَّ أَبْرَصَ)[6] و(معدِيْ كَرِب) وفيه ثلاث لغات: معدي كرِبُ (برفع الباء: لا يصرف، ومنهم من يقول:

---

(1) ينظر: الأخطل، مالك بن غياث بن غوث، ديوان الأخطل 408/2 1992م، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

(2) ينظر: الأنصاريّ، حسان بن ثابت، ديوان حسان 512/1 1977م، تحقيق سيّد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر.

(3) ينظر: الأنباري، الإنصاف 493/2-520.

(4) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد، التسهيل، ص(224) 1387هـ، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة.

(5) ينظر: ابن عصفور، ضرائر، ص(101)، حسان، الأصول 437/3، الاسترآباذي، شرح الكافية 59/1، الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني مع حاشية الصبان 275/3 1955م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، الطبعة الأولى.

(6) الجوهري، الصحاح 550/2 (أحضر) مرجع سابق.

مَعْدِي كَرِب: يضيف ويصرف (كَرِباً)؛ومنهم من يقول مَعْدِي كَـرِبَ: يضـيف ولا يصرف كرباً، يجعله مؤنثاً معرفة، والياء من معدي ساكنة على كل حال[1].

2.2 اسم الإشارة:

يرى الجوهري أنَّ "أسماء الإشارات عند النَّحويين من الأسماء المبهمة"[2]؛ ومن شواهد ذلك عنده:

1. **ذَا**: اسم يشار به إلى المذكر، (ذِي) بكسر الذال للمؤنث، تقول: ذِي أمـةُ اللهِ؛ فإن وقفت عليه قلت: (ذِهْ) بهاء موقوفةٍ، وهي بدلٌ من الياء، وليست للتأنيث وإنَّما هي صلةٌ، كما أبدلوا في (هُنيَّةٍ) فقالوا: (هُنيهَةٌ).

فإن أدخلت عليه (ها للتنبيه) قلت: هذا زيد، وهـذي أمـة الله، و(هـذِه) أيضـاً بتحريك الهاء، وقد اكتفوا به عنه.

فإن صُغِّرت ذا قلت: (ذَيَّا) بالفتح والتشديد، لأنك تقلب ألف (ذا) ياءً لمكان اليـاء قبلها، فتدغمها في الثانية وتزيد في آخره ألفاً لتفرق بين المبهم والمعرب. و(ذَيَّـان) في التثنية.

وتصغير (هذا): (هذَيَّا). ولا يصغر (تا)، وقد اكتفوا به عنه.

وإن ثنيت (ذا) قلت (ذَانِ)؛ لأنه لا يصحُّ اجتماعهما لسـكونهما فتسـقط إحـدى الألفين، فمن أسقط ألف (ذا) قرأ بقراءة أبي عمرو[3]: ﴿إِنْ هَـذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه/63]. فأعرب؛ ومن أسقط ألف التثنية قرأ[4]: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه/63]؛ لأن ألف ذا لا

---

(1) الجوهري، الصحاح، 188/1 (كرب).

(2) المصدر نفسه، 1524/4 (بهم).

(3) ينظر: المقتضب 65/3، الفراء، معاني القرآن للفراء 183/2، 362/3 ، الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان 137/16 1327هـ، تحقيق محمود شاكر وأحمد شاكر، دار المعـارف القاهرة.

(4) وفي توجيه هذه القراءة: أبو عبيدة، معمر، مجاز القرآن 21/2 1374هـ، تحقيق محمـد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة؛ الفراء، معاني القرآن للفراء 184/2؛ الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن 208/2، 1405هـ، تحقيق عبد الأمير محمد أمين، عالم الكتب،=

يقع فيها إعراب، وقد قيل: إنها على لغة بلحارث بن كعب، والجمع (أولاءِ) من غير لفظة[1].

فإن خاطبتَ جئت بالكاف فقلت: (ذاك) و(ذلك)، فاللام زائدة والكاف للخطاب، وفيها دليلٌ على أن ما يومأ إليه بعيدٌ، ولا موضع لها من الإعراب، وتُدْخِل (ها) على (ذَاكَ) فتقول: هذاك زيدٌ، ولا تدخلها على ذلك، ولا على أولئك، كما لم تدخلها على تلك.

ولا تدخل الكاف على (ذي) للمؤنث، وإنما تدخلها على (تا)، تقول: تيك وتلك، ولا تقل: ديك فإنه خطأ، وتقول في التثنية: رأيت ذَيْنِكَ الرجلين، وجاءني ذَنِكَ، وربما قالوا: ذانّك بالتشديد؛ وإنما شدَّدوا تأكيداً وتكثيراً للاسم، لأنه بقي على حرفٍ واحدٍ، كما أدخلوا اللام على (ذلك)، وإنما يفعلون مثل هذا في الأسماء المبهمة لنقصانها.

وتقول للمؤنث: (تَانِكَ)، و(تَانِّك) أيضاً بالتشديد، والجمع (أولَئِكَ)، وتصغير (ذا): (ذَيَّاك)، وتصغير (ذلك): (ذَيَّالِكَ)، وتصغير (تِلْكَ): (تَيَّاك)[2].

2. تا: اسم يشار به إلى المؤنث، مثل (ذا) للمذكر، قال النابغة[3]:

هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إلا تَكُنْ نَفَعَتْ فإنَّ صاحبها قد تاهَ في البَلَدِ

وتِهْ مثل ذِهْ وتان (للتثنية)، وأولاء (للجمع)، وتصغير تا: (تَيَّا)، بالفتح والتشديد؛ لأنك قلبت الألف ياء وأدغمتها في ياء التصغير[4]. وقال ابن بري: "صوابه:

= بيروت، الطبعة الأولى؛ الفارسي، الحجة في القراءات 127/9 ؛ العكبري، عبد الله، التبيان 895/2 1369هـ، تحقيق محمد علي البيجاري، مطبعة الحلبي، القاهرة؛ شرح المفصل 128/2؛ الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، الكشاف 38/4 1385هـ، شركة ومطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة؛ ابن هشام، مغني اللبيب 37/1؛ الاسترأباذي، شرح الكافية 2/ 172؛ ابن جني، الهمع 40/1.

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 2020/5-2021 (ذا).

(2) المصدر نفسه، 2021/5 (ذا).

(3) المصدر نفسه، 2019/5 (تا)، البيت على بحر(البسيط)، ينظر: النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني ص(28).

(4) ينظر: الجوهري، الصحاح 2019/5 (تا).

وأدغمت ياء التصغير منها لأن ياء التصغير لا تتحرك أبداً، فالياء الأولى في تيا هي ياء التصغير وقد حذفت قبلها ياء هي من الفعل. وأما الياء المجاورة للألف فهي لام الكلمة"[1].

ولك أن تدخل عليها (ها للتنبيه)، فتقول: هَاتَا هنـــد، وهاتـــانِ، وهـــؤلاء، وفـــي التصغير: هاتيَّا[2].

والتثنية: تَانِكَ وتانِّكَ (بالتشديد)، والجمع أُولئِك وأُولاَك وأُولالِك؛ فالكـــاف لمـــن تخاطبه في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وما قبل الكاف لمن تشـــير إليـــه فـــي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع؛ فإن حفظت هذا الأصل لم تخطئ في شـــيءٍ مـــن مسائله.

وتدخل (**هَا**) على تيك وتاك، وتقول: هاتيك هند وهاتاك هندٌ؛ ولا تـــدخل (هَـــا) على تلك؛ لأنهم جعلوا اللام عوضاً من هَا التنبيه، و(تَالِكَ) لغةٌ في تِلكَ، وأنشد ابـــن السكيت[3]:

إلى الجُودِي حتى صـــارَ حجـــراً وحَـــانَ لِتَالِـــكَ الغُمَـــرِ انْحِسَـــارُ

3.2 الاسم الموصول:

تعرَّض الجوهري لدراسة الأسماء الموصولة؛ ومن ذلك ما يلي:

1. **الذي**: اسم مبهم للمذكر، وهو مبني معرفة، ولا يتم إلا بصلة؛ وأصله (لَذِي)، فأدخل عليه الألف واللام، ولا يجوز أن ينزعا منه لتنكير، وفيه أربع لغات: الَّذِي، واللَّذِ (بكسر الذَّال)، و(اللَّذْ) (بإسكانها)، والذِيُّ (بتشديد الياء).

---

(1) ينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب (تا) 1988م، قدم له الشـــيخ عبد الله العلايلي، دار الجيل، بيروت.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 2019/5 (تا).

(3) ينظر: المصدر نفسه، 2019/5 (تا) ؛ والبيت للقطامي من بحر (الوافر)، ينظر: ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ص(223) 1382هـــ، تحقيق مصطفى الشـــويمي، مؤسســـة بدران، بيروت، البغدادي، خزانة الأدب 129/9، 130.

وفي تثنيته ثلاث لغات: اللَّذَان، واللَّذا (بحذف النون)، قال الأخطل[1]:

أَبَنِي كُلَيبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قتلا الملوكَ وفَكَّكَا الأَغلالا

واللَّذَانِّ (بتشديد النون).

وفي جمعها لغتان: الَّذِينَ (في الرفع والنصب والجر)، والَّذِي (بحذف النون)، قال الشاعر[2]:

وإِنَّ الَّذِي حانت بفَلْجٍ دماؤهمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ

يعني الَّذين، ومنهم من يقول في الرفع: (اللَّذُونَ).

وزعم بعضُهم أن أصله: (ذَا)؛ لأنك تقول: ماذا رأيت، بمعنى: ما الذي رأيت؛ وهذا بعيد؛ لأن الكلمة ثلاثية ولا يجوز أن يكون أصلها حرفاً واحداً.

وتصغير الَّذِي: (اللَذَيَّا) بالفتح والتشديد، فإذا ثنيت المصغر أو جمعته حذفت الألف فقلت: (اللَّذَيَّانِ) و(اللَّذَيُّونَ)، وقول الشاعر[3]:

فإنْ أَدَعِ اللَّوَاتِي من أناسٍ أَضَاعُوهُنَّ لا أَدَعِ الَّذِينَا

فإنما تركه بلا صلة لأنه جعله مجهولا.

2. **التي**: اسم مبهم للمؤنث، وهو معرفة؛ ولا يجوز نزع الألف واللام منه للتنكير، ولا يتم إلا بصلَةٍ، وفيه ثلاث لغات: التِي، واللَّتِ (بكسر التاء)، واللَّتْ (بإسكانها)، وفي تثنيتها ثلاث لغات أيضاً: اللَّتَانِ، واللَّتَا (بحذف

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 1973/5 (لذى)، البيت على بحر (الكامل)، ينظر: الأخطل، ديوان الأخطل ص(387).

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1973/5 (لذى)، البيت على بحر (الطويل)، قائله الأشهب بن رميلة ينظر: سيبويه، الكتاب 187/1، المقتضب 146/4، العيني، المقاصد النحوية 482/1 مرجع سابق، السيوطي، شرح شواهد المغني 517/2، البغدادي، خزانة الأدب 7,25/6، 28.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 1973/5 (لذى)، البيت على بحر (الوافر)، قائله الكميت بن زيد، ينظر: الكميت بن زياد الأسديّ، ديوان الكميت 130/2 1969م، تحقيق داود سلوم. مكتبة الأندلس، بغداد.

النون)، واللَّتَانِّ (بتشديد النون)، وفي جمعها خمس لغات: اللَّـائي، واللاَّت (بكسر التاء بلا ياء)، واللَّوَاتي، واللَّوات (بلا ياء)، وأنشد أبو عبيد[1]:

مِنَ اللَّوَاتِي والَّتِي واللاتِي زَعَمْنَ أَنِّيْ كَبِرتْ لِدَاتِي

واللَّوا (بإسقاط التاء). وتصغير التي: اللُّتَيَّا (بالفتح والتشديد)، فإذا ثنيت المصغَّر أو جمعت حذفت الألف وقلت: (اللُّتَيتانِ) و(اللُّتَيتاتُ)، قال الشاعر[2]:

بعد اللُّتَيَّا واللُّتَيَّا والَّتِي

واختلف العلماء حول الألف والواو والياء في (التي) و (الذي)، في حالة التثنية والجمع إلى أنها بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وإليه ذهب قطرب بن المستنير، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب، وذهب الأخفش والمبرد والمازني أنها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وقال أبو علي الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب[3].

3. **اللاءُونَ**: جمع (الذي) من غير لفظه، بمعنى (الذين)، وفيه ثلاث لغات: اللاءُون (في الرفع)، واللائِينَ (في الخفض والنصب)، واللاءُو (بلا نون)، واللائِي (بإثبات الياء في كل حال)؛ يستوي فيه الرجال والنساء، ولا يصغر لأنَّهم استغنوا عنه (باللَتيَّاتِ) للنساء، و(باللذيُّونَ) للرجال، وإن شئتَ قلت للنساء: (اللاءِ) بالكسر بلا ياء ولا مدَّ ولا همز، ومنهم من يهمز، وأما قول الشاعر[4]:

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 1971/5 (لتى)، البيت على بحر(الرجز)، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب 80/6، 154، 156.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1971/5 (لتى)، الشطر على بحر (الرجز)، قائله العجاج، ينظر: العجاج، عبد الله بن رؤبة، دت، ديوان الشاعر 420/1 رواية عبد الملك بن قريب، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

(3) الأنباري، الإنصاف 33/1.

(4) ينظر: الجوهري، الصحاح 1976/5 (لوى) مرجع سابق، البيت على بحر (الطويل)، قائله أبو الربيس، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب 78/6، 79، 80، 83، 84، 86، 87، 89، =

من النَفَرِ اللاءِ الذين إذ هُمُ يَهَابُ اللئامُ حَلْقَةَ الباب قَعْقَعُوا

فإنما جاز الجمع لاختلاف اللفظين، أو على إلغاء أحدهما.

4. **الأُلى**: بوزن (العُلى)؛ فهو أيضاً جمعٌ لا واحد له من لفظه، واحده (الـذي)، وأما قولهم: ذهبت العرب الأُلى، فهو مقلوب من الأول؛ لأنه جمع (أولـى)، مثل أُخْرَى وأُخَر[1].

4.2 كـان وأخواتهـا:

1. **(كان)**: إذا جعلته عبارةً عمَّا مضى من الزمان احتاج إلى خبـر؛ لأنـه دلَّ على الزمان فقط، تقول: كان زيدٌ عالماً؛ وإذا جعلته عبارةً عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر؛ لأنّه دلَّ على معنى وزمان: تقول: كان الأَمـرُ، وأنا أَعرفه مُذْ كان، أي مُذْ خُلِقَ، قال الشاعر[2]:

فِدًى لِبَنِي ذُهْل بن شَيْبَانَ نَـاقَتِي إذا كَانَ يـومٌ ذو كواكـبَ أَشْـهَبُ

جاءت (كانَ) هنا تامة لدلالتها على الحدث مقترنا بزمان.

وأجاز ابن هشام الأنصاري استعمالها تامة، ونقل عن أكثر البصريين أن معنـى تمامها دلالتها على الحدث والزمن[3].

= وبلا نسبة في الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان 486/3 1988م، تحقيق وشـرح عبـد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ابن عبد ربه، أحمد بن محمـد، العقـد الفريد 343/5 1983م، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته ورتَّب فهارسه أحمـد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربـيّ بيـروت، السـيوطي، الأشـباه والنظائر 308/4، البغدادي، خزانة الأدب 156/6.

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 2017/5 (ألا).

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1755/5 (كون)، البيت على بحر(الطويل)، لمقاس العائـذي، ينظر: سيبويه، الكتاب 47/1 ؛ النحاس، شرح أبيات الكتاب 252/1 ؛ ابن يعـيش، شـرح المفصل 98/7، وبلا نسبة في المقتضب 96/4 مرجع سابق، الأنباري، عبد الـرحمن بـن محمد، أسرار العربية ص(135) 1975م، تحقيق محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمـع العلمي العربي، دمشق.

(3) ينظر: ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، شرح قطر النـدى ص(148) 1963م، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة التجارية الكبرى.

وقد تقع زائدة للتوكيد، كقولك: زيدٌ كَان منطلقٌ، معناه زيدٌ منطلقٌ. قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾[النساء/96]. وقال الهذلي[1]:

وكنتُ إذا جَارِيْ دَعَا لِمضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حتى يَنْصُفَ الساقَ مِئْزَرِي

وأجاز البصريون هذه المسألة على أن تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند إليه نحو: ما -كان- أحسن زيداً، وأما قولهم: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها[2]، فحملوه على الشذوذ، وإن كان فيه حجة للكوفيين على صحة ما ذهبوا إليه، إذ أجازوا زيادة بعض الأفعال مطلقاً كـ(أمسى)، و(أصبح)[3].

وتقول: كَانَ كَوْنَاً وكَينونة[4]، قال ابن بري: "تأتي كان بمعنى مضى، وبمعنى يكون في المستقبل من الزمان، وتأتي زائدة[5].

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 1755/5(كون)، البيت على بحر (الطويل) لأبي جندب في العسكري، شرح أشعار الهذليين 358/1 مرجع سابق، و الأستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شواهد الشافية ص(383) 1395هـ، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

وبلا نسبة في، ابن جني، عثمان، المحتسب 214/1 1368هـ، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النّجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في الجمهورية العربيّة المتحدة. القاهرة

ابن جني، عثمان، المنصف 301/1 1373هـ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى، ابن يعيش، شرح المفصل81/10، ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع في التصريف 470/2 1979م، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة.

(2) ينظر: ابن جني، الهمع 100/2.

(3) المصدر نفسه، 99/2.

(4) ينظر: الجوهري، الصحاح 1755/5(كون).

(5) ينظر: ابن منظور، لسان العرب 318/5 (كون).

وقولهم: لم يَكُ، أصله يَكُونُ، فلما دخلت عليهما (لم) جزمتها فالتقى ساكنان، فحذفت الواو فبقي: لم يَكُنْ، فلما كثر استعمالها حذفوا النون تخفيفاً؛ فإذا تحركت أثبتوها فقالوا: لم يكن الرجل، وأجاز يونس[1] حذفها مع الحركة، وأنشد[2]:

إذا لم تكُ الحاجات من هِمَّة الفتى فليس بمُغْنٍ عنك عَقْدُ الرَتَائِمِ

وهذا جائز عند ابن مالك ويونس بن حبيب، وشاذٌّ عند السيرافي وضرورة عند جمهور النحاة [3].

وتقول جاءوني لا يكون زيداً، تعني الاستثناء، كأنك قلت: لا يكون الآتي زيداً[4].

وتحدث عن اتصال (كان) بالضمائر: قال أبو الأسود الدؤلي[5]:

دَعْ الخَمرَ يشربْها الغُواةُ فإنَّني رأيتُ أَخاها مُجْزِئاً لمكانِها

وإلا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإنّه أخوها غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِهَا

أي: (يَكُنْها وتَكُنْهُ) فإنه وضع المنفصل موضع المتصل في الكناية عن الاسم والخبر، لأنهما منفصلان في الأصل، لأنهما مبتدأ وخبر فتقول كنتك، وكنت إيّاكَ، كما تقول: ظننتك زيداً وظننت زيداً إياك.

---

(1) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء، البصري، أبو عبد الرحمن، قال السيرافي بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء. ينظر: الزبيدي، محمد مرتضى، طبقات النحويين 51-53 1984م، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ، السيرافي، الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين51- 54 1986م، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، القفطي، إنباه الرواة 68/4، 73.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1755/5 (كون)، البيت قائله مجهول، وهو على بحر (الطويل)، ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 367/1، الهمع 122/1 مرجع سابق.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 367/1.

(4) ينظر: الجوهري، الصحاح 1755/5 (كون).

(5) ينظر: المصدر نفسه، 1755/5 (كون) مرجع سابق، البيتان على بحر (الطويل)، ينظر: ابن سيدة، علي بن إسماعيل، المخصص 219/13 1398هـ ، دار الفكر، بيروت، الانباري، الإنصاف 823/2.

2. **(ليس)**: كلمة نفي، وهو فعل ماضٍ، وأصلها (لِيس) بكسر الياء، فسكنت استثقالاً، ولم تقلب ألفاً؛ لأنها لا تتصرَّف، من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال[1].

وقد اختلف حول اسمية (ليس) وفعليتها[2]، وذهب الجوهري مذهب البصريين بأنها فعل قائلاً: "الذي يدل على أنها فِعلٌ وإن لم تتصرف تصرف الأفعال، قولُهم: لَسْتَ ولَسْتُما ولَسْتُم؛ كقولهم ضَربتَ وضربتما وضربتم، وجعلت من عوامل الأفعال نحو كان وأخواتها التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[3].

اتصال الباء بخبر ليس: يقول الجوهري: "إلا أنَّ الباء تدخل في خبرها نحو: ما، دون أخواتها؛ تقول: ليس زيدٌ بمنطلق، فالباء لتعدية الفعل وتأكيد النفي، ولك أن لا تدخلها؛ لأن المؤكِد يستغنى عنه، ولأن من الأفعال ما يتعدَّى مرةً بحرف جرٍّ ومرة بغير حرف، نحو: اشتقتك واشتقت إليك"[4].

ولها حين إذن محلان:

أ. محل أصلي، وهو (الرفع).

ب. ومحل ثانٍ بعد دخول ليس وهو (النصب)، ولفظه مجرور[5].

ولا يجوز تقديم خبرها عليها كما في أخواتها: تقول: مُحسناً كان زيدٌ.

ولا يجوز أن تقول: محسناً ليس زيدٌ[6]. وأجاز البصريون ذلك، كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها، ولم يجز الكوفيون التقديم، ووافقهم المبرد، وقيل: ذهب سيبويه

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 822/2 (ليس)، الهمع2120/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب 46/1 ، الاسترآباذي، شرح الكافية 296/2 ، الهمع 213/1 مرجع سابق، الأشموني، شرح الأشموني 237/1.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 822/2 (ليس).

(4) المصدر نفسه، 822/2 (ليس).

(5) ينظر: ابن قيم الجوزيّة، شمس الدين، إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك 317/1 2004م، تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت.

(6) ينظر: الجوهري، الصحاح 213/2 (ليس).

مذهب الكوفيين، قال الأنباري: وليس بصحيح، ثم أضاف: والصحيح أنه ليس له في ذلك نص[1].

وقد يستثنى بها، تقول: جاءني القوم ليس زيداً، كما تقول: إلاَّ زيداً، تضمر اسمها فيها وتنصب خبرها بها، كأنك قلت: ليس الجائي زيداً[2]، فليس من أدوات الاستثناء مثل لا يكون بحيثُ ارتجلت للاستثناء وينصب المستثنى على أنّه خبرٌ لها، والاسم ضمير لازم الاستتار[3]، ولك أن تقول: جاء القوم لَيْسَكَ، إلاَّ أن المضمر المنفصل ههنا أحسن، كما قال الشاعر[4]:

ليت هذا الليلَ شهرٌ لا نرى فيه غَرِيبا

لَيْسَ إيَّاي وإيَّا كَ ولا نَخْشَى رَقِيبا

أي: (ليس إياي وإياك) ولم يقل ليسني وليسك، وهو جائز إلا أن المنفصل أجودُ.

وأما باقي أخوات كان: فقد تحدث الجوهري عنها بصورة موجزة جداً، ومنها:

3. **(ما زال)** "ما زال فلانٌ يفعل كذا، وحكى أبو الخطاب[5]: ما زيل يفعل كذا"[6].

---

(1) ينظر: المقتضب194/4، 406 مرجع سابق،ابن حني، الخصائص188/1،الانباري، الإنصاف160/1، الانباري، أسرار العربية ص(140).

(2) ينظر:الجوهري، الصحاح 213/2 (ليس).

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب 309/2، ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 248/3-249، 1979م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ، الهمع 215/3 مرجع سابق ، ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب ص(183) 1391هـ، تحقيق عبد الستار الجواري وعبدا لله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى .

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 822/2 (ليس)، البيتان على بحر (مجزوء الرمل)، لعمر بن أبي ربيعة ينظر: البغدادي، خزانة الأدب 322/5، وبلا نسبة في سيبويه ، الكتاب 358/2،المقتضب 98/3 مرجع سابق، ابن جني، المنصف 62/3، ابن يعيش، شرح المفصل 75/3، 107.

(5) هو عبدالحميد بن عبدا لمجيد النحوي أبو الخطاب، الأخفش الكبير، أحد الأئمة الكبار في النحو واللغة، أخذ عنه سيبويه، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وغيرهما. توفي سنة 177هـ. ينظر: الزركلي، خير الدين الأعلام 59/4، 1980م، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، القفطي، إنباه الرواة 157/2-158، السيوطي، بغية الوعاة 74/2.

(6) ينظر:الجوهري، الصحاح 1406/4 (زول)، استراباذي، شرح الكافية الشافية 398/1، ابن مالك، شرح التسهيل348/1-351

4. **(دام)**: "قولهم: ما دام، فمعناه الدوام؛ لأن "ما" اسم موصول بدام، ولا تستعمل إلا ظرفاً كما تسهل المصادر ظروفاً؛ تقول: لا أجلس ما دمت قائماً، أي دوام قيامك، كما تقول: وردَ مَقْدَمَ الحاجّ[1].
5. **(فتأ)**: "فتأ أبو زيد: ما أَفْتَأُتُ أذكره، وما فَتِئْتُ أذكره، وما فَتَأْتُ أذكره، (بالكسر) و(النصب)؛ أي: ما زلت أذكره، وما بَرِحت أذكره، لا يتكلم به إلا مع الجُحْدِ. وقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف/85] أي: ما تفتأ[2].
6. **(ما انفك)**: يقول: "ما انفك فلان قائماً، أي: ما زال قائماً"؛ وقول ذو الرمة[3]:

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُ إلا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أَو نرْمِي بها بلَداً قَفْرا

يريد: ما تنفكُ إلا مُنَاخةً، فزاد إلا. قال ابن بري: صوابه أن يكون خبر تنفك قوله على الخسف، وتكون إلا مناخة نصباً على الحال، وتقديره ما تنفك على الخسف والإهانة إلا في حال الإناخة فإنها تستريح[4].
7. **(بات) و(ظلَّ)**: يقول: "بات يفعل كذا إذا فعله ليلاً، كما يقال: ظلَّ يفعل كذا إذا فعله نهاراً[5].
8. **(أمسى)**: يقول: "أَتيته أصبوحة كل يوم وأُمسيَّةَ كل يوم؛ وأتيته (مُسْيَ) و(مِسْيَ)، أي: أَمْسِ عند المساء[6].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1560/4 (دوم).
(2) المصدر نفسه، 47/1 (فتأ).
(3) ينظر: المصدر نفسه، 1315/4 (فكك)، البيت على البحر(الطويل) ينظر: سيبويه، الكتاب 48/3،ابن جني، المحتسب329/1، السيوطي، شرح شواهد المغني 219/1، الهمع120/1، البغدادي، خزانة الأدب 247/9، 248، 250، 251، 255.
(4) ينظر: ابن منظور، لسان العرب 1120/6 (فكك).
(5) ينظر: الجوهري،الصحاح 218/1 (بيت).
(6) المصدر نفسه،1980/5 (مسا).

5.2 الحروف المشبه بليس

يوجد في اللغة مجموعة من الحروف تشبه (ليس) في النفي؛ لذا ألحقوها بها في العمل، وهي: (ما، ولا، وإن، ولات)، وذكر الجوهري بعض مسائل هذه الحروف وشواهدها. وذلك على النحو التالي:

1. مَا: نافية؛ نحو: ما خرج زيدٌ، وما زيدٌ خارجاً، والنافية لا تعمل في لغة أهل (نجد)؛ لأنَّها دوارة، وهو القياس، وتعمل في لغة أهل (الحجاز)؛ تشبيهاً (بليس)؛ تقول: ما زيدٌ خارجاً، وقال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[يوسف/31][1]، ويعملها أهل الحجاز بثلاثة شروط:

أ. بقاء ضمها فلولا النقص بـ (إلا) بطل الإعمال.

ب. أن لا يزاد بعدها (إن) فلو زيدت بطل الإعمال.

ج. أن يترتب خبرها على اسمها نحو: ما عندك زيد جالسا[2].

وذهب البصريون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز تعمل في الخبر، وهو منصوب بها؛ لأنها أشبهت (ليس)؛ فوجب أن تعمل عمل (ليس)، وهو رفع الاسم، ونصب الخبر كقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة/2]، وقول الشاعر[3]:

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمُ أَوْلادَهَا

فـ(أولادها) خبر (ما) النافية في لغة أهل الحجاز، وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بعد حذف حرف الجرِّ الباء التي انتقلت حركتها إلى الخبر لا بـ(ما) [4].

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 2024/5 (ما).

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب 153/3، 221/4 العيني، المقاصد النحوية 101/2.

(3) ينظر: لبن عقيل، بهاء الدين عبد الله شرح ابن عقيل 302/1، 1999م، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى.

(4) ينظر:الانباري، الإنصاف 155/1.

وتجيء محذوفة منها الألف؛ نحو: لِمَ و بِمَ، و﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾[النبأ/1][1]. واعترض ابن بري على رأي الجوهري قائلاً: "صوابه أن يقول : وتجيء ما الاستفهامية محذوفة إذا ضممت إليها حرفاً جاراً"[2].

2. **لاتَ**: "وقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص/3]، قال الأخفش: شبَّهوا لاتَ بِليسَ، وأضمروا فيها اسم الفاعل؛ قال: ولا تكون (لاتَ) إلا مع حين[3].

وقال ابن بري: "هذا القول لسيبويه[4]؛ لأنه يرى أنها عاملة عمل ليس، وأما الأخفش[5] فكان لا يعملها ويرفع ما بعدها بالابتداء إن كان مرفوعاً. وينصبه بإضمار فعل إن كان منصوباً"[6].

وقد جاء حذف حين في الشعر، وقرأ بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[ص/3]. فرفع (حين) وأضمر الخبر[7]. وهي قراءة ابن عباس وعيسى بن عمر[8].

وقال أبو عبيدة[9]: "هي (لا)، و(التاء) إنما زيدت في حين، وكذلك في (تَلاَنَ)، وإنْ كتبت مفردة قال أبو وَجْزة[10]:

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 2024/5 (ما).

(2) ينظر: ابن منظور، لسان العرب 426/5 (ما).

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 236/1 (ليت)، الأخفش ،معاني القرآن 492/1.

(4) ينظر:سيبويه، الكتاب 57/1،ابن مالك، شرح التسهيل 377/1.

(5) ينظر: الأخفش، معاني القرآن 492/1.

(6) ينظر: ابن منظور، لسان العرب 420/5 (ليت).

(7) ينظر: الجوهري،الصحاح 236/1 (ليت).

(8) ينظر: القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري تفسير القرطبي 148/15، 1965م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، الطبري 121/23 مرجع سابق.

(9) هو معمر بن المثنى اللغوي البصري مولى بني تميم، تيم قريش، وهو أول من صنف غريب الحديث. وكان شعوبيًّا، وقيل كان يرى رأي الخوارج الأباضية. له مجاز القرآن، والأمثال في غريب الحديث، خلق الإنسان، الخيل، ما تلحن فيه العامة، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة 295/2، الزركلي، الأعلام727/7.

(10) يُنظر: الجوهري، الصحاح 236/1 (ليت)، البيت على بحر (الكامل)، ينظر:الانباري، الإنصاف 108/1، لابن بري، عبد الله، ،التنبيه والإيضاح 172/1 1980م، تحقيق مصطفى حجازي، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الشنقيطي، أحمد بن الأمين ،الدرر 115/2، 1981م، تحقيق وشرح =

العاطفونَ تَحِينَ ما مِن عـــاطفٍ والمطعِمُـــونَ زمـــانَ أيـــن المُطْعِـــمُ

يعني حين والتاء زائدة.

وقال المؤرِّج[1]: زيدت التاءُ في (لات) كما زيدت التاءُ في (ثُمَّتَ) و(رُبَّتَ)[2].

وفي (لات) ثلاث أقوال:

الأول: إنها (لا) زيدت عليها التاء، كثمَّت وربَّت، إما لمجرد تأنيث الحرف؛ لأنها كلمة، وإما مبالغة في المعنى المراد من نفي أو غيره.

الثاني: أنها أصل في نفسها.

الثالث: أن أصلها (ليس)، أبدلت سينها تاء (كستّ) ولذا تصغر على (سُـدَيس)، وتكسر على (أسداس) فصارت (ليت) فقلبت ياؤها ألفا، لتحركها فـــي الأصـــل، إذ أصلها ليس، وانفتاح ما قبلها[3].

3. إنْ: يقول: "وتكون بمعنى (ما) في النفي، كقولـــه تعـــالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[الملك/20]"[4]. ولم تعمل عند سيبويه[5]، والمبرد[6].

= عبد العال وسالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، البغـــدادي، خزانـــة الأدب 175/4، 176، 178، 180، 116، للمراديّ، الحسن بن القاسم، وبلا نســـبة فـــي الجنـــى الـــداني ص(487) 1983م، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الآفـــاق الجديـــدة، بيـــروت، الطبعة الثانية، الشنقيطي،الدرر122/2،ابن جني، سر صناعة الإعـــراب163/1 1985م، دراســـة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى، الثعالبي، مجالس ثعلب270/1، الممتـــع في التصريف273/1 مرجع سابق، الاشموني، شرح الأشموني882/3، الهمع126/1 مرجع سابق، خزانة الأدب 383/9 مرجع سابق.

(1) هو أبو فيد مؤرج بن عمرو بن الحارث، السدوسي النحوي البصري، أخذ العربية عن الخليل بـــن أحمد، وروى الحديث عن شعبة بن الحاج وأبي عمرو بن العلاء، له الأنـــواء، وغريـــب القـــرآن، وغيرهما، ينظر:القفطي، أنباه الرواة327/3، للخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن عثمـــان تـــاريخ بغداد258/13، 1983م، القاهرة.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 236/1 (ليت).

(3) ينظر: شرح التسهيل 374/1 مرجع سابق.

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1674/5 (أنن)

(5) ينظر:سيبويه الكتاب152/3.

(6) ينظر: المقتضب50/1 مرجع سابق.

6.2 كـــاد وأخواتهـــا

1. كاد: "وضعت لمقاربة الشيء، فُعِلَ أو لم يُفْعَل، فَمُجَرَّدُهُ ينبيء عن نفـــي الفعـــل، ومقرونة بالجحد ينبيء عن وقوع الفعل، وقال بعضهم في قولـــه تعـــالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه/15]: أُريد أُخفيها"[1]. على أن التقدير: هي آتية، فجاءت (كاد) زائدة لا دخول لها في المعنى بل المراد الإخبار بأن الساعة آتية، وأن الله تعالى يخفـــي إتيانها[2]، وهي مسألة لم يجزها كثير من النحويين؛ إذ لجأوا إلى تأويل الآية على أن التقدير: أكادُ أخفيها، فلا أظهرها البتة، وليس(هي آتية)[3].

قال: فكما جاز أن يوضع أُريدُ موضع (أكاد) فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾[الكهف/77]، فكذلك أَكَادُ، وأنشد الأخفش[4]:

كَادَتْ وكِـــدتُ وتلـــك خيـــرُ إرادةٍ لو عَادَ من لَهْو الصَّـــبَابَةِ مـــا مَضـــى

2. أَوشَكَ: ومنه قوله: يُوشِكُ أن يكون كذا قال جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي[5]:

إذا جَهِـــلَ الشَّـــقِيُّ ولـــم يُقَـــدِّرْ بـــبعض الأمـــرِ أَوْشَـــكَ أَن يُصَـــابا

الشاهد: (أوشك) التي وضعت لمقاربة الشيء.

والعامَّةُ تقول: يُوْشَك (بفتح الشين)، وهي لغة رديئة قال أبـــو يوســـف[6]: (وَاشَـــك) (يُوَاشِكُ) (وشَاكاً): مثل أَوْشَكَ[7].

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 465/2 (كود).

(2) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي، 1825/11 ، الطبري، جامع البيان، 121/13.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 400/1، الهمع 137/2 مرجع سابق.

(4) ينظر: الجوهري، الصحاح 465/2 (كود)، البيت على بحر الكامل، قائله (مجهول)، ينظـــر: ابـــن جني، المحتسب 31/2.

(5) ينظر:الجوهري، الصحاح 1325/4 (وشك)، جرير بن عطيّة، دت البيت علـــى بحـــر (الـــوافر)، لجرير في ديوانه ص(650)، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

(6) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، من تصانيفه الكثيرة إصلاح المنطق، القلب والإبدال، معاني الشعر، ينظر: البغدادي، تاريخ بغـــداد 274/14،السيوطي، بغية الوعاة 349/2، الزركلي،الأعلام 195/8

(7) ينظر: الجوهري، الصحاح 1325/4 (وشك)، أبو علي الشولويين، التوطئـــة 297–299، 1981م، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، مؤسسة الصباح، الكويت .

3. **عَسَى**: "من أفعال المقارَبة، وفيه طمع وإشفاقٌ، ولا يتصرَّف؛ لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال، تقول: عَسَى زيدٌ أن يخرج، وعسـت فلانـة أن تخرج، "فزيدٌ": فاعِلُ عَسَى، و"أن يخرج" مفعولها، وهو بمعنى الخـروج؛ إلا أن خبره لا يكون اسماً، لا يقال: عَسَى زيدٌ منطلقاً.

وأما قولهم: "عَسَى الغُوَيْرُ أَبُؤُساً" فشاذٌ نادر"[1]، وضع أبؤسا موضع الخبر، وقـد يأتي في الأمثال ما لا يأتي في غيرها[2]"، وزعم سيبويه أن العرب أجروا فيه عسى مجرى كان[3]. وربَّما شبَّهوا (عَسَى) بكاد، واستعملوا الفعل بعدهُ بغير (أَن)، فقـالوا: عسى زيدٌ ينطلق. قال الشاعر[4]:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابن قادِرٍ بمُنْهَمِرٍ جَـوْنِ الرَبَـابِ سَـكُوبِ

وقد علل النحاس ذلك إذ يقول: "لم يقل عسى أن يغني ولا يقال: عسى يذهب إنما كلام العرب عسى أن يذهب وإنما حذف للضرورة[5].

ويقال: عَسَيْتُ أن أفعل ذلك، وعَسِيتُ (بالكسر)، وقرئ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[محمـد/22] بالكسر والفتح". وقرأها نافع المدني (بكسر السين)[6]، وقال الفراء:" قرأهـا العـوام بنصب السين"[7].

---

(1) مصادر هذا المثل: ابن سلام، أبو عبيد الحافظ الأمثال ص (300)، 1980م، تحقيق عبـد المجيـد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، الميداني، أحمد بن محمد، دت مجمع الأمثال 17/2، تحقيق محمد محي عبد الحميد، دار القلم بيروت، الزمخشري، محمود بن عمر بـن محمد، المستقصي 161/2، 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية،ابن سلام، الأمثـال 50/2.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1931/5 (عسا)

(3) المصدر نفسه، 1931/5 (عسا)،سيبويه، الكتاب 158/3.

(4) ينظر:الجوهري، الصحاح 1931/5 (عسا)، هدبة بن الخشرم ،فـي ديوانـه البيـت علـى بحـر (الطويل)، ص(76)، 1986م، تحقيق يحيى البجوري. منشورات دار الثقافـة والإرشـاد القـوميّ بدمشق.

(5) ينظر: النحاس، أحمد بن محمد، شرح أبيات سيبويه ص (174) 1394هـ، تحقيق أحمد خطـاب، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى.

(6) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي، 245/16 ، الطبري ، جامع البيان،184/1.

(7) ينظر:الجوهري، الصحاح 1931/5 (عسا)، الفراء معاني القران 62/3.

وتقول للمرأة، عَسَتْ أن تفعل ذاك، وعَسَيْتُنَّ للنساء، وعَسَيْتُم للرجال؛ ولا يقال منه يَفْعَلُ ولا فَاعِلٌ"[1].

عَسَى في القرآن: يقول الجوهري: "عسى" من الله تعالى واجبةٌ في جميع القرآن، إلا في قوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ﴾[التحريم/5]؛ وقال أبو عبيدة:

عَسَى من الله إيجابٌ، فجاءت على إحدى لغتي العرب؛ لأنَّ عسى في كلامهم رجاءٌ ويقين"[2]، وأنشد لابن مقبل[3]:

ظَنِّيْ بهمْ كعَسَى وهمْ بتَنُوفَةٍ يتنازعون جوائز الأَمثالِ

الشاهد: (عسى) بمعنى اليقين؛ أي: ظني بهم يقينٌ"[4]. وقال ابن بري: "هذا قول أبي عبيدة. لكن الأصمعي قال: ظني بهم كعسى أي ليس يثبت كعسى بمعنى الطمع والرجاء. وجوائز الأمثال ما جاز من الشعر وسار"[5].

4. حرى: حَرَى أن يفعل كذا (بالفتح)، أنشد الكسائي[6]:

وهُنَّ حَرّى أَنْ لا يُثِبْنَكَ نُقْرَةٌ وأنت حَرّى بالنار حين تُثِيبُ

الشاهد: (حَرَى) بالفتح، جاءت بمعنى: خليقٌ وجديرٌ، لا يثنى ولا يجمع.

وإذا قلت هو حرٍ (بكسر الراء)، وحَرِيٌّ على (فعيل)، ثنيت وجمعت فقلت: هما (حَرِيَّانِ) وهم (حَرِيُّون) و(أَحْرِيَاءُ) ، وهي (حَرِيَّةٌ) وهن (حَرِيَّاتٌ) و(حَرَايَا)، وأنتم (أَحْرَاءٌ) جمع (حَرٍ)"[7].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، 1931/5 (عسا).

(2) ينظر:الجوهري ، الصحاح 1931/5 (عسا) ، القرطبي، تفسير القرطبي، 39/3 .

(3) ينظر: المصدر نفسه، 1931/5 (عسا)، البيت على البحر(الكامل)، ينظر: البغدادي،خزانة الأدب 313/9، 314، 317، ابن دريد، محمد بن الحسن،وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص(287). 1987م، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملاين، بيروت، الطبعة الأولى.

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1931/5 (عسا).

(5) ينظر:ابن منظور، لسان العرب 781/4 (عسا).

(6) ينظر: الجوهري،الصحاح 1845/5 (حرا) ، البيت على بحر(الطويل)، البيت بلا نسبة في تهذيب اللغة 213/5 مرجع سابق.

(7) ينظر:الجوهري، الصحاح 1845/5 (حرا) ،عباس حسن، النحو الوافي 629/1 .

5. **طَفِقَ**: يقول: "طَفِقَ يفعل كذا يَطْفَقُ طفقاً"، أي جعل يفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾[الأعراف/22]؛ وبعضهم يقول: طَفَقَ (بالفتح) يطفق طُفُوقاً[1].

6. **هلهل**: يقول:"هَلْهَلْتُ أُدركُه ، كما يقال : كدت أُدركُه[2].

7.2 إنَّ وأخواتها

1. **(إنَّ وأنَّ)**: حرفان ينصبان الأسماء ويرفعان الأخبار، فالمكسورة منهما يؤكَّد بها الخبر، والمفتوحة وما بعدها في تأويل المصدر، وقد يُخفَّفان، فإذا خُفِّفَتَا: فإن شئت أعملت وإن شئت لم تُعْمِلْ[3]، وذهب النحاة إلى (إنَّ) تخفف فتعمل قليلاً، وتهمل كثيراً، وعن الكوفيين أنها لا تخفَّف، فإذا قيل: إنْ زيدٌ لمنطلق، فـ(إنْ) نافية، واللام بمعنى (إلا)، ويرده أنَّ منهم من يعملها مع التخفيف عملها وهي مشدَّدة، حكى سيبويه: إنْ عمراً لمنطلق. أما (أنَّ) فقد ذهب سيبويه، والكوفيون إلى أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهرٍ، ولا في مضمرٍ، وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدريّة[4].
2. **كَأَنَّ**: "وقد تزاد على أنَّ كاف التشبيه، وتقول كأنَّه شمسٌ، وقد تخفّف أيضاً فلا تعمل شيئاً "[5]، ولا تكون للتحقيق ولا للتقريب ولا للظن ،أما التحقيق فذهب إليه الكوفيون والزجاجي[6]،واستشهد الجوهري بقول الشاعر[7]:

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 1250/4 (طفق).

(2) ينظر: المصدر نفسه،1506/4 (هلل)، ابن مالك، شرح التسهيل 389/1.

(3) المصدر نفسه، 1674/5 (أنن).

(4) ينظر: سيبويه،الكتاب 140/2، 165/3، الكاساني، علي بن حمزة، معاني القرآن للكسائي (165) 1987م، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، مغني اللبيب ص(47) مرجع سابق.

(5) الجوهري،الصحاح 1674/5 (أنن).

(6) ينظر: الانباري،الإنصاف 197/1، الزجاجي، عبد الرحمن، حروف المعاني ص(28) 1406هـ، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1674/5 (أنن)، البيت على بحر(الرجز)، لرؤبة ينظر: العيني، المقاصد النحوية 299/2 مرجع سابق، بلا نسبة في الكتاب 164/3 مرجع سابق، شرح أبيات سيبويه =

كـــأنْ وَرِيـــدَاهُ رِشَـــاءَا خُلْـــــبِ

الشاهد: إبطال عمل (كأن) المخففة فارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر ويروى كأنْ (وريديه) على إعمال كأن. وقال آخر[1]:

وَوَجْـــــهٍ مُشْـــــرِقِ النَّحْـــــرِ كَـــــأَنْ ثَـــــدْيَاهُ حُقَّـــــانِ

الشاهد: (كأن) مخففة من (كأنّ) وهي غير عاملة. وكذلك إذا حذفتها: إن شـئت نصبت وإن شئت رفعت؛ قال طرفة[2]:

"أَلا أَيُّهـــذَا الزاجِـــرِي أَحْضُـــرَ الوَغَـــــى

يروى بالنصب على الإعمال؛ والرفع أجود، قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾[الزمر/64][3]"، وعن السيوطي أنها إن خففت في إعمالها حينئذ الأقـوال الثلاثة في (أن): أحدها: المنع، وعليه الكوفيون، والثاني: الجواز مطلقاً في المضمر والبارز ، والثالث : الجواز في المضمر لا في البارز[4].

= 75/2 مرجع سابق، الإنصاف198/1 مرجع سابق، شرح المفصل 83/8، 165 مرجـع سابق، المقرب110/1 مرجع سابق، أوضح المسالك375/1 مرجع سابق، البغدادي، خزانـة الأدب 391/10، 393، 395، 396، 397، 400.

(1) ينظر: الصحاح 1674/5 (أنن) مرجع سابق، الانباري،البيت على بحر (الهزج)، بلا نسبة في الإنصاف 197/1، الاشموني، شرح الأشموني147/1،ابن هشـام، أوضـح المسـالك 378/1، ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، دت شرح شذور الـذهب ص(396)، رتّبه وعلّق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر دار الكتب العربيَّة، البغدادي، خزانة الأدب 392/10، 394، 398، 399، 400، 440.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1674/5 (أنن)، البيت على بحر (الطويل)، عجز البيـت "وأنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنتَ مُخلِدي" ينظر: سيبويه،الكتاب 99/3، 100، المقتضب 85/2 مرجـع سابق، ابن جني، سر صناعة الإعراب 285/1، الانباري،الإنصاف 560/2،العيني، المقاصد النحوية 402/4، شرح شواهد المغني 800/2 مرجع سابق، البغدادي،خزانة الأدب 119/1، 579/8، وبلا نسبة في خزانة الأدب 463/1، 507/8، 580، 585 مرجع سابق.

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 1674/5 (أنن).

(4) ينظر:السيوطي، الهمع 516/1.

3. **ليتَ**: كلمة تَمَنٍّ، وهي حرف تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنها شابهت الأفعال بقوة ألفاظها واتصال أكثر المضمرات بها وبمعانيها؛ تقول: ليت زيداً ذاهبٌ. وأما قول الشاعر[1]:

يا لَيتَ أيامَ الصِبَا رواجِعَا

الشاهد: (رواجعا) إنما أراد: يا ليت أيام الصبا لنا راوجع، نصبه على الحال. وحكى النَّحويُّون أنَّ بعض العرب يستعملها بمنزلة: وَجَدْتُ، فيُعدِّيها إلى مفعولين ويجريها مجرى الأفعال، فيقول: ليت زيداً شاخصاً، فيكون البيت على هذه اللغة. قال زيد الخيل[2]:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قال لَيْتِي أصادفُه وأَغْرَمُ جُلَّ مَالِي

الشاهد: (ليتي) فيقال: لَيْتِي ولَيْتَنِي، كما قالوا: لَعَلِّي ولَعَلَّنِي وإنِّي وإنّني.

ويقول الجوهري: "وفي ليت يجوز الإعمال والإهمال"[3]، واستشهد النحاة بقول النابغة الذبياني: البيت من بحر البسيط:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَد

الشاهد: (الحمام) بالرفع بدلٌ من (هذا) المبتدأ، وعليه أهملت (ليت)، وهناك من ينصب (الحمام) على إنه بدل منصوب من (هذا) الذي يكون اسم ليت فتكون ليت عاملة[4].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 234/1 (ليت)، ابن يعيش، البيت على البحر (الرجز)، لرؤبة في شرح المفصل 104/1، اللعجاج في شرح شواهد المغني690/2،السيوطي، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 262/4، البغدادي، خزانة الأدب 234/10، 235.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 234/1 (ليت)، الطائي، زيد بن مهلل، دت ،البيت على بحر(الوافر)، ديوان زيد الخيل ص(87)، صنعه أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق.

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 234/1 (ليت).

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب 137/2 ، ابن جني،الخصائص: 460/2 الزمخشري،، شرح المفصل 58/8 ، الانباري، الإنصاف 479/2 ، ابن عصفور،المقرب 110/1 ، السيوطي،الهمع 65/1.

4. **لعلَّ**: "كلمةُ شَك، وأصلُها عَلَّ، واللام في أولها زائدة "[1]، وقد وافق الجوهري بذلك البصريين، أما الكوفيون ذهبوا إلى أن اللام أصلية[2] واستشهد الجوهري بقول الشاعر[3]:

يَقُولُ أُنَاسُ عَلَّ مَجْنُونَ عَامرٍ يَرُومُ سُلوّاً قُلْتُ إنِيْ لِمَا بِيَا

الشاهد: (لعلَّ) أصلُها عَلَّ، واللام في أولها زائدة .

ويرى ابن مالك أن لعلَّ للّترجي والإشفاق، والتعليل[4]، وفي شرح تسهيل الفوائد زاد معنى رابع هو الاستفهام[5] وذهب أبو القاسم الزجاجي أن لعلَّ لها ثلاثة أوجه: تكون شكاً وإيجاباً واستفهاماً، ولها معنى رابع وهو الترجي[6].

ويقال: لعّلِي أفعل ولعَلَّني أفعّلُ، بمعنى"[7].

5. **لكن**: "خفيفة وثقيلةٌ، الثقيلة تعمل عمل إنَّ: تنصب الاسم وترفع الخبر؛ ويستدرك بها بعد النفي والإيجاب، والخفيفة لا تعمل؛ لأنها تقع على الأسماء والأفعال، وتقع أيضاً بعد النفي إذا ابتدأت بما بعدها؛ تقول: جاءني القوم لكن عمرو لم يجيء، فترفع. ولا يجوز أن تقول: لكن عمرو وتسكت، حتى تأتي بجملة تامة"[8].

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح 1476/4 (لعل).

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب 332/3، الانباري، الإنصاف 218/1الاستراباذي،، شرح الكافية 361/2.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 1476/4 (لعل)، البيت لقيس بن الملوح، على بحر (الطويل)، ينظر:امرؤ القيس، ديوان قيس بن الملوح ص(228).

(4) ينظر: ابن مالك، جمال الدين محمد، دت، ابن مالك، شرح عمدة الحافظ 122/1، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.

(5) ينظر:ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد 115/2.

(6) ينظر: الزمخشري،حروف المعاني ص(30).

(7) ينظر: الجوهري،الصحاح 4/ 1477 (لعل).

(8) الجوهري،الصحاح، 1761/5 (لكن).

دخول نون الوقاية عليها: يقول: "(إنِّي وإنَّني) بمعنى، وكذلك كأَنِّي وكأَنَّني ولكنِّي؛ لأنه كثر استعمالهم لهذه الحروف، وهم يستثقلون التضعيف فحذفوا النون التي تلي الياء وكذلك لعلِّي ولعلَّني؛ لأن اللام قريبة من النون"[1].

زيادة (ما) عليها: يقول: "وإن زدت على (إنَّ) (ما) صار للتعيين؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾[التوبة/60]؛ لأنه يوجب إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه[2]". وتسمى (ما) الكافة، وتدخل على (إن) وأخواتها، والشواهد لدى النحاة على ذلك كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[فاطر/ 28]. وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[الأنفال/ 6].

وعليه فقد ذكر الجوهري بعض مسائل إنَّ وأخواتها وتخفيفها وإلحاق نون الوقاية بها وزيادة (ما) على (إن) وأغفل الباقي.

8.2 ظَنَّ وأخواتها

وردت هذه الأفعال بصورة موجزة في الصحاح، دون أن يفصل القول فيها، ومن هذه الأفعال:

أولاً: أفعال اليقين:

1. **تَعَلَّم:** يقول: تعلم في موضع: اعْلَمْ، قال عمرو بن معد يكَرِبَ[3]:

تَعَلَّمْ أَنَّ خيرَ النَّاسِ طُرّاً قَتيلٌ بين أَحجَار الكُلابِ

2. **دَرِيَ:** "دَرَيْتُهُ، ودَرَيْتُ به دَرْيَاً ودُرْيَةً ودِرْيَةً ودِرَايَةً، أي علمت به، وينشد[4]:

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح،/1674 (أنن).

(2) المصدر نفسه،1674/5 (أنن).

(3) ينظر: المصدر نفسه، 1613/4(علم)، البيت على بحر (الوافر)، الزبيدي، عمرو بن معد يكرب، دت في ديوان عمرو بن معد يكرب ص(198)، تحقيق مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجلّة اللغة العربيّة بدمشق، الطبعة الثانية.

(4) ينظر:الجوهري، الصحاح 1613/4(علم)، عجاج، البيت لعجاج، على بحر(الرجز)، ينظر: ديوان الشاعر 120/1.

لا هُـــمَّ لا أَدْرِي وأنــتَ الـــدَارِي

وإنما قالوا: لا "أدرِ" بحذف الياء تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، كما قالوا: "لم أُبَلْ" و"لم يَكُ"، و"أدريتُهُ"؛ أي: أعلمتُهُ، وقرئ: ﴿وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾[يونس/16]، والوجه فيه ترك الهمز"[1]. وقال ابن بري: "يريد أن أدريته وأدراه بغير همز هو الصحيح"[2].

3. **رَأَى**: "الرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدَّى إلى مفعولين، يقال: رأى زيداً عالماً و"رَأَى" "رَأْياً" و"رُؤْيَةً" و"رَاءَةً" ، مثل: (رَاعَةٍ)"[3].

4. **أَلْفَى**: "أَلفيت الشيء: وجَدتُه"[4]. ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾[البقرة/170]. وفي سورة الصافات: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾[الصافات/69]. وفي سورة يوسف: ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾[يوسف/25][5].

وأورد السيوطي أن (ألفى)بمعنى: وجد أثبتها الكوفية وابن مالك، وأنكرها البصريَّة[6].

ثانياً: أفعال الرجحان:

وقد ذكر بعضها؛ نحو:

1. **ظَنَّ**: يقول: "ظننتكَ زيداً، وظننتُ زيداً إيَّاك، تضع المنفصل موضع المتَّصل في الكناية عن الاسم والخبر؛ لأنهما مبتدأ وخبر"[7].

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 1864/5 (درى).

(2) ينظر:ابن منظور، لسان العرب 975/2 (دري).

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 1873/5 (رأى).

(4) المصدر نفسه، 1975/5 (لفا).

(5) ينظر: ابن مالك،شرح التسهيل 76/2.

(6) ينظر:السيوطي، الهمع 1 /540.

(7) ينظر: الجوهري،الصحاح 1733/5 (ظنن).

خَالَ: يقول: "خِلْتُ الشيء خيلاً، وخَيْلَةً، وَمَخِيْلَةً، وخَيْلُولَةً، أي: ظننته، وفي المثل:" من يسمع يخل"[1]، المعنى: من يسمع أخبار الناس ومعايبهم في نفسه يخَلْ عليهم المكروه"[2] وتقول في مستقبله: إخال (بكسر الألف)، وهو الأفصح؛ وبني أسدٍ تقول: أَخَالُ (بالفتح)، وهو القياس[3].

وهو من باب ظننت وأخواتها التي تدخل على المبتدأ والخبر: فإن ابتدأت بها أعملْتَ، وإن وسَّطتها أو أخرت فأنت بالخيار بين الإعمال والإلغاء؛ قال الشاعر في الإلغاء[4]:

أَبِالأَرَاجِيزِ يابن اللؤمِ تُوعِدُني وفي الأَراجِيْزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ

وقد أوضح أبو حيان التوحيدي الفرق بين الإلغاء والتعليق في قوله: أن أفعال القلوب المنصرفة تختص بالإلغاء والتعليق.

والإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز، والتعليق: ترك العمل لفظاً لا محلاً على سبيل اللزوم[5]. وجاء في شرح المفصل لابن يعيش أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين، أحدهما: أن الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب. الثاني: أن الإلغاء إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى[6] .

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 1385/4 (خيل).

(2) ينظر:ابن سلام، معجم الأمثال ص (716).

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 1385/4 (خيل).

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1385/4 (خيل) ، البيت لجرير وهو على بحر (البسيط)، ينظر: سيبويه، الكتاب 120/1 ،العيني، المقاصد النحوية 404/2 ، البغدادي، خزانة الأدب 257/1، ابن هشام، وبلا نسبة في أوضع المسالك 58/2 ، ابن هشام، وشرح قطر الندى ص(174).

(5) ينظر: ابن حيان، ارتشاف الضرب 71/3.

(6) ينظر: ابن يعيش،شرح المفصل 86/7.

2. **هَبْ**: يقول: "هَبْ زيداً منطلقاً، بمعنى (احْسُبْ)؛ يتعدَّى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماضٍ ولا مُستقبل في هذا المعنى"[1]. وجاء في الهمع:" (هب) أثبته الكوفية ، وابن عصفور، وابن مالك"[2].
3. **حَسِبَ**: يقول: "حسِبته صالحاً أَحسَبُهُ (بالفتح)، مَحْسَبَةً ومَحْسِبةً وحِسْباناً (بالكسر)، أي: ظَننتُه، ويقال: أَحْسِبُهُ (بالكسر) وهو شاذ؛ لأنَّ كل فعل كان ماضيه مكسوراً فإن مستقبله يأتي مفتوح العين نحو" (عَلِمَ) (يَعْلَمُ)"[3].
4. **حَجَا**: يقول: "وإني أَحْجُو به خيراً؛ أي: أَظن"[4]. ومن شواهدها لدى النحاة قول تميم بن مقبل[5]:

قد كنت أَحْجُو أَبا عَمْرو أخا ثِقَةٍ حتى ألمّتْ بنا يوماً ملمّاتُ

ثالثاً: أفعال التحويل:

وتحدَّث الجوهري في الصحاح عن بعضها، ومن ذلك ما يلي:

1. **جَعَلَ**: يقول: "جَعَلْتُ كذا أَجْعَلُهُ جَعْلاً ومَجْعَلاً. وجَعَلَهُ اللهُ نبياً؛ أي: صيَّره"[6]. وإلحاقه في العمل بالظن مطلقاً لغة سُلَيمْ[7].
2. **صَيَّرَ**:" صيَّرتَهُ أَنا كذا؛ أي: (جعلته)"[8].
3. **تَخِذَ**: "قالوا: تَخِذَ "يَتْخَذُ"[9]، وقرأ أبو عمر والحسن وابن مسعود[10]: ﴿لَّتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾[الكهف/77][11].

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 208/1 (وهب).
(2) ينظر: السيوطي،الهمع 539/1.
(3) ينظر: المصدر السابق،100/1 (حسب).
(4) المصدر نفسه،1843/5 (حجا).
(5) ينظر: العيني،المقاصد النحوية 376/2 مرجع سابق، ولأبي شبل الأعرابي في الدرر237/2 مرجع سابق، ابن هشام،وبلا نسبة في أوضح المسالك 35/2، ابن هشام،وشرح شذور الذهب ص (463).
(6) ينظر:الجوهري، الصحاح 1357/4 (جعل).
(7) ينظر:ابن مالك، شرح التسهيل 93/2.
(8) ينظر: الجوهري،الصحاح 617/2 (صير).
(9) الجوهري، الصحاح، 487/2 (أخذ).
(10) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي، 32/11 ، الطبري، جامع البيان، 291/15.
(11) ينظر: الجوهري،الصحاح 487/2 (أخذ).

9.2 المفعول فيه (الظرف)

الظرف: الوعاءُ، ومنه ظروف الزمان والمكان عند النحويين. وهو: الاسمُ الدالُّ على الوقت أو المكان، متضمناً معنى (في) باطراد، وهو منصوب[1]. وذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف ، إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو: "زيد أمامك وعمرو وراءك" وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيد استقر أمامك، وعمر استقر وراءك، وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقر أمامك وعمر مستقر وراءك[2].

وهذا بابٌ نحويٌّ واسعٌ تعرَّض الجوهري لدراسته في الصحاح؛ ومن مسائله ما يلي: يقول الجوهري: "الظرف منه: ظروف الزمان والمكان عند النحويين"[3]. وهو على النحو التالي:

أ. ظرفَ المكان: الأَمكنة على ضربين: مبهمٌ ومحدود.

المبهم: جهات الجسم الستِّ: خلف، قدام، ويمين، وشمال، وفوق وتحت، وما جرى مجرى ذلكَ من أسماء هذه الجهات؛ نحو: أمام، ووراء، وأعلى، وأسفل، وعند ولَدُنْ، ووسط (بمعنى بَيْنَ)، وقُبالةٍ، فهذا وما أشبهه من الأمكنة ظرفاً؛ لأنه غير محدود، ألا ترى أن خلفك قد يكون قدَّاماً لغيرك[4].

المحدود: الذي له خلقةٌ وشخصٌ وأقطارٌ تحوزه، نحو الجبل والوادي والسوق أما الدار والمسجد، فلا يكونان ظرفاً؛ لأنك لا تقول: قعدت الدار، ولا صليت المسجد، ولا نمت الجبل، ولا قمت في الوادي، وما جاء من ذلك فإنما هو بحذف حرف الجر، نحو: دخلت البيت، ونزلت الواديَ، وصعدت الجبل[5].

ومن الظروف التي فصّل القول فيها:

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 1155/3 (ظرف).

(2) ينظر: الانباري،الإنصاف 245/1.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 1155/3 (ظرف).

(4) المصدر نفسه، 1387/4 (دخل).

(5) الجوهري،الصحاح 1387/4-1388 (دخل).

1. **أَنَّى**: معناه: (أين)، تقول: أَنَّى لك هذا، أي من أين لك هذا؟، وهي من الظروف التي يجازى بها، تقول: أَنَّى تأتني آتِكَ، معناه: من أيّ جهة تأتني آتِكَ، وقد تكون بمعنى (كيف)، تقول: أَنَّى لك أن تفتح الحِصنَ؟ أي كيف لك ذلك[1].
2. **أَيْنَ**: سؤال عن مكان، إذا قلت: أَيْنَ زيد، فإنما تسأل عن مكانه[2].
3. **بَيْنَ**: بمعنى وَسْطَ، تقول: جلست بين القوم، كما تقول: وسط القوم، بالتخفيف، وهو ظرف؛ وإن جعلته اسماً أعربته، تقول: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾[الأنعام/94]. (برفع النون)، كما قال الهذلي[3]:

فَلاقَتْهُ بِبَلْقَعَةٍ بِراح فصادف بينُ عينيه الجَبُوبَا

الشاهد: (بينُ) جعلت اسماً معرباً (برفع النون).

4. **بينا وبينما**: بدأ بـ(بينا) وقال: هي (فَعْلَى)، أُشبعت الفتحة فصارت أَلفاً، و(بينما) زيدت عليها (ما)، والمعنى واحد؛ تقول: بَيْنَا نحن نرقبه أتانا، أي أتانا بين أوقات رِقْبَتِنا إياه. والجمل مما تضاف إليها أسماء الزمان، كقولك: أتيتك زمن الحجّاج أميرٌ، ثم حذفت المضاف الذي هو (أوقات) وَوَلِي الظرفُ الذي هو (بَيْنَ) الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[يوسف/82]، وكان الأصمعي يخفض بعد (بينا) إذا صلح في موضعه (بَيْنَ)، وينشد قول أبي ذؤيب "بالكسر"[4]:

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح،2017/5 (أنا).

(2) المصدر نفسه،1677/5 (أين).

(3) ينظر: المصدر 1683/5 (بين)، البيت لأبي خراش الهذلي، على بحر (الوافر)، ينظر: السكري، سعيد الحسن بن الحسين، د.ت شرح أشعار الهذليين ص(1205)، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ عن السكريّ. حققه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة.

(4) ينظر:الجوهري، الصحاح 1683/5 (بين)، البيت لأبي ذؤيب الهذلي على بحر (الكامل)، ينظر: ابي ذؤيب الهذلي في ديوان الشاعر ص(54).

بَيْنَـــا تَعَنُّقِـــهِ الكُمـــاةَ ورَوْغِـــهِ يومـــاً أُتِـــيحَ لـــه جَـــرِئٌ سَـــلْفَعُ

الشاهد: (بينا تَعَنُّقِه) حيث خفض ما بعد (بَيْنا) عندما صَلُحَ في موضعه (بـــين)، وغيره يرفع ما بعد (بينا)و(بَيْنَمَا)على الابتداء والخبر.

5. **ثَمَّ**: بمعنى (هناك)، وهو للتبعيد بمنزلة (هُنا) للتقريب[1].

6. **حيث**: كلمة تدلُّ على المكان؛ لأنه ظرفٌ في الأمكنة بمنزلـــة: (حـــين) فـــي الأَزمنة، وهو اسمٌ مبنيٌّ، حرك آخره لالتقاء الساكنين: فمن العرب من يبنيها على الضم تشبيهاً بالغايات؛ لأنها لم تجيء إلا مضافةً إلى جملـــة، كقولـــك: أقوم حيث يقوم زيدٌ، ولم تقل: حيث زيد، وتقول: حيث أكون؛ ومـــنهم مـــن يبنيها على الفتح مثل (كيفَ)، استثقالاً للضم مع الياء.

وهي من الظروف التي لا يجازي بها إلا مع (ما)، تقول: حيثما تجلس أجلـــس، في معنى (أينما)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾[طه/69]، قرأ ابن مســـعود –رضي الله عنه–: (أيْنَ أَتَى)[2]، والعرب تقول: جئت من أَين لا تعلـــم؛ أي: مـــن حيث لا تَعلم[3]

7. **عِنْدَ**:"هي لحضور الشيء ودنُّوه، وفيها ثلاث لغات: (عِنْدَ) و(عَنْدَ) و(عُنْـــدَ)، وهي ظرف في المكان والزمان، تقول: عِنْدَ الليل، وعِند الحـــائط، إلا أنهـــا ظرف غير متمكن: لا تقول عندك واسعٌ (بالرفع).

وقد أدخلوا عليه من حروف الجر (مِنْ) وحدها، كما أَدخلوها على (لدن) قال تعالى: ﴿رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا﴾[الكهف/65]، وقال تعالى: ﴿مِن لَدُنَّا﴾[الكهف/65]. ولا يقال: مضيت إلى عِنْدِكَ، ولا إلى لَدُنْكَ، وقد يغرى بها، تقول:عنـــدك زيـــداً، أي: خـــذه، ومالي منه عُنْدَدٌ وما وجدت إلى كذا مُعْلَنْدَدٌ، أي: سبيلاً"[4].

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 1529/4 (ثمم).

(2) ينظر: الطبري، جمع البيان، 187/16.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 248/1 (حيث).

(4) الجوهري، الصحاح، 448/2 (عند).

8. **فوق:**" نقيض تحت؛ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[البقرة/26][1]، قال أبو عبيدة: فما دونها، كما تقول إذا قيل لك: فلان صغير، تقول: وفوق ذلك، أي أصغر من ذلك؛ وقال الفراء: أي أعظم منها، يعني الذباب والعنكبوت"[2].

9. **لدن:** الموضع الذي هو الغاية، وهو ظرف غير متمكن بمنزلة (عِنْدَ)[3]؛ وقد أدخلوا عليها (مِنْ) وحدها من بين حروف الجرِّ، قال تعالى: ﴿مِن لَّدُنَّا﴾[الكهف/65]، وجاءت مضافةً تخفض ما بعدها.

وفي لَدُنْ ثلاث لغاتٍ: (لَدُنْ)، و(لَدَى)، و(لَدُ)، قال الراجز[4]:

مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ مُنْخُورِهِ

الشاهد: (لَدُ) لغة في (لَدُن)، مثلها مثل (لَدَى). قال ابن بري : وأنشده سيبويه إلى مَنْخُوره؛ أي: مَنْخَره[5].

وقد حمل حذفُ النون بعضهم على أن قال: لدن غُدوةً، فنصب غدوة بالتنوين؛ قال ذو الرمة[6]:

لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى إذا امتدَّتِ الضُحَى وحَثَّ القَطِينَ الشَحْشَحانُ المُكلَّفُ

---

(1) وأيضاً في الأنبياء/17، القصص/57.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1272/4 (فوق).

(3) ينظر: المصدر نفسه، 1759/5 (لدن)، ابن هشام،مغني اللبيب 179/1 مرجع سابق، ذكر ابن هشام الفرق بين "لدى" و"عند".

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1759/5 (لدن)، البيت لغيلان بن حريث، على بحر (الرجز)، ينظر: سيبويه، الكتاب234/4 السيرافي، شرح أبيات سيبويه 380/2، الفارابي، إسحاق بن إبراهيم وبلا نسبة في ديوان الأدب 38/1، 69/2، 1978م، تحقيق أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

(5) ينظر ابن منظور، لسان العرب 359/5 (لدن).

(6) ينظر: الجوهري،الصحاح 1759/5 (لدن)، البيت على بحر(الطويل)، ينظر: ذي الرمة، غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة ص (1656) 1982م، شرح أحمد بن حاتم البهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى.

الشاهد: توهم أن هذه النون في (لدن) زائدة تقوم مقام التنوين، فنصب (غدوةً)، كما تقول: ضارب ٌزيداً، ولم يعملوا (لَدُن) إلا في (غُدوَة) خاصة. قال ابن بري في لدن بالنون أربع لغات: "لَدُنْ" و"لُدْن" و"لَدْن" و"لَدَنْ"[1].

10. **لدى**: "لغة في لدن، قال تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾[يوسف/25]، واتصاله بالمضمرات كاتِّصال (عليك)"[2].

11. **هنا**: "هنا وههُنا: للتقريب إذا أَشرت إلى مكان؛ وهناك وهُنالكَ للتبعيد، واللام زائدةٌ، والكاف للخطاب، وفيها دليلٌ على التبعيد، تُفْتح للمذكّر وتُكسر للمُؤنَّث"[3].

12. **وسط**: يقال: جلستُ وَسْطَ القوم (بالتسكين)؛ لأنه (ظرف)، وجلست في وَسَطِ الدار (بالتحريك)؛ لأنه اسم، وكل موضع صَلُحَ فيه (بَيْنَ) فهو (وَسْط)، وإن لم يصلح فيه (بَيْنَ) فهو (وَسَط) بالتحريك. وربما سكن وليس بالوجه، كقول الشاعر[4]:

وقالوا يَآلَ أَشْجَعَ يومَ هَيْجٍ ووَسْطَ الدارِ ضرباً واحْتِمايَا

13. **فَوْتَ**: "شتم رجلٌ آخر فقال: جَعَلَ الله رزقهُ فَوْتَ فمه، أي: حيث يراه ولا يصل إليه؛ وتقول: هو مني فَوْتَ الرمح، أي: حيث لا يبلغه"[5].

14. **وَزْنَ**: هو وَزْنَ الجبل، أي: ناحيةً منه، وهو زِنَةَ الجبل، أي حَذاءَه؛ قال سيبويه: نصباً على الظرف[6].

15. **وراء**: "وراء بمعنى (خَلْف)، وقد يكون بمعنى (قُدَّام)، وهي من الأضداد؛ وأنشد[7]:

إذا أنا لم أُوْمَنْ عليك ولم يكن لقاؤكَ إلا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

---

(1) ينظر:ابن منظور، لسان العرب 395/5 (لدن).

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1973/5 (لدى).

(3) المصدر نفسه، 2028/5 (هنا).

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 975/3 (وسط) البيت لأعصر بن سعد بن قيس عيلان، على بحر (الوافر)، ينظر: الفرابي،، ديوان الأدب 206/3، 461.

(5) ينظر:الجوهري، الصحاح 232/1 (فوت).

(6) المصدر نفسه، 1773/5 (وزن).

(7) ينظر: المصدر نفسه،2001/5 (ورى)، البيت لعتي بن مالك على بحر (الطويل)، ينظر:ابن يعيش، شرح المفصل 87/4،ابن هشام، شرح شذور الذهب ص(134)،السيوطي، الهمع210/1، البغدادي،خزانة الأدب 504/6 ، الأزهري، شرح التصريح 253الشنقيطي،، الدرر 113/3.

الشاهد: (وراء) مبني على الضم على الغاية إذا كان غير مضاف تجعله اسماً، وهو غير متمكن كقولك منْ قبلُ ومنْ بعدُ على قول الأخفش.

وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾[الكهف/79]، أي "أمامهم"[1].

وعن ظروف الزمان يقول:

1. **إذْ:** كلمةٌ تدل على ما مضى من الزمان، وهو اسمٌ مبنيٌّ على السكون، وحقه أن يكون مضافاً إلى جملة، تقول: جئتك إذْ قام زيدٌ، وإذْ زيدٌ قائم، وإذْ زيدٌ يقوم، فإذا لم تضف نُونت قال أبو ذؤيب[2]:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

أراد حينئذٍ، فنونت لأنها مقطوعة عن الإضافة مثل: يومئذ ولَيْلتئذٍ.

وقد تكون للمناجاة، ولا يليها إلاَّ الفعل الواجب، وذلك على نحو قولك: بينما أنا كذا إذْ جاء زيدٌ[3].

2. **إذَا:** اسمٌ يدلُّ على زمن مستقبل، ولم تستعمل إلا مضافة إلى جملة، تقول: أجيئك إذا احمر البسْرُ، وإذا قدم فلان. والذي يدل على أنَّها اسم وقوعها موقع قولك: آتيك يومَ يقدمُ فلان.

وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حالٍ أنت فيها، وذلك نحو قولك: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، المعنى: خرجت فاجئني زيدٌ في الوقت بقيامٍ[4].

3. **أمس:** اسم حُرِّكَ آخره لالتقاء الساكنين، واختلف العرب فيه، فأكثرهم يبنيه على الكسر معرفةً[5]، وكُلُّهم يعربه إذا دخل عليه الألف واللام، أو صيَّره نكرة، أو أضافه؛ تقول: مضى الأَمسُ المبارك، ومضى أَمسنا، وكُلُّ غدٍ

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 2001/5 (ورى).

(2) ينظر: المصدر نفسه، 488/2 (إذ)، البيت على بحر (الوافر)، ينظر: السكري،شرح أشعار الهذليين 171/1، السيوطي،شرح شواهد المغني ص(260)، البغدادي، خزانة الأدب 539/6.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 2015/5 (إذا)،سيبويه، الكتاب 3 /232.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 2015/5 (إذا).

(5) المصدر نفسه، 766/2-767 (أمس)،سيبويه، الكتاب 162/2-164، 283/3.

صائرٌ أمْسا[1]. وقال الأنباري: "تدخل اللام والألف على أمسِ وتترك على كسرها لأن أصل أمس عندنا الإمساء، فسمي الوقت بالأمر، ولم يغير لفظه"[2] .

ولا يصغر أمْس، كما لا يصغر غداً، والبارحةَ، وكيف، وأينَ، ومتى، وأيَّ، وما، وعندَ، وأسماء الشهور والأسبوع غير الجمعة[3]، قال ابن بري: "الذي حكاه صحيح لكن الجمعة عند سيبويه مثل سائر أيام الأسبوع لا يجوز أن تصغر، وإنما امتنع تصغير أيام الأسبوع عند النحويين؛ لأن الصغر يكون صغيراً بالإضافة إلى ماله قبل اسمه كبيراً، وأيام الأسبوع متساوية ولا فيها التصغير وكذلك غد والبارحة وأسماء الشهور مثل محرم وصفر"[4].

وقال سيبويه: قد جاءَ في ضرورة الشعر: مُذْ أَمسَ (بالفتح)، وأنشد[5]:

لقد رأيتُ عَجباً مُذْ أَمْسَا

عجائِزاً مثلَ السعَالِيْ خَمْسا

الشاهد: (مذ أمسا)، وكان حقه أن يقول: (مذ أمسِ)؛ لأن (أمس) إذا أضيفت أعربت، ولكن الشاعر نصب (أمسا) ضرورة على قول سيبويه.

قال ابن بري: "إن أمس مبنية على الكسر عند أهل الحجاز، وبنو تميم يوافقونهم في بنائها على الكسر في حال النصب والجر. فإذا كان أمس في موضع رفع أعربوها فقالوا: ذهب أمسُ بما فيه بينما الحجازيون: ذهب أمس .. لأنها مبنية لتضمنها لام التعريف، والكسرة فيها لالتقاء الساكنين. وأما بنو تميم فيجعلون في

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 2/766-767 (أمس).

(2) ينظر: الانباري،الإنصاف 1/320.

(3) الجوهري، الصحاح 2/766-767 (أمس).

(4) ينظر:ابن منظور، لسان العرب 1/100(أمس).

(5) ينظر:الجوهري، الصحاح 2/766-767 (أمس)، البيت على بحر (الرجز)، وقائله مجهول، وهو من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها، ينظر:سيبويه، الكتاب 3/284 ، ابن هشام،أوضح المسالك 4/132 ،ابن هشام،شرح شذور الذهب ص(128) ، ابن هشام،شرح قطر الندى ص(16) البغدادي، خزانة الأدب 7/167، 168.

الرفع معدولة عن الألف واللام فلا تصرف للتعريف والعدل وبالتالي تقول: ما رأيته مذ أمسْ في لغة الحجاز – حيث جعلت مذ اسما أو حرفاً. فإن جعلت مذ اسماً رفعت في قول بني تميم فتقول: ما رأيته مذ أمسُ وإن جعلت مذ حرفاً وافق بنو تميم أهل الحجاز في بنائها على الكسر.

ويرى سيبويه: أن من العرب من يجعل (أمس) معدولة في موضع الجر بعد مذ خاصة، يشبهونها بـ(مذ) إذا رفعت في قولك: ما رأيته مُذْ أَمْسُ. ولما كانت أمس معربة بعد مذ التي هي اسم كانت أيضاً معربة مع مذ التي هي حرف لأنها بمعناها، فبان لك غلط من يقول إن أمس في قوله: "لقد رأيت عجباً مُذْ أمْسا"، أنها مبنية على الفتح، بل هي معربة، والفتحة منها كالفتحة في قولك: مررت بأحمد. واعلم إنك إذا نَكَرت أمساً أو عرفتها بالألف واللام، أو أضفتها أعربتها فتقول في التنكير: كل غدٍ صائرُ أمسنا طيباً. وفي الإضافة ومع لام التعريف: كان أمْسُنا لهيباً"[1].

4. **بَعْدُ وقَبْلُ**: بعْدُ تقيض قبل، وهما اسمان يكونان ظرفين إذا أضيفا، وأصلهما الإضافة؛ فمتى حذفت المضاف إليه لعلم المخاطب بَنَيْتُهُما على الضم ليعلم أنه مبنيٌّ، إذ كان الضم لا يدخلهما إعراباً؛ لأنه لا يصلح وقوعهما موقع الفاعل ولا موقع المبتدأ ولا الخبر.

وقولهم: رأيته بُعَيْداتِ بَيْنٍ، أي: بُعيْدَ فِراقٍ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه، وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن[2].

5. **بكرة وغدوة**: تقول: أتيته بكرةً بالفتح، أي: (باكراً)، فإن أردت به بُكرة يوم بعينه قلت: أتيته بُكرَةَ، غير مصروف، وهي من الظروف التي لا تتمكن.

يقال: بَكّروا بصلاة المغرب، أي: صلوها عند سقوط القُرص، وقوله تعالى: ﴿بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾[آل عمران/41]، جعل (الإبكار)، وهو فعل يدل على الوقت وهو (البُكرة)، كما قال تعالى: ﴿بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾[الرعد/15]، جعل (الغدوّ)، وهو مصدر،

---

(1) ينظر: ابن منظور،لسان العرب 100/1(أمس).

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 391/2-392 (بعد).

يدلُّ على الغداة[1]، فعبر بالفعل عن الوقت، كما يقال: أتيتك طلوع الشمس، أي: وقت طلوع الشمس، ويقال: أتيته غُدوَة (غير مصروفة)؛ لأنها معرفة مثل: (سَحَر)، إلا أنها من الظروف المتمكنة؛ تقول: سير على فرسك غُدْوَةَ وغُدْوَةً، وغُدْوَةُ وغُدْوَةٌ، فما نون من هذه فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، والجمع: (غُدًى)[2]. وذهب ابن مالك إلى أن المتصرف ما يجوز أن يخبر عنه، أو يجر بغير (من)، وغير المتصرف ما لا يعامل بذلك[3].

6. الحين: الوقت، يقال حينئذ، قال خويلد[4]:

كَابِيْ الرمَادِ عظيمُ القِدْرِ جَفْنَتُهُ حِينَ الشتاءِ كحوض المَنْهلِ اللَقِفِ

الشاهد: مجيء (حين) بمعنى وقت.

قال أبو وجزة السعدي[5]:

العَاطِفُونَ تَحِينَ ما من عَاطِفٍ والمُطْعِمُونَ زَمَانَ أين المُطْعِمُ

الشاهد: (تحين) يعني حين والتاء زائدة.

والحين أيضاً: المدَّةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾[الدهر/1]، وحان له أن يفعل كذا يحينُ حيناً، أي: (آنَ)[6].

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 518/2 (بكر).

(2) ينظر: المصدر نفسه، 1945/5 (غدا).

(3) ينظر:ابن مالك، شرح التسهيل 2001/2.

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1699/5 (حين)، البيت على بحر (البسيط)، قائله خويلد (أبو ذؤيب)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (حين)، الازهري، ولأبي خراش الهذليّ في تهذيب اللغة 156/9السكري،، شرح أشعار الهذليين ص(1228).

(5) ينظر:الجوهري، الصحاح 1699/5 (حين)، البيت على بحر (الكامل)، ينظر: الانباري، الإنصاف108/1، البغدادي، خزانة الأدب، 175/4، 176، 178، 180، الشنقيطي، الدرر115/2، 116، وبلا نسبة، ابن جني، في سر صناعة الإعراب 163/1، الممتع في التصريف 373/1 مرجع سابق، الاشموني، شرح الأشموني 882/3 مرجع سابق، البغدادي، خزانة الأدب 383/9، ابن هشام، الدرر122/2.

(6) ينظر: الجوهري،الصحاح 1699/5 (حين).

7. **صباح**: نقيض المساء؛ (وصبَّحتُه)، أي قلت له: عم صباحاً، وصبحته أيضاً، إذا أتيته صباحاً، ولا يراد بالتشديد ههنا التكثير، وأتيته أصبوحة كلَّ يوم وأمسيَّة كل يوم، ولقيته صباحاً وذا صبَاحٍ، (وهو ظرف غير متمكن). وأما قول أنس بن نُهيك[1]:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لأَمْرٍ مَا يَسُوَّدُ مَن يَسُودُ

الشاهد: (صباح) لم يستعمله ظرفاً، قال سيبويه: هي لُغةٌ (لخثعم).

8. **عشية**: يقول: "العشية من صلاة المغرب إلى العتمة، تقول أتيته عَشِيَّ أمس وعَشِيَّةَ أمس"[2].

9. **عَوْضُ**: معناه الأَبَدُ، يضم ويفتح بغير التنوين، وهو للمستقبل من الزمان؛ كما أنَّ قطُّ للماضي من الزمان؛ لأنَّك تقول: عَوْضُ لا أفارقك، تريد لا أفارقك، تريد لا أفارقك أبداً، كما تقول في الماضي: قطُّ ما فارقتك، ولا يجوز أن تقول: عَوْضُ ما فارقتك، كما لا يجوز أن تقول: قطُّ ما أفارقُك. قال الأعشى يمدح رجلاً[3]:

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضَ لا نَتَفَرَّقُ

الشاهد: (عوضَ لا نتفرّق) فَعَوْض اسم يُضَمُّ ويفتح بغير التنوين.

ويقال: لا آتيك عوض العائضين[4]، كما تقول: لا آتيك دهر الداهرين[5].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، 334/1 (صبح)، البيت على بحر (الوافر)، وقائله أنس بن نهيك، ينظر:سيبويه، الكتاب 227/1، ولرجل من خثعم النحاس، في شرح أبيات سيبويه 388/1، ولأنس بن مدركةالجاحظ، في الحيوان 81/3، ابن يعيش، شرح المفصل 12/3،البغدادي، خزانة الأدب 87/3، 89. وبلا نسبة سيبويه، في الكتاب 1/ 227، المقتضب 345/4 مرجع سابق، ابن جني، الخصائص 32/3، ابن عصفور،المقرب 150/1، السيوطي، الأشباه والنظائر 258/3، السيوطي، الهمع 197/1.

(2) ينظر:الجوهري، الصحاح 1932/5 (عشا).

(3) ينظر: المصدر نفسه، 918/3 (عوض)، البيت على بحر (الطويل)، ينظر: ميمون بن قيس ،ديوان الأعشى ص(275) ، 1983م، شرح وتعليق محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة.

(4) ينظر:ابن عبد ربه، العقد الفريد 136/3.

(5) ينظر: الجوهري،الصحاح 918/3 (عوض).

10. **قطُّ**: معناها (الزمان)، يقال: ما رأيته قطُّ، قال الكسائي[1]: كانت (قَطُط)، فلما سكن الحرف الثاني للإدغام جعل الآخر متحركاً إلى إعرابه، ومنهم من يقول: (قُطُّ)، يُتبع الضمةَ الضمةَ، مثل مُدُّ يا هذا؛ ومنهم من يقول: (قَطُ) مخففةً، يجعله أداةً ثم يبنيه على أصله ويضم آخره بالضمة التي في المشددة؛ ومنهم من يُتبع الضمة الضمةَ في المخفَّفة أيضاً، ويقول: (قُطُ)، كقولهم: لم أَره (مُذُ) يومانِ، وهي قليلة[2].

11. **مَتَى**: ظرف غير متمكِّن، وهو سؤال عن زمانٍ، ويجازَى به، وينقل عن الأَصمعي قوله: (متى) في لغة هذيل، قد تكون بمعنى (مِنْ)، وأنشد[3]:

شَرِبْنَ بماء البحر ثم تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وقد تكون بمعنى وسط[4].

12. **مُذْ ومُنْذُ**: يقول: "مُنْذُ مبني على الضم، ومُذْ مبني على السكون، وكل واحد منهما يصلحُ أن يكون حرف جرّ، فتجر ما بعدها وتجريها مجرى (في)، ولا تدخلهما حينئذٍ إلا على زمانٍ أنت فيه، فتقول: ما رأيته مُنْذُ الليلةِ.

ويصلح أن يكونا اسمين فترفع ما بعدهما على التأريخ أو على التوقيت، فتقول في التأريخ: ما رأيته مُذْ يومُ الجمعةِ، وتقول في التوقيت: ما رأيته مُذْ سَنَةٌ.

---

(1) هو علي بن حمزة النحوي، ويكنا أبا الحسن، وقيل له الكسائي من أجل أنه أحرم في كساء، وهو من علماء الطبقة الرابعة. ينظر: الزركلي، الأعلام 93/5، السيوطي، بغية الوعاة 162/2-164.

(2) ينظر:الجوهري، الصحاح 965/3 (قطط)، سيبويه، الكتاب 268/3.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 2025/5 (متى)، البيت على بحر (الطويل)، لأبي ذؤيب ، ينظر:ابن جني، الخصائص 85/2،ابن جني، سر صناعة الإعراب ص(135، 424)،السكري، شرح أشعار الهذليين129/1،العيني، المقاصد النحوية 249/3، السيوطي، شرح شواهد المغني ص(218)، البغدادي، خزانة الأدب 97/7، 99، ابن هشام،الدرر 179/4،الاشموني، وبلا نسبة في شرح الأشموني ص(284)، ابن هشام،أوضح المسالك 6/3، ابن هشام، شرح قطر الندى ص(250)، السيوطي، الهمع34/2.

(4) ينظر: الجوهري، الصحاح 2025/5 (متى).

وقال سيبويه: "(مُنْذُ) للزمان نظيرهُ (مِنْ) للمكان، وناسٌ يقولون: إنَّ مُنْـذُ فـي الأصل كلمتان: مِنْ وذا، جعلتا واحدةً، وهذا القولُ لا دليلَ عَلى صحَّته"[1]. وذهـب الكوفيون إلى أنَّ (مذ، ومنذ) إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعـل محـذوف، وعن الفراء أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، وذهب البصريون إلى أنهمـا اسـمان مبتدآن، ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جـارَّين، فيكـون مـا بعدهما مجرور بهما[2]. وقد ذهب الجوهري مذهب الفرَّاء في هذه المسـألة، فقـدَّر محذوفاً في توجيه رفع الاسم الواقع بعدهما كما أورد في معرض حديثه عن رفع ما بعدهما.

13. **مرَّة:** ذات مرَّة وذا صباح، فهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن، وتقـول: لقيته ذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات مرة وذات الـزُمين وذات العُويم، وذا صباحٍ وذا مساءٍ وذا صُبوح وذا غَبُوقٍ، فهذه الأربعة بغير (هاء)؛ وإنما سمعت في هذه الأوقات، ولم يقولوا: ذات شهر ولا ذات سنةٍ[3].
14. **وحدَه:** "تقول: رأيتُه وحدَه؛ وهو منصوبٌ عند أهل الكوفة علـى الظـرف، وعند أهل البصرة على المصدر في كل حال، كأنك قلت: أوحَدْتُـهُ برؤيتـي إيحاداً، أي: لم أرَ غيره، ثم وضعت وحدَه هذا الموضع"[4]. جاء في الوشاح: "قوله: رأيته وحده مصدر لا يثنى ولا يجمع ونصـبه علـى الحـال عنـد البصريين لا على المصدر، وأخطأ الجوهري، تقول: رأيتـه وحـده وهـو منصوب عند أهل الكوفة على الظرف، وعند أهل البصرة على المصدر في كل حال؛ كأنك قلت لوحدته برؤيتي إيحاداً أي: لم أر غيره ثم وضعت وحده هذا الموضع. وقال ابن العباس: يحتمل أيضاً وجهاً آخـر وهـو أن يكـون

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح،496/2-497 (منذ) ،ابن جني، سر الصناعة 604/2.

(2) ينظر:سيبويه، الكتاب 17/1، 287/3، 4/ 226، المقتضب 33/1، 30/3، 143/4 مرجع سابق، الانباري، الإنصاف 382/1،الاستراباذي، شرح الكافية 117/2-122.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 2022/5 (ذا). سيبويه،الكتاب 225/1، 226 .

(4) ينظر: المصدر نفسه، 477/2 (وحد).

الرجل في نفسه منفرداً كأنك قلت: رأيت رجلاً منفرداً انفراداً ثم وضعت وحده موضعه.

وقال ابن بري: وحده عند أهل البصرة وقع موقع المصدر كجاء زيد راكضاً وهو حال . وقال صاحب الضياء: يقال جاء وحده أي منفرداً، وانتصابه على المصدر، ولا يضاف ويخفض إلا في قولهم في المدح هو نسيج وحده، وفي الذم هو عُيَيْرُ وحده وجحيش وحده . وقال صاحب المصباح : جاء زيد وحده، قال ابن السراج: مذهب سيبويه إنه معرفة أقيم مقام مصدر يقوم مقام الحال . وقال الرضي: وحدك في الأصل وحدتك فحذفت التاء لقيام المضاف إليه مقامها كما في قوله تعالى: (وَأَقَامَ الصَّلاةَ)، قال سيبويه في وحدك: وأخواتها معارف موضوعة موضع النكرات، أي: معتركة، ومجتهداً، ومطيقاً، ومنفرداً، وقال أبو علي الفارسي في وحدك وأخواتها: إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدر، أي أرسلها معتركة العراك ومطيقاً طاقتك ومنفرداً وحدك، أي انفرادك وكلها مضاف إلى الفاعل، ومذهب الكوفيين أن انتصاب وحده على الظرفية أي لا مع غيره فهو في المعنى ضد معاً وكما إن في معاً خلافاً هل هو منتصب على الحال أي مجتمعين أو على الظرف أي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده أهو حال أي منفرداً أو ظرف أي لا مع غيره فبان لك بهذه النقول الصحيحة أن وحدك مصدر عند البصريين إلا أنها أقيمت مقام الحال كجاء زيد راكضاً"[1]. ويعقب ابن بري قائلاً: "أما أهل البصرة فينصبونه على الحال، وهو عندهم اسم وقع موقع المصدر المنتصب على الحال، مثل: جاء زيد راكضاً: أي راكضاً، ومن البصريين من ينصبه على الظرف، وهو مذهب يونس وليس مختصاً بالكوفيين كما زعم الجوهري"[2].

---

(1) ينظر: التادلي، عبد الرحمن بن عبد العزيز المغربي، الوشاح للتادلي: 265/1 1999م، نُشر بهامش الصحاح طبعة دار إحياء التراث العربي. بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

(2) ينظر:ابن منظور، لسان العرب 888/6 (وحد).

10.2 الاستثناء

وتحدث الجوهري في الصحاح عن باب الاستثناء وأدواته وشواهده وبعض المسائل المتعلقة به؛ وذلك على النحو التالي:

1. **إلا:** حرف استثناء يستثنى به على خمسة أوجه: بعد الإيجاب، وبعد النفي، والمفرَّغ، والمقدَّم، والمنقطع، فيكون في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن)، لأن المستثنى من غير جنس المستثنى منه[1]. وهذا مذهب البصريين كقوله تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾[النساء/114]. فـ(إلا) هاهنا استثناء منقطعٌ، والمعنى: لكن مَنْ أَمَرَ بصدقة ففي نجواه الخير، أما الكوفيون فذهبوا إلا أنَّ (إلا) بمعنى الواو في الاستثناء المنقطع[2].

وذهب الجوهري إلى أنَّه قد يوصف (بإلا)، فإن وصفتَ بها جعلتها وما بعدها في موضع (غير) وأتبعت الاسم بعدها ما قبله في الإعراب، فقلت: جاءني القومُ إلا زيدٌ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الإسراء/22][3]؛ فقد اعتدَّ الجوهري في هذه الآية بأنَّ (إلا) صفة للنكرة (آلهة) بمنزلة (غير) إذ يجوز الوصف بـ(إلا) ؛ بشرط أن لا يحذف موصوفها بعكس (غير)، فلا يقال: جاءني إلا زيدٌ، ويقال: جاءني غَيْرُ زيدٌ[4]. وقد زعم المبرد أنَّ (إلا) في الآية للاستثناء[5].

وقال عمر بن معد يكرب[6]:

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 2017/5 (ألا).

(2) ينظر:الانباري، الإنصاف248/1.

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 2017/5 (ألا).

(4) ينظر:سيبويه، الكتاب 331/2 ، القرطبي، تفسير القرطبي، 279/11 ، الطبري، جامع البيان، 110/14، 13/17.

(5) ينظر: المقتضب 408/4 مرجع سابق.

(6) ينظر: الجوهري،الصحاح 217/5 (ألا)، البيت على بحر (الوافر)، ينظر:الزمخشري، المفصل 99/1 ، الانباري، الإنصاف 268/1 ، ابن هشام،مغني اللبيب 101/1 ، 739،الاشموني، شرح الأشموني 156/2.

وَكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوه لَعَمْـــرُ أَبِيْـــكَ إِلاَّ الفَرْقَـــدَانِ

الشاهد أن(إلا) قد يوصف بها، فإن وصفت بها جعلتها وما بعدها فـي موضـع (غير) واتبعت الاسم الذي بعدها ما قبله في الإعراب فقلت: جاءني القومُ إلا زيدٌ[1].

2. **غير**: يوصف بها ويستثنى، فإن وصفت بها أتبعتها إعراب مـا قبلهـا، وإن استثنيت بها أعربتها بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد (إلا)؛ وذلـك أن أصل (غير) صفةٌ والاستثناء عارضٌ؛ قال الفراء: بعضُ بني أسد وقضـاعة ينصبون (غيراً) إذا كان في معنى (إلاَّ)، تمَّ الكلام قبلها أم لم يتمَّ؛ يقولون: ما جاءني غيرَك، وما جاءني أحدٌ غيْرَكَ[2]. وذهب الكوفيون إلـى أن (غيـر) يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضـيفت إلـى متمكن أو غير متمكن، تقول: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أنَّ قامَ زيد. ورُوِيَ عن البصريين أنهم أجازوا بنائها إذا اضيفت إلى غير المتمكن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن[3].

ونص الجوهري على أنَّ (غير) بمعنى (لا) فتنصبها على الحال، كقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾[البقرة/173]، كأنَّه قال: فمن اضطُرَّ جائعـاً لا باغيـاً[4]؛ وكذلك قولـه تعـالى: ﴿نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾[الأحـزاب/53]، وقولـه تعـالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[المائدة/1] [5].

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 217/5 (ألا)، الاشموني، شرح الأشموني 156/2،الزمخشري، شرح المفصل 89/2 ،ابن هشام، مغني اللبيب 915/2.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 664/2 (غير).

(3) ينظر: سيبويه،الكتاب 327/2، 329، الانباري،الإنصاف287/1، الاستراباذي،شرح الكافية 246/1.

(4) ينظر:الجوهري، الصحاح 664/2 (غير)،القرطبي، تفسير القرطبي، 233/2، 107/8 ، ، جامع البيان،الطبري 84/2، 72/8.

(5) ينظر: الجوهري،الصحاح 664/2 (غير)، القرطبي، تفسير القرطبي، 223/14 ، الطبري، جامع البيان، 33/22، 144/27.

3. سوى: (سوى) إذا كان بمعنى (غير) أو بمعنى العدل يكون فيه ثلاث لغات: إن ضَمَمْتَ السين أو كسرتها قَصرتَ فيها جميعاً، وإن فتحت مددت لا غير"تقول مكان (سُوًى) و(سِوًى) و(سَوَاءٌ)، أي: عدل ووسطٌ في ما بين الفريقين؛ قال موسى بن جابر الحنفي[1]:

وَجدْنَا أبانا كان حلَّ ببلدةٍ سِوًى بين قَيْسٍ عَيْلانَ والفِزْرِ

وتقول: مررت برجل (سِوَاكَ) و(سُوَاكَ) و(سَوَائِكَ)، أي: غيرك[2]. وعن الكوفيين أنها تكون اسماً، وتكون ظرفاً، وقال البصريون لا تكون إلا ظرفاً[3].

4. خلا: كلمة يستثنى بها، وتنصب ما بعدها وتجر، تقول: جاءُوني خَلاَ زيداً، تنصب بها إذا جعلتها فِعلاً وتضمر فيها الفاعل، كأنك قلت: خلا من جاءني من زيد[4]، قال ابن بري: "صوابه خلا بعضهم زيداً"[5].

وإذا قلت: خلا زيدٍ فجررت فهي عند بعض النحويين حرفُ جر بمنزلة (حاشا)، وعند بعضهم مصدرٌ مضاف.

وأما (ما خَلاَ) فلا يكون في ما بعدها إلا النصب، تقول: جاءُوني ما خلا زيداً، لأنَّ (خلا) لا تكون بعد (ما) إلا صلة لها، وهي معها مصدر، كأنك قلت: جاءُوني خُلوَّ زيدٍ، أي: خلوهم من زيد، تريد: خالينَ من زيدٍ[6]. قال ابن بري: "ما المصدرية لا توصل بحرف جر، فدل أن خلا فعل"[7].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1902/5 (سوى) ، البيت على بحر(الطويل)، ينظر:الزبيدي، تاج العروس (سوا) 1965م، تحقيق عبد الستار أحمد فراج. مطبعة حكومة الكويت.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1902/5 (سوى).

(3) ينظر: سيبويه،الكتاب 430/1، 231/4، المقتضب 349/4، 391 مرجع سابق،ابن فارس الصاحبي ص(154)،الانباري، الإنصاف 294/1، الاستراباذي،شرح الكافية 247/1، 159/2.

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1860/5 (خلا).

(5) ينظر: ابن منظور،لسان العرب 896/2 (خلا).

(6) ينظر: الجوهري،الصحاح 1860/5-1861 (خلا)،سيبويه، الكتاب 350/2.

(7) ينظر:ابن منظور، لسان العرب 896/2 (خلا).

5. **عَدَا**: يقول عنها: فِعْلٌ يستثنى به مع (ما) وبغير(ما)؛ تقول: جاءني القوم ما عدا زيداً، وجاءُوني عدا زيداً، تنصب ما بعدها بها، والفاعل مضمرٌ فيها[1].

6. **حَاشَا**: "كلمة يستثنى بها، وقد تكون حرفاً جاراً، وقد تكون فعلاً، فإن جعلتها فعلاً نصبت بها فقلت: ضربتُهُمْ حَاشَا زيداً، وإن جعلتها حرفاً خفضت بها[2]. ويقول الجوهري: قال سيبويه[3]: حاشا لا تكون إلا حرف جر؛ لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صلةً "لما"، كما يجوز ذلك في خلا، فلما امتنع أن يقال: جاءني القوم ما حاشا زيداً، دلَّ أنها ليست بفعل. وينقل عن المبرد[4] قوله: قد يكون فعلاً، واستدلَّ بقول النابغة[5]:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

الشاهد: (حاشى) تصرفه يدل على أنه فعلٌ، ولأنه يقال: حاشا لزيدٍ، فحرف الجرّ لا يجوز أن يدخل على حرف الجر؛ ولأن الحذف يدخلها كقولهم: حَاشَ لزيدٍ، والحذفُ إنَّما يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف[6].

ودارت آراء النحاة بخصوص (حاشى) في أمرين: الفعل والحرف وهي عند المبرّد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا لتصرُّفهم فيها بالحذف، قالوا: حاش وحشا، ولإدخالهم إياها على الحرف قبل لام الجرّ، وعد السيوطي ذلك اسم مصدر[7].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1927/5 (عدا). سيبويه،الكتاب 348/2-350.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1847/5 (حشا).ابن هشام، مغني اللبيب 164/1.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 1847/5(حشا). سيبويه،الكتاب 309/2، 349.

(4) يقصد أبو نصر هنا سيبويه.

(5) ينظر: الجوهري،الصحاح 1847/5 (حشا)، البيت على بحر (البسيط)، ينظر:الانباري، الإنصاف 278/1، 282 ، الانباري،أسرار العربية 191/1 ، شرح المفصل 85/2، 48/8 مرجع سابق.،الاشموني، شرح الأشموني 340/1، ابن هشام، مغني اللبيب 164/1 ، السيوطي، الهمع 233/1.

(6) ينظر: الجوهري،الصحاح 1847/5 (حشا)، سيبويه،الكتاب 309/2، 349.

(7) ينظر: سيبويه،الكتاب 349/2-350، المقتضب 391/4 مرجع سابق،الزجاجي، شرح جمل الزجاجي 259/2،الانباري، أسرار العربية ص(83). الانباري،لأنصاف278/1، =

7. **ليس:** "قد يستثنى بها، تقول: جاءني القومُ ليس زيداً، كما تقول إلاَّ زيداً، تضمر اسمها فيها وتنصب خبرها بها، كأنك قلت: ليس الجائي زيداً، ولك أن تقول: جاء القوم لَيْسَكَ، إلا أنَّ المضمر المنفصل ههنا أحسنُ، كما قال الشاعر[1]:

ليت هذا الليلَ شهرٌ لا نَرى فيه غَرِيبا
لَيْسَ إيَّاي وإيَّا كَ ولا نَخْشَى رَقِيبا

ولم يقل: "لَيْسني" و"لَيْسَكَ"، وهو جائزٌ إلا أن المنفصل أجوَدُ"[2].

8. **لا يكون:** تقول: جاءوني لا يكون زيداً، تعني الاستثناء، كأنك قلت: لا يكون الآتي زيداً[3].

9. **بَيْدَ:** بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال، بيد أنه بخيل[4].

10. **لا سيَّما:** كلمةٌ يستثنى بها، وهو (سيٌّ) ضُم إليه (ما)، والاسم الذي بعد (ما) لك فيه وجهان: إن شئت جعلت (ما) بمنزلة الذي وأضمرت مبتدأ، ورفعت الاسم الذي تذكره لخبر المبتدأ، تقول: جاءني القوم لاسيَّما أخوك، أي ولا سيَّ الذي هو أخوك، وإن شئت جررت ما بعده على أن تجعل (ما) زائدة،

= الاستراباذي، شرح الكافية 244/1،الاشموني، شرح الأشموني 165/2-167،السيوطي، الهمع 214/3.

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 822/2 (ليس) ، البيتان على بحر (مجزوء الرمل)، لعمر بن ربيعة، ينظر ديوان الشاعر ص(67) 1988م، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، الطبعة الرابعة.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 822/2 (ليس) ، سيبويه،الكتاب 348/2،الزجاجي، شرح جمل الزجاجي 261/2.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 1756/5 (كون).

(4) المصدر نفسه،392/2 (بيد).

وتجر الاسم (بسيٍّ)؛ لأن معنى (سي) معنى (مثل)، وينشد قول امرؤ القيس[1]:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلاَ سِيَّمَا يَوم بِدَارَةِ جُلْجُلِ

وتقول: أضربت القوم ولا سيما أخيك، أي ولا مثل ضربة أخيك، وإن قلت: ولا سيما أخوك، أي: ولا مثل الذي هو أخوك، تجعل "ما" بمعنى "الذي" وتضمر "هو" وتجعله مبتدأ وأخوك خبره.

قال الأخفش: قولهم: إن فلاناً كريمٌ ولا سيَّما إن أتيته قاعداً، فإن "ما" ههنا زائدةٌ لا تكون من الأصل، وحذف (هنا) للإضمار، وصار(ما) عوضاً منه، كأنه قال: ولا مثله إن أتيته قاعداً[2].

11. لمَّا: يقول عنها: وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[هود/111] بالتشديد[3]:

وهي قراءة عاصم وحمزة وابن عامر، وقرأ باقي السبعة بالتخفيف[4]، قال الفراء: أصله لمَمَّا، فلما كثرت فيه الميمات حذفت منها واحدة".

وقرأ الزهري :(**لَمَّا**) بالتنوين، أي: جميعاً؛ ويحتمل أن يكون أصله "لَمَنْ مَنْ" فحذفت منها إحدى الميمات[5].

11.2 حروف الجر

تحدث الجوهري في الصحاح عن حروف الجر وعن معانيها، وذلك على النحو التالي:

---

(1) ينظر: المصدر السابق، 1903/5 (سيا) ،البيت على بحر (الطويل)، ينظر:الاشموني، شرح الأشموني 241/1 ،ابن هشام، مغني اللبيب ص14، 313، 421، البغدادي،خزانة الأدب 451/3،444.

(2) ينظر:الجوهري، الصحاح 1904/5 (سيا)، الاشبوني،شرح الأشموني 184/3، 183، ابن هشام،مغني اللبيب 140/1.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 1645/4 (لمم).

(4) ينظر: ابو حيان،البحر المحيط 319/7.

(5) ينظر: الجوهري،الصحاح 1645/4 (لمم)،ابو حيان،البحر المحيط 319/7.

1. **مِنْ**: بالكسر حرفٌ خافضٌ، ومن معانيه[1]:

أ. **ابتداء الغاية**: كقولك: خرجت مِنْ بغداد إلى الكوفة[2]. وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان[3].

ب. **التبعيض**: كقولك: هذا الدرهم من الدراهم[4].

ج. **البيان والتفسير**: كقولك: لله درُّك مِنْ رجل؛ فتكون (من) مفسرة.

للاسم المكنيّ في قولك: درُّك، وترجمة عنه، وقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾[النور/43]. فـ(من) الأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبعيض، والثالثة للتفسير والبيان[5].

د. **التوكيد**: وقد تدخل (من) توكيداً لغواً، كقولك: ما جاءني من أحدٍ، وويحه من رجل؛ أكدتها (بمن)، وقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[الحج/30]؛ أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان[6]. قال ابن بري رداً على أبي نصر: "من" في قوله تعالى:(فاجتنبوا الرجس من الأوثان) للبيان والتفسير ليست زائدة للتوكيد ؛ لأنه لا يجوز إسقاطها بخلاف وَيْحَهُ من رجل"[7].

وكذلك: ثوب من خَزٍّ، وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾[الأحزاب/4]. إنما أدخل (من) توكيداً، كما تقول رأيت زيداً نفسه[8].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه،1770/5 (منن) وقد وصلت معاني (من) لدى بعض العلماء إلى أكثر من اثني عشر معنى، ينظر:سيبويه، الكتاب 68/1، 419، 421.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1770/5 (منن).

(3) ينظر: سيبويه،الكتاب 68/1، 419، 421، الانباري،الإنصاف 370/1،الاستراباذي، شرح الكافية 320/2،الاشموني، شرح الأشموني 211/2.

(4) ينظر:الجوهري، الصحاح 1770/5 (منن).

(5) المصدر نفسه، 1770/5 (منن).

(6) المصدر نفسه، 1770/5 (منن) .

(7)ابن منظور، لسان العرب 538/5 (منن).

(8) ينظر: الجوهري،الصحاح 1770/5 (منن).

ه. **بمعنى مذ:** ومن ذلك قول العرب: ما رأيته من سنة؛ أي منذ سنة، قال تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[التوبة/108][1]. وقال زهير[2]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

و. **بمعنى على؛** كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾[الأنبياء/77]، أي: على القوم[3].

وقال ابن بري: "يقال: نصرته من فلان أي منعته منه؛ لأن الناصر لك مانع عدوك. فلما كانت نصرته بمعنى منعته جاز أن يتعدى بمن"[4].

ز. **بمعنى الباء:** نحو قولهم: من ربي ما فعلت؛ (فمن) حرف جر وضع موضع الباء هنا؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض: إذا لم يلتبس المعنى[5].

ومن العرب من يحذف نونه عند الألف واللام لالتقاء الساكنين، كما قال[6]:

أبْلِغْ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غيرَ الذي قد يقال مِ لَكذِبِ

2. **على:** حرفٌ خافضٌ، وقد يكون اسماً يدخل عليه حرف جرٍّ، قال الشاعر[7]:

---

(1) المصدر نفسه، 1770/5 (منن)، القرطبي، تفسير القرطبي، 259/8 ، الطبري، جامع البيان، 24/11، 26.

(2) ينظر: الجوهري، الصحاح 1770/5 (منن)، البيت على بحر (الكامل)، ينظر:الازهري، تهذيب اللغة 473/15،الانباري، الإنصاف 371/1 ،الانباري، أسرار العربية 246/1.

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 1770/5 (منن)، القرطبي، تفسيرالقرطبي، 306/11 م، الطبري، جامع البيان،50/17.

(4) ينظر:ابن منظور، لسان العرب 538/5 (منن).

(5) ينظر: الجوهري،الصحاح 1770/5 (منن).

(6) ينظر: المصدر نفسه، 1770/5 (منن)، البيت على بحر (المنسرح)، وقائله لقيط بن زراة، ينظر: ابن يعيش النّحويّ، موفّق الدين ، شرح شواهد الإيضاح ص(288)، 1985م، تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وبلا نسبة ابن جني،في الخصائص311/1،ابن جني، سر صناعة الإعراب ص(539، 540، ابن يعيش،شرح المفصل 35/8، 116/10،السيوطي، الأشباه والنظائر 133/2، البغدادي، خزانة الأدب 305/9.

(7) ينظر:الجوهري، الصحاح 1941/5 (علا)، البيت على بحر (الطويل)، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 38/8، المقاصد النحوية 103/3 مرجع سابق،البغدادي، خزانة الأدب =

غَدَتْ مِن عَلَيْهِ تَنْفِضُ الطَلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَّعَا

الشاهد: قوله: (من عليه) يريد (من فوقه)؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر[1]. ويقول ابن هشام: "وقد وهم الجوهري، إذ المراد فوقية نفسه لا الفوقية المطلقة"[2].

وقال باسميتها أيضاً ابن الطراوة وأبو علي الفارسي والشلوبيين اسماً دائماً معرباً؛ لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف، إذ لا حرف في معناها، وقلة تصرفها لا يوجب لها البناء، قال ابن خروف: وهو القياس[3].

وذكر الجوهري لـ(**على**) عدة معانٍ[4]؛ منها ما يلي:

أ. **بمعنى (في)**؛ نحو قولهم: كان كذا على عهد فلان؛ أي: في عهده.

ب. **بمعنى (من)**؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[المطففين/2]؛ أي من الناس.

ج. **بمعنى (عن)**؛ يقول: "وقد توضع في موضع (عن) وكذلك عامة حروف الخفض".

د. **بمعنى(الباء)**؛ يقول: وتكون بمعنى "الباء"، قال أبو ذؤيب[5]:

= 147/10، 150الشنقيطي،، الدرر 187/4، وبلا نسبةسيبويه، في الكتاب 231/4، المقتضب 53/3 مرجع سابق، الانباري، أسرار العربية ص(103)،ابن عصفور، المقرب 196/1،ابن هشام، أوضح المسالك 58/3،ابن هشام، مغني اللبيب 146/1، 532/2،السيوطي،الأشباه والنظائر 12/3 ، السيوطي،الهمع 36/2.

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1941/5 (علا)، الانباري،الإنصاف 630/2 ،ابن عقيل، شرح أبن عقيل 25/3.

(2) ينظر:ابن هشام، مغني اللبيب 225/1.

(3) ينظر:السيوطي، الهمع 357/2.

(4) ينظر:الجوهري، الصحاح 1941/5 (علا).

(5) ينظر: المصدر نفسه، 1941/5 (علا)، البيت على بحر (الكامل)، لأبي ذؤيب الهذليّ ينظر:الفراهيدي، كتاب العين 291/1، 1405هـ، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة دار الهجرة، إيران، قم، الطبعة الأولى، تهذيب اللغة 78/12، 180/15، السكري،شرح أشعار الهذليين ص(18)، وبلا نسبة ابن فارس، أحمد في مقاييس=

يَسَـرٌ يفيـض علـى القـدَاحِ ويَصْـدَعُ

الشاهد: مجيء (على) بمعنى (بـ) و(على القداح) أي (بالقداح) .

3. **إلى:** حرفٌ خافضٌ، وهو منتهى لابتداء الغاية. تقول: خرجت من الكوفة إلى مكة، وجائز أن تكون دخلتها وجائزٌ أن تكون بلغتها ولم تدخلها؛ لأن النهايـة تشمل أول الحد وآخره، إنما تمتنع مجاوزتهُ[1]، واختلـف النحويـون فيمـا بعدها؛ هل يدخل فيما قبلها أو لا يدخل؟ فذهب فريق إلى أنه يدخل، وآخـر إلى أنه لا يدخل، وذهب فريق ثالث إلى أنه إن كان الثاني من جـنس الأول دخل فيما قبله، تقول اشتريت الغنم إلى آخرها، وإن لم يكن مـن الجـنس لا يدخل، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[البقرة/187][2].

وله عدة معان منها ما يلي[3]:

أ. **بمعنى (عند)**؛ ومن ذلك قول الراعي[4]:

صُنـاعُ فَقَـد سَـادَتْ إِلَـيَّ الغَـوَانِيَـا

الشاهد: مجيء (إلى) بمعنى (عند) و (إلي الغوانيا) أي (عندي الغوانيا).

بمعنى (مع): كقولهم: الذَّودُ إلى الذَّودِ إبل[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[النساء/2]؛ أي: مع أموالكم، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل

= اللغة 383/2، 465/4، 1991م، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، المخصص 21/13، 68/14.

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 2016/5 (ألا).

(2) ينظر: ابن هشام،المغني اللبيب 78/1،ابن حيان، ارتشاف الضرب 449/2، المرادي،الجنى الداني ص(385).

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 2016/5 (ألا).

(4) ينظر: المصدر نفسه، 2016/5 (ألا)، البيت على بحر (الطويل)، وصدره: يقـال إذا أراد النساء فريدة، ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة ص(647)، ابن جني،المخصص66/14.

(5) مثل يراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثر. والذود: مابين الثلاث إلى العشر. وقيل مـا بين الثلاث إلى الثلاثين ولا يكون إلا من الإناث دون الذكور. ينظر : الجوهري،الصـحاح 411/2 (ذود)، العسكري، الحسن بن عبد الله ا، جمهـرة الأمثـال 462/1، 1988م، دار=

عمران/52]؛ أي: مع الله، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾[البقرة/14]؛ أي: وإذا خلو مع شياطينهم[1]، وقال أبو الحسن الأخفش: "بمعنى (الباء)، أي: بشياطينهم"[2].

4. **الباء:** حرفٌ من حروف المعجم، والمكسورة حرف جر، وتأتي لعدة معانٍ[3]:

أ. **إلصاق الفعل بالمفعول به:** نحو: مررت بزيدٍ.

ب. **الاستعانة؛** تقول: كتبت بالقلم.

ج. **تأتي زائدة؛** كقوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[الرعد/43]، وحسبك بزيدٍ، وليس زيد بقائمٍ.

د. **القسم:** الباء هي الأصلُ في حروف القَسَم؛ لدخولها على المظهر والمضمر، تقول: باللهِ لقد كان كذا، وتقول في المضمر: به لأفعلنَّ.

5. **عن:** معناها ماعدا الشيء؛ تقول: رميت عن القوس؛ لأنه بها قذف سَهمه عنها وعداها، وأطعمه عن جُوع؛ لأنه جعل الجوع منصرفاً به، تاركاً له وقد جاوزه[4].

وقد توضع (عن) في موضع غيرها من الألفاظ[5]؛ نحو:

أ. قد توضع (عن) موضع (بعد) قال الحارث بن عباد[6]:

= الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، كتاب الأمثال ص(190) مرجع سابق،ابن سلام، مجمع الأمثال277/1.

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 2016/5 (ألا)، القرطبي، تفسير القرطبي، 10/5، 43 ، الطبري، جامع البيان،228/4، 230.

(2) ينظر: السيوطي،الهمع 416/2.

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 1828/5 (با).

(4) المصدر نفسه، 1738/5 (عنن).

(5) ينظر: المصدر نفسه،1738/5 (عنن)، سيبويه،الكتاب 420/1، 228/4.

(6) ينظر: المصدر نفسه، 1738/5 (عنن)، البيت على بحر (الخفيف) وصدره: قرباً ومربط النعامة مني، ينظر:ابن قتيبة، أدب الكاتب /513 ، ابن جني،المنصف 59/3 ،البغدادي، خزانة الأدب 472/1، 473.

لَقِعَـــتْ حَـــربُ وَائِـــلٍ عَـــنْ حِيَـــالِ

أي: بعد حيال.

ب. ربما وضعت موضع (على). قال الشاعر[1]:

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ فِي حَسَـبٍ عَنِّيْ وَلاَ أَنْتَ دَيَّـانِيْ فَتَخْزُونِـي

ج. قد تقع (من) موقع (عن) إلا أنَّ (عن) قد تكون اسماً يدخل عليه حرف جر؛ تقول: جئت من عن يمينه؛ أي: من ناحية يمينه.

قال القطامي[2]:

فقلتُ للرَكْـبِ لَمَّـا أَنْ عَـلا بِهِـمُ مِن عَنْ يمين الحُبَيَّـا نظـرةٌ قَبَـلُ

الشاهد: (عن) دخل عليه حرف جر باعتبارها اسماً؛ فجاءت (من عن يمين)؛ بمعنى: (من ناحية يمين) وبنيت لمضارعتها للحرف.

6. في: حرفٌ خافضٌ، وهو للوعاء والظرف[3]، وما قدر تقدير الوعاء؛ تقول المـاء في الإناء، وزيدٌ في الدار والشكُّ في الخبر. ومن معاني (في):

أ. تكون بمعنى **(على)** كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه/71][4]. ويقـول الجوهري:وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك، يريدون عليه[5].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1738/5 (عنن)، البيت على بحر (البسيط) وهو لذي الإصبع العدواني، ينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم أدب الكاتب ص(513)، 1982م، حققه وعلـق علـى حواشـيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى،العيني، المقاصـد النحويـة 286/3 ،ابن هشام، مغني اللبيب 147/1، البغدادي،خزانة الأدب 137/7، 177، 184 ، وبلا نسبة ابن جني، في الخصائص 288/2،الانباري، الإنصـاف 394/1، ابـن عقيل،شـرح ابـن عقيـل ص(364).

(2)الجوهري، الصحاح 1738/5 (عنن)، البيت على بحر (البسيط)، ينظر: عمرو بـن شـييم، ديـوان القطامي ص(28)، 1960م، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 1956/5 (في) ،سيبويه، الكتاب 419/1، 421، 268/3، 412.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 1956/5 (في) مرجع سابق،ابن جني، الخصائص 207/2 ،الحلبـي، الـدر المصون 41/5 .

(5) ينظر:الجوهري، الصحاح 1956/5 (في).

ب. بمعنى (**الباء**): يقول عنها: "وربما استعمل بمعنى (الباء) ، وقال زيد الخيل[1]:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فِيْهَا فَوَارِسٌ بَصِيْرُوْنَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى

الشاهد: مجيء (في) بمعنى (الباء)؛ فقوله: (فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالكُلَى) أي: بطعن الأباهر والكُلى[2].

ولقد ذكر الجوهري بعض حروف الجر الأخرى بصورة مختصرة جداً؛ منها:

7. **حتَّى**: يقول عنها: بوزن (فَعْلَى)، وهي حرفٌ تكون جارة؛ كـ(إلى) في الانتهاء والغاية[3]. ومن شواهد النحاة عليها قول مروان النحويّ:

ألفى الصحيفة كي يُخفِّف رحله والزَّادَ حتى نعله ألقاها

والشاهد فيه قوله (حتى نعله ألقاها) ويجوز في ما بعد (حتى) الجر على أن (حتى) حرف جر بمعنى(إلى)[4].

8. **اللام**: وقد تعرض لها في معرض حديثه عن أنواع اللام قائلاً[5]:

لام الملك (للملكية): المال لزيد، ولام الاختصاص: كقولك: أخٌ لزيد، ولام الاستغاثة؛ كقول الشاعر[6]:

يَا للرِجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبِعَاءِ أَمَا يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1956/5 (في)، البيت على بحر (الطويل)، ينظر:ابن قتيبة، أدب الكاتب ص(510) ، البغدادي،خزانة الأدب 493/9 ، وبلا نسبة ابن هشام، في أوضح المسالك 39/3 ، ابن هشام، مغني اللبيب 169/1.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1956/5 (في).

(3) المصدر نفسه،219/1 (حتت).

(4) ينظر: سيبويه،الكتاب 97/1، العيني،المقاصد النحوية 134/4،ابن هشام، مغني اللبيب24/1،البغدادي، خزانة الأدب 21/3، 24.

(5) ينظر:الجوهري، الصحاح 1647/4 (لوم).

(6) ينظر:المصدر نفسه، 1647/4 (لوم)، البيت على بحر (البسيط)، وقائله (عبدالله بن مسلم الهذلي)، ينظر: المقتضب 256/4 مرجع سابق، ابن جني، سر الصناعة 329/1 ،الرماني، رسالتان في اللغة 22/1 1984م، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

وهذا شاهد على لام الاستغاثة في (للرجال) و(ليَوم) واللامان للجـر، إلا أنهـم فتحوا الأولى وكسروا الثانية للفرق بين المستغاث به والمستغاث له.

وقد يحذفون المستغاث به ويبقون المستغاث له؛ فيقولون: يا للماء؛ يريدون: ويا قوم للماء! أي: للماء أدعوكم. وقال الشاعر[1]:

يَـــا لَلرِجَـــالِ وَلِلشُّبَّـــانِ لِلعَجَـــبِ

وفيه شاهد على أنك إن عطفت على المستغاث به بلام أخرى كسرتها لأنك قد أمنت اللبس بالعطف.

وقول الشاعر[2]:

يَا لَبَكْـرِ انشِـروا لـي كُلَيْبَـاً يَـا لَبَكْـرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الضِـرَارُ

الشاهد: (لَبَكْرٍ) شاهد على لام الاستغاثة؛ وقال بعضهم: أَصله: يا آل بكر؛ فَخَفَّف بحذف الهمزة.

د. **لام التعجب**: وهي لام مفتوحة، كقولك: يَا لَلْعَجَبِ؛ وَالمعنى: يَا عَجَبُ احضُرْ فَهَذَا أَوَانك[3].

9. **واو القسم**: تحدَّث عنها في معرض حديثه عن أنواع الواو قائلاً: وقد يقسـم بها، تقول: واللهِ لقد كان كذا؛ وهو بدل من الباء، وإنما أبدل منه لقربه منـه في المخرج، إذ كان من حروف الشَفَة، ولا يتجاوز الأسماءَ المظهرة؛ نحـو: واللهِ، وحَيَاتِك، وأبيك[4]، وقد تكون زائدة؛ كقولهم: ربنا ولك الحمد[5].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1647/4 (لوم)، البيت على بحر (البسيط)، وقائلـه (مجهـول) وصدره:"يبكيك تاء، بعيداً الدار مغتوب"، ينظر: المقتضـب 256/4 مرجـع سـابق، ابـن عصفور،المقرب 184/1،الاشموني، شرح الأشموني 462/2 ، ابن هشام،أوضح المسـالك 48/4، 50 ، ابن هشام،شرح قطر الندى ص(219) ، السيوطي،الهمع 180/1،البغـدادي، خزانة الأدب 154/2.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1647/4 (لوم)، البيت على بحر (المديد)، وهو لمهلل بن ربيعة، ينظر: سيبويه،الكتاب 215/2 ،ابن جني، الخصائص 229/3 ، االبغدادي،لخزانة 300/1.

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 1647/4 (لوم).

(4) المصدر نفسه، 2025/5 (وا).

(5) ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي، 258/15 ، الطبري، جامع البيان، 34/24.

10. **مذ ومنذ:** (منذُ) مبني على الضمِّ و(مذْ) مبنيٌّ على السكون، وكلٌّ واحد منهما يصلح أن يكون حرف جر فتجر ما بعدهما. وتجريهما مجرى (في)، ولا تدخلهما حينئذٍ إلى على زمان أنت فيه؛ فتقول: ما رأيته منذُ الليلةِ، وقال سيبويه: (مُنْذُ) للزمان نظيره (مِنْ) للمكان، وناس يقولون: إن (منذ) في الأصل كلمتان: (من وإذ) جعلتا كلمة واحدة، وهذا القول لا دليل على صحته[1].

11. **رُبَّ:** حرف خافضٌ لا يقع إلا على نكرة، يشدَّدُ ويُخفَّفُ، وقد تدخل عليه (التاء) فيقال: رُبَّت، وتدخل عليه (ما) ليُمْكِنَ أن يتكلم بالفعل بعده، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[الحجر/2]. وقد تدخل عليه (الهاء) فيقال: رُبَّهُ رجلاً قد ضربتُ، فلما أضفته إلى الهاء وهي مجهولة نصبت رجلاً على التميز، وهذه الهاء على لفظٍ واحدٍ، وإن وليها المؤنث والاثنان والجمع، فهي موحدة على كل حالٍ، وحكى الكوفيون: رُبَّهُ رجلاً قد رأيت، ورُبَّ هُمَا رجلين،ورُبَّهُمْ رجالاً، ورُبَّهُنَّ نساءً، فمن وحَّد قال: إنه كناية عن مجهولٍ، ومن لم يوحِّدْ قال إنه ردَّ كَلامٍ، كأنه قيل له: مَا لَكَ جَوَارٍ؟ فقال رُبَّهُنَّ جَوَارٍ قد ملكتُ.

قال ابن السراج[2]: النحويون كالمجتمعين على أن "رُبَّ" جوابٌ[3].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 497/2 (منذ)، انظر مسألة "مذ ومنذ" في المراجع الآتية: سيبويه،الكتاب 17/1، 287/3، 226/4، المقتضب 33/1، 30/3، 143/4 مرجع سابق، الانباري، الإنصاف 382/1، الاستراباذي، شرح الكافية117/2-122ابو حيان،، ارتشاف الضرب 241/2،السيوطي، الهمع 216/1.

(2) هو الشيخ أبو بكر محمد بن السرى النحوي وهو محمد بن السرى البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج، له أصول ابن السراج في النحو، فيقال: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة109/1، الزركلي،الأعلام136/6.

(3) ينظر: الجوهري، الصحاح 119/1 (ربب).

وقد ذهب الكوفيون إلى أن (رب) ليست بحرف جرٍّ؛ ذلك لأنه يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، ليصل بها الفعل إلى المفعول، على نحو: (رب خطب كفيت)، وهذا على خلاف مذهب البصريين إذ ذهبوا إلى أن (رب) حرف جر[1].

12. **التاء:** يقول عنها: (في القسم بدلٌ من (الواو)، كما أبدلوا منها في (تترى)؛ و(الواو) بدل من (الباء)؛ يقال: تَاللهِ لقد كان كذا، ولا تدخل في غير هذا الاسم)[2].

13. **خلا:** كلمة يستثنى به وتنصب ما بعدها وتجرٌّ؛ تقول: جاءوني خلا زيداً، تنصب إذا جعلتها فعلاً وتضمر فيها الفاعل؛ كأنك قلت: خلا من جاءني من زيد؛ وإذا قلت: خلا زيد؛ فجررت فهي عند بعض النَّحويين حرفُ جر بمنزلة (حاشى)، وعند بعضهم مصدر مضاف[3].

14. **حاشا:** كلمة يستثنى بها، وقد تكون حرفاً جارّاً، وقد تكون فعلاً؛ فإن جعلتها فعلاً نصبت بها فقلت: ضربتُهُم حاشا زيداً، وإن جعلتها حرفاً خفضت بها. وقال سيبويه: حاشى لا تكون إلا حرف جر؛ لأنها لو كانت فعلاً لجاز أن تكون صِلة (لما)، كما يجوز ذلك في (خلا)، فلما امتنع أن يقال: جاءني القوم ما حاشى زيداً، دلَّ على أنها ليست بفعلٍ[4]. وقال المبرد: قد يكون فعلاً واستدل بقول النابغة[5]:

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبِهُهُ وما أُحَاشِيْ من الأقوام من أَحَدِ

---

(1) ينظر: الانباري،الإنصاف 317/2، العيني،المقاصد النحوية 295/3.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 2019/5 (تا).

(3) ينظر: المصدر نفسه، 1860/5 (خلا)، وقد تم التطرق لهذه المسألة في باب الاستثناء.

(4) المصدر نفسه، 1847/5 (حشا)، وقد تم التطرق لهذه المسألة في باب الاستثناء.

(5) ينظر: المصدر نفسه، 1847/5 (حشا)، البيت على بحر (البسيط)، ينظر:الانباري، الإنصاف 278/1 ،ابن يعيش، شرح المفصل 85/2، 48/8، 282،الاشموني، شرح الأشموني 340/1، ابن هشام،مغني اللبيب 164/1 ، الانباري، أسرار العربية 191/1 ، السيوطي، الهمع 233/1 ، البغدادي،الخزانة 403/3.

فتصرفه يدل على أنه فعل، ولأنه يقال: حاشى لزيدٍ، وحرف الجر لا يجوز أن يدخل على حرف الجر، ولأن الحذف يدخلها؛ كقولهم: حاشى لزيد، والحذف إنما يقع في الأسماء والأفعال لا في الحروف[1].

15. متى: قال الجوهري عنها: "في لغة هذيل قد تكون بمعنى (من) وأنشد لأبي ذؤيب[2]:

شَرِبْنَ بماء البحرِ ثم تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ

الشاهد: (متى)، هنا بمعنى (من) في لغة هذيل والتقدير: من لُجَجٍ[3].

فممّا سبق يتّضح أن الجوهري قد قَدَّم كثيراً من المعلومات اللغوية المفيدة حول معظم حروف الجرّ في اللغة العربية، كما تناول الجوهري في (تَاجُ اللغة) قضايا نحويّة تتعلق بباب حروف الجر ومن ذلك:

أولاً: زيادة حروف الجر: تنقسم حروف الجرِّ إلى:

حرف جر أصلي، زائد، شبيه بالزائد.

فالأصلي: هو الذي لا يستغنى عنه في الجملة؛ حيث يؤدي معنى من المعاني، لا يمكن أن يُفهم بدونه ولا يستقيم الأسلوب بدونه.

حرف الجر الزائد: هو الحرفُ الذي يمكنُ الاستغناء عنه أو إسقاطه من الجملة، وليس له معنى إلا التوكيد.

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 1847/5 (حشا).

(2) المصدر نفسه، 2025/5 (متى)، البيت على بحر (الطويل)، ينظر: ابن حني،الخصائص 85/2العيني،، المقاصد النحوية 249/3،السيوطي، الأشباه والنظائر 287/4 ، البغدادي،الخزانة 97/7-99 ، وبلا نسبة ابن قتيبة، في أدب الكاتب ص(515) ، ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة 175، ابن مالك،شرح التسهيل 153/3، 186، الاشموني،شرح الأشموني، ص(284) الإربلي، علاء الدين، جواهر الأدب 47، 378، 1991م، صنعه إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، ابن هشام، أوضح المسالك 6/3،ابن هشام، شرح قطر الندى250.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 2025/5 (متى).

حرف الجر الشبيه بالزائد: وهو الحرفُ الذي له معنى، لكنه لا يحتاج إلى متعلق يتعلق به، وهو حرف واحد: (رُبَّ)، ومن شواهد حروف الجر الزائدة عند الجوهري ما يلي:

أ. **الباء:** يقول الجوهري: "وأما قوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[القلم/6]؛ فالباء زائدة، كما زيدت في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[الإسراء/96][1].

قال ابن بري: "إذا كانت الباء زائدة فالمفتون الإنسان وليس بمصدر، فإن جعلت الباء غير زائدة فالمفتون مصدر بمعنى الفتون"[2].

ب. **الواو:** قد تكون زائدة؛ كقولهم: ربنا ولك الحمد[3].

ثانياً: زيادة (ما) على حروف الجر: تُزادُ (ما) بعد بعض حروف الجرِّ، فتفصل بينهما وبين مجروراتها، وتزداد (ما) بعد خمسة حروف، وهي: (من، عن، الباء، ربَّ، الكاف). وقد تكون هذه الزيادة مؤثرة أو غير مؤثرة. وقد فصَّل النُّحاة هذه المسألة[4]؛ فالبصريون سموها زيادة والكوفيون سموها حشواً وتوكيداً.

ومن شواهد ذلك لدى الجوهري في الصحاح قوله: يقول عن ما: "وغير كافة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[آل عمران/159][5].

ثالثاً: دخول حروف الجر بعضها على بعض: ذهب جمهور النُّحاة والعلماء إلى منع ذلك، ويوافقهم الجوهري في ذلك قائلاً: "لأن حرف الجر لا يدخُل على حرف

---

(1) ينظر: الجوهري، الصحاح، 5/ 1745 (فتن)، 1829 (با).

(2) ينظر:ابن منظور،لسان العرب 1049/4 (فتن) .

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 2026/5 (وا).

(4) ينظر: سيبويه،الكتاب 221/4 ، الفراء، معاني القرآن 350/1، 374 ، المقتضب 140/4 مرجع سابق،ابن يعيش، شرح المفصل 66/8، 130 ،الاستراباذي، شرح الكافية 384/2 ، السيوطي، الأشباه والنظائر 24/4.

(5) ينظر: الجوهري،الصحاح 2024/5 (ما) ،سيبويه، الكتاب 138/2 ، الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ص(252) 1977م، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة.

الجر"[1]؛ ومن ذلك لديه قوله: قد تقع (من) موقع (عن)؛ إلا أنَّ (عن) قد تكون اسماً يدخلُ عليه حرفُ جرٍّ؛ تقول: جئت من عن يمينه؛ أي: من ناحية يمينه[2].

رابعاً: النيابة عن حروف الجر: لقد انقسم النُّحاة حول قياسية حروف الجر بعضها عن بعض؛ فالبصريون يرفضون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض. وحجتهم في ذلك: أن الأصل أن يدل كل حرف على ما وضع له، وأما الكوفيون وعلماء البصرة المتأخرون فيوافقون على نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وحجتهم ما ورد بكثرة في كلام الله تعالى، وفي كلام العرب ودلالة السياق[3].

ويذهب الجوهري مذهب الكوفيين؛ ولذلك يقول: "لأن حروف الجر ينوبُ بعضُها عن بعضٍ إذا لم يلتبس المعنى"[4]، وفي الصحاح أمثلة وشواهد على كلامه السابق، ومنها ما يلي:

1. يقول: وقد يكون (في) بمعنى (على)؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه/71]، وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك؛ يريدون: عليه[5].
2. يقول: وتكون (عن) بمعنى (الباء)؛ تقول: رمى عن القوى؛ لأنه بها قذف سهامه، وقد تقع (من) موقع (عن) وربما وضعت (عن) مَوضع (على)؛ كقول الشاعر[6]:

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1847/5 (حشا).

(2)المصدر نفسه، 1738/5 (عنن) ،الانباري، الإنصاف 630/2 ،ابن عقيل، شرح أبن عقيل 25/3.

(3) ينظر:سيبويه، الكتاب 226/4 ، الفراء معاني القرآن 368/1 ، المقتضب 46/1، 426/4 مرجع سابق،ابن جني، الخصائص 311/2 ، الزمخشري،الكشاف 238/1 ،ابن يعيش، شرح المفصل 15/8، الانباري،الإنصاف 478/2 ، السيوطي، الهمع 153/4، 306.

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1738/5 (منن).

(5) ينظر: المصدر نفسه، 1956/5 (في)، ابن جني،الخصائص 307/2 ، الحلبي، أحمد بن يوسف الدر المصون 41/5، 1987م، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(6) البيت سبق تخريجه.

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلتَ في حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنْت دَيَّـانِي فَتَفْخَرُونِـي

الشاهد: (عن) وضعت موضع (على)[1].

12.2 الإضافة

هي في عُرف النُّحاة: إسنادُ اسم إلى غيره؛ بحيث ينزل الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه، ويعرفها الجوهري قائلاً: "المضاف: هو الملزق بالقوم، وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك: غُلامُ زيدٍ، فالغلام مضافٌ وزيد مضاف إليه، والغرض بالإضافة التخصيص، والتعريف، فلهذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه؛ لأنه لا يعرِّف نفسه، فلو عرَّفها لما احتيج إلى الإضافة"[2]. وقال الفرَّاء: "العرب تضيف الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين"[3]. والجوهري يَمَّمَ وجهه شطر رأي الفراء فجوّز ذلك واعتدّ برأي الكوفيين حين أورد: "والمسجدُ الجامعُ، وإن شئتَ قلتَ مسْجِدُ الجامعِ بالإضافة، بمعنى (مسجدُ اليومِ الجامعِ)؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز إلا على هذا التقدير"[4]. وقد ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ووافقهم ابن فارس، وابن سيدة، وابن بري، وابن الأثير والرضي؛ الذي قال: ولست أدفع ذلك لمجيئه كثيراً، وعن الأزهري أن النحويين جميعاً وافقوا الكوفيين باستثناء الليث، وبينوا وروده في غير موضع؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[الواقعة/95]، واليقين في المعنى نعت لحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت، وهما بمعنى واحد، كما قال تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[يوسف/109]، والآخرة في المعنى نعتُ الدار، والأصل فيه: وللّدارُ الآخِرَةُ خير، كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾[الأنعام/32]، فأضاف (دار) إلى الآخرة، وهما بمعنى واحد،

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 2024/5 (عنن).

(2) الجوهري، الصحاح، 1151/3 (ضيف).

(3) المصدر نفسه،998/3 (جمع)، الفراء معاني القرآن 319/2 مرجع سابق.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 998/3 (جمع).

وقال تعالى: ﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾[ق/9]، والحبُّ في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾[القصص/44]، والجانب في المعنى هو الغربي، ومنه قولهم: صلاةُ الأولى، ومسجِدُ الجامعِ، وبَقْلَةُ الحمقاءِ، والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء. ولم يجز الجوهري ولا البصريون هذه الإضافة، وتابعهم جماعة؛ منهم الأزهري، و الأنباري، وابن الحاجب، لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف، إذْ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفقاً. وذهب الأنباري إلى أن هذا كله محمول على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه، والتقدير فيه: حق الأمر اليقين، ولدار الساعة الآخرة، وحب الزرع الحصيد، وبجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الموضع الجامع، وبقلة الحبة الحمقاء[1].

ونرى أنَّ الشواهد التي حملت إضافة الشيء إلى نفسه لا تردُّ، ولا يمكن إنكارها، ودفعُها.

ولقد درس النُّحاة باب الإضافة في مؤلفاتهم، وجاء الجوهري وذكر منها بعض المسائل والقضايا دون استغراق، بشكل يتناسب مع التأليف المعجمي؛ ومن ذلك حديثه عن التالي:

أ. (إذْ): كلمةٌ تدل على ما مضى من الزمان، وهو اسم مبنيٌّ على السكون. وحقه أن يكون مضافاً إلى جملة، تقول: جئتك إذ قام زيدٌ، وإذ زيدٌ قائم، وإذ زيدٌ يقوم، فإذا لم تضف نَوَّنت، قال أبو ذئيب[2]:

---

(1) ينظر: المقتضب 124/4-125 مرجع سابق، الزجاج معاني القرآن 89/2،ابن فارس، الصاحبي ص(234)، التهذيب 230/4 مرجع سابق،الانباري، الإنصاف 252/1،ابو حيان، البحر المحيط 14/4،السيوطي، الهمع 45/4، البغدادي، خزانة الأدب 254/3-256.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 488/2 (إذ)، البيت على البحر (الوافر)، ينظر: ابن جني،سر الصناعة 504/2 ،ابن جني،الخصائص 376/2 ، ابن يعيش،شرح المفصل 31/3 ،ابن هشام، مغني اللبيب 119/1، السيوطي،الأشباه والنظائر 301/4.

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِـكَ أُمَّ عَمْـرٍو بِعَاقِبَـــةٍ وَأَنْـــتَ إِذٍ صَـــحِيْحُ

الشاهد: (إذٍ) أراد حينئذٍ، فنونت لأنها مقطوعة عن الإضافة مثل: يومئذٍ وليلتئذٍ.

وقد تكون للشيء في حالٍ أنت فيها، ولا يليها إلا الفعل الواجب؛ تقول: بينما أنا كذا إذ جاء زيد، وقد تأتي زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى﴾[البقـرة/51]. أي: وواعدنا[1].

ب. **(إذا)**: اسمٌ يدلُّ على زمان مستقبل، ولم تستعمل إلا مضافةً، إلى جملة: تقول: أجيئك إذا احمرَّ البُسْرُ، وإذا قدم فلان، والذي يدل على أنها اسـم وقوعهـا موقع قولك: آتيك يوم يقدم فلان وتكون للشيء توافقه في حال أنـت فيهـا، وذلك نحو قولك: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، المعنى: خرجتُ فاجئني زيـدٌ فـي الوقت بقيامٍ[2].

ج. **(أي)**: اسمٌ مُعْرَبٌ، وهو معرفةٌ للإضافة[3]، وقد تترك للإضافة وفيه معناها، قولك: يا أيها الرجل، فـ(أيٌّ): اسم مبهم مفرد معرفةٌ بالنـداء مبنـيٌّ علـى الضَّم، و(ها): حرف تنبيه وتعوض مما كانت (أي) تضـاف إليـه وترفـع الرجل لأنَّه صفةُ(أيٌّ)[4]. قال ابن بري: "أي وُصْلة إلى نداء ما فيه الألـف واللام في قولك: يا أيها الرجل، كما كانت إيا وُصْلَةَ المضمر في إياه وإياك في قول من جعل إيا اسماً ظاهراً مضافاً"[5].

د. **(إيَّا)**: اسمٌ مبهم، وتتَّصل به جميع المضمرات المتصلة التي للنصب، تقـول: إياكَ وإياي وإياه وإيانا، وجعلت الكاف والهاء والياء بياناً عن المقصود، ليعلم المخاطَبُ من الغائب؛ ولا موضع لها من الإعراب، فهي كالكاف في (ذلـك) و(أرأيتك)، وكالألف والنون التي في (أنت)، فيكون (إيَّا) الاسم ومـا بعـدها

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 488/2 (إذ).

(2) الجوهري، الصحاح، 2015/5 (إذا).

(3) ينظر: المصدر نفسه،1818/5 (أيى) ، سيبويه،الكتاب 403/2-407، الانباري،الأنصـاف 712/2، ابن مالك،شرح التسهيل 234/1، المرادي،الجنى الداني ص(250).

(4) ينظر:الجوهري، الصحاح 1818/5 (أيى).

(5) ينظر: ابن منظور،لسان العرب 139/1 (أيا).

للخطاب، وقد صار كالشيء الواحد؛ لأن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف؛ لأنها معارف.

وقال بعض النحويين: إن (إيّا) مضافة لما بعده، واستُدِلَّ على ذلك بقولهم: إذا بلغ الرجل السِّتين فإيَّاه وإيَّا الشوابِّ، فأضافوها إلى الشواب وخفضوها[1].

وقال ابن عصفور: "وأما أيّا، فإن أضيفت إلى معرفة لم تضف إلا إلى اثنين فصاعداً .. ولا تضفهما إلى مفرد، إلا أن توقعهما على بعضه"[2].

ه. **(بعد)**: نقيض (قبل)، وهما اسمان يكونان ظرفين إذا أُضيفا، وأصلهما الإضافة، فمتى حذفت المضاف إليه لِعِلْم المخاطب بنيتهما على الضم ليعلم أنه مبنيٌّ، إذ كان الضم لا يدخلهما إعراباً؛ لأنهما لا يصلح وقوعهما موقع الفاعل ولا موقع المبتدأ ولا الخبر[3].

و. **(ثماني)**: تقول: ثماني نسوةٍ، وثماني مائةٍ: بإثبات الياء في الإضافة، كما تقول: قاضي عبدالله[4].

ز. **(عدة)**: يقول الجوهري: وقول الشاعر زهير[5]:

إنَّ الخَلِيْطَ أَجَدُّوا لبَيْنَ فانْجَـدَدُوا وَأَخْلَفُوْكَ عِدَا الأَمْرِ الذِي وَعَـدُوا

الشاهد: (عِدا) أراد عِدَةَ الأَمرِ، فحذف الهاء عند الإضافة[6].

ح. **(كلٌّ)**: لفظٌ واحدٌ ومعناه جمع؛ فيقال: كلٌّ حَضَرَ، وكلٌّ حضروا، على اللفظ مرةً وعلى المعنى أُخرى، و(كلٌّ) و(بعضٌ) معرفتان، ولم يجيء عن العَرَب بالألف واللام، وهو جائزٌ؛ لأنَّ فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف[7].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 2017/5 (أيا).

(2) ينظر: ابن عصفور،المقرب 212,211/1.

(3) ينظر: الجوهري،الصحاح 391/2 (بعد) ، سيبويه،الكتاب 139/2، 267/3.

(4) ينظر: الجوهري،الصحاح 1686/5 (ثمن).

(5) ينظر:المصدر نفسه، 481/2 (وعد)، البيت على بحر (البسيط)، ينظر: ابن جني،الخصائص 171/3، الاشموني، شرح الأشموني 304/2، االعيني،لمقاصد النحوية 572/4ابن هشام،، أوضح المسالك 407/4، السيوطي،الأشباه والنظائر 241/5، شرح التصريح 396/2 مرجع سابق.

(6) ينظر: الجوهري،الصحاح 481/2 (وعد).

(7) المصدر نفسه، 1474/4 (كلل)، السيوطي،الهمع 516/2.

لام الإضافة:

يقول عنها الجوهري[1]، ثمانية أضرب:

1. **لام الملك**؛ كقولك: المالُ لزيد.
2. **لام الاختصاص**؛ كقولك: أخٌ لزيد.
3. **لام الاستغاثة**؛ كقول الشاعر[2]:

يَا لَلرِجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبِعَـاءِ أَمَـا يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِيْ بَعْدَ النُّهَـى طَرَبَـا

الشاهد: شاهد على لام الاستغاثة في (للرجال) و (ليَوم) واللامان للجر، إلا أنهم فتحوا الأولى وكسروا الثانية للفرق بين المستغاث به والمستغاث له.

4. **لام التعجب**: وهي مفتوحة، كقولك: يا لَلعجب؛ والمعنى يا عجب احضر فهذا أوانك.
5. **لام العلة**: بمعنى (كي)، كقوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة/143]، وضربته ليتأدب، أي: لكي يتأدب ولأجل التأدب.
6. **لام العاقبة**: كقول الشاعر[3]:

فَلِلْمَوْتِ تَغْذُوا الوَالِدَاتِ سِـخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ تُبْنَى المَسَـاكِنُ

الشاهد: لام العاقبة في (للموت) و (الخراب) أي: عاقبة ذلك الموت والخراب.

7. **لام الجَحْد**: بعد (ما كان، ولم يكن)، ولا تصحب إلا النفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[الأنفال/33]. أي: لأن يعذبهم.
8. **لام التأريخ**: كقولك: كتبت لثلاثٍ ليالٍ خَلَوْن، أي: بعد ثلاثٍ.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه، 1647/4 (لوم).

(2) ينظر:الجوهري، الصحاح 1647/4 (لوم)، البيت على بحر (البسيط)، وقائله (عبدالله بن مسلم الهذلي)، ينظر: ابن جني،سر الصناعة 329/1 ،الرماني، رسالتان في اللغة 22/1.

(3) البيت على بحر (الطويل)، وقائله (سابق البربري)، ينظر:ابن هشام، مغني اللبيب 282/1 ، البغدادي، خزانة الأدب 529/9 .

13.2 التعجب

أولاً: التعجب السماعي:

ذكر الجوهري بعض التراكيب التي استعملها العرب للتعجب؛ ومن ذلك:

يقول: (كيف) اسم مبهم غير متمكن، وقد يقع بمعنى التعجب؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[البقرة/28] [1].

يقول: يقال في الذم: لا درَّ دَرَّه! أي: لا كَثُر خَيره!، ويقال في المدح: لله دَرُّه، أي: عمله. ولله دَرُّك من رَجُل![2].

يقول: أَيٌّ: قد يتعجبُ بها[3]. وتقول واهاً له ما أَطيبه!، إذا تعجبت من طيب الشيء[4].

(مرحى): يقول عنها: "يقال للرامي إذا أصاب: مَرْحَى! وهو تعجب، وإذا أخطأ بَرْحَى!"[5].

ثانياً: التعجب القياسي:

ومن ذلك قوله: (ما أفعل)، وتكون تعجباً؛ نحو: ما أحسن زيداً[6]. واختلف النحاة في أفعل التعجب، اسم هو أو فعل، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ[7].

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 1179/3 (كيف).

(2) الجوهري، الصحاح،566/2 (درر). وأصل الدَّر اللَّبن، يقال ناقة درور أي: كثيرة اللبن، ينظر: الجوهري،الصحاح 566/2 (درر).

(3) المصدر نفسه،1818/5 (أيى).

(4) المصدر نفسه، 1804/5 (ووه).

(5) ينظر:المصدر نفسه، 354/1 (مرح).

(6) االمصدر نفسه،2024/5 (ما).

(7) ينظر: المقتضب 178/4 مرجع سابق، الانباري،الإنصاف 1/ 144، 147، الانباري،أسرار العربية ص(113)، المفصل ص(277) مرجع سابق،الاستراباذي، شرح الكافية 212/1.

ثالثاً: من شواذ التعجب:

ذكر الجوهري بعض أساليب التعجب التي وردت عن العرب وشذذها النحاة وتابعهم الجوهري في ذلك؛ ومن هذه الشواهد ما يلي:

قوله: ويقال في التعجُّب: ما أكرمه لي، وهو شاذ لا يطرد في الرباعي، قال الأخفش: وقرأ بعضهم قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ﴾[الحج/18] بفتح الراء، أي إكرام، وهو مصدر، مثل: مُخْرَجٍ ومُدْخَلٍ[1].

قوله: "وقولهم ما أموتهُ، إنما يراد به: ما أموت قلبه؛ لأن كلَّ فِعل لا يتزيَّد لا يتعجب منه"[2].

وقوله: "فلان ما أفقرَهُ وما أغناهُ، شاذٌّ؛ لأنه يقال في فعليهما: (افتقر) و(استغنى)، فلا يصح التعجب منهما"[3].

وقوله: "ما أَزْهَاهُ، وليس هذا من زُهِيَ، لا يتعجب منه؛ لأن ما لم يسم فاعله لا يتعجب منه"[4].

وقوله: "وقالوا ما أعطاهُ للمال، كما قالوا: ما أولاه للمعروف، وما أكرمه لي؛ وهذا شاذ لا يطرد؛ لأن التعجب لا يدخل على (أفعل)، وإنما يجوز من ذلك ما سمع من العرب، ولا يقاس عليه"[5].

وقد تحدث الجوهري عن بعض الكلمات التي تستخدم للتعجب؛ ومن ذلك قوله: (وي): كلمة تعجب، ويقال: وَيْكَ ووي لعبدالله، وقد تدخل (وَي) على (كأن) المخففة والمشددة، تقول: وي كأن، ووي كأن، قال الشاعر[6]:

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 1636/4 (كرم).

(2) الجوهري، لصحاح، 236/1 (موت).

(3) المصدر نفسه،/670 (فقر).

(4) ينظر: المصدر نفسه، 1890/5 (زه).

(5) المصدر نفسه،1935/5 (عطا).

(6) ينظر: المصدر نفسه،2007/5 (وى) ، البيت على بحر (الخفيف)، قائله زيد بن عمرو بن نفيل، ينظر:سيبويه، الكتاب 155/2، البغدادي،خزانة الأدب 404/6، 408، 410،الشنقيطي، الدرر 305/5، ولنبيه بن الحاج في شرح أبيات سيبويه 11/2 مرجع سابق، وبلا نسبة=

وَيْكَأَنْ من يَكُنْ له نَشَبٌ يُحْـــج بَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَـيْشَ ضُـرِّ

الشاهد: (وَيْكَأَنْ)، قال الكسائي: هو ويك أدخل عليه أنْ، ومعناه ألم تَـرَ، وقـال الخليل: هي مفصولةٌ، تقول: (وي) ثم تبدئ فتقول: (كأن)[1].

يقول في وضع باب التعجب: "قالت ابنة أبي الأسود الدؤلي[2] لأبيها فـي يـوم شـديد الحر: يا أبتِ، ما أشدُّ الحرَّ! قال: إذا كانت الصقعاء[3] من فوقك، والرمضـاء [4]مـن تحتك؛ فقالت: أردتُ أن الحر شديد، قال: فقولي إذن: ما أشدَّ الحرَّ، فحينئذٍ وضع بـاب التعجب"[5].

14.2 المدح والذم

(نعم وبئس): "وبئس كلمة ذمَّ، ونعم: كلمة مدح، تقول: بئس الرجل زيدٌ، وبئست المرأة هند، وهما فعلان ماضيان لا يتصرفان؛ لأنهما أزيلا عن موضعهما: (فـنِعْمَ)

= في الخصائص 41/3، 169 مرجع سابق، المحتسب 155/2 مرجع سابق، شرح المفصل 76/4 مرجع سابق، شرح الأشموني 486/2 مرجع سابق، السيوطي،الهمع 106/2.

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 2007/5 (وى) ، سيبويه،الكتاب 154/2 ، الخصـائص 41/3 مرجع سابق ، شرح المفصل 76/4 مرجع سابق ، الاشموني،شـرح الأشـموني 3/ 199، السيوطي،الهمع 106/2.

(2) "هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن حليس بن نفاثة بن عدي ابن الدِّيل، كان علوي الرأي وكان رجل أهل البصرة. وهو أول من أسس العربية ونهج سبلها، ووضع قياسها، وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سَراة الناس ووجوههم يلحنـون، فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم"تـوفي سنة 69هـ: ينظر: طبقات الزبيدي 21-26، الحموي،معجم الأدبـاء 34/12،السـيرافي، أخبار النحويين البصريين33/-38، القفطي، علي إنباه الرواة1/13 1986م، تحقيق محمـد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، بغية الوعاة 22,23/2 مرجع سابق.

(3) السقعاء: الشمس ينظر :الجوهري، الصحاح 1032/3 (صقع).

(4) الرَمَضُ : شدّةُ وقع الشمس على الرمل وغيره . ينظر:المصدر نفسه، 908/3 (رمض).

(5) المصدر نفسه، 1033/3 (صقع).

منقول من قولك (نَعِمَ) فلان إذا أصاب نِعْمَةً، و(بِئْسَ) منقول من (بَئِسَ) فلان إذا أصاب بُؤْسَاً، فنقلا إلى المدح والذَّم، فشابها الحروف فلم يتصرَّفا[1]. وهذا ما ذهب إليه البصريون ومعهم الكسائي من الكوفيين، أما الكوفيون فنُقِلَ عنهم ذهابهم إلى أن (نِعْمَ، وبِئْسَ) اسمان مبتدآن[2].

وفي (نِعْمَ) أربع لغات: نَعِمَ (بفتح أوله وكسر ثانيه، ثم تقول: نِعِم (فتتبع الكسرة الكسرة)؛ ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول: (نِعْمَ) (بكسر النون وسكون العين)، ولك أن تطرح الكسرة من الثاني، وتترك الأول مفتوحاً فتقول: نَعْمَ الرجل (بفتح النون وسكون العين)[3].

وتقول: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ونعم المرأة هند، وإن شئت قلت: نعمت المرأة هند. وزيدٌ: يرتفع من وجهين.

أحدهما: أن يكون مبتدأ قدم عليه خبره.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف؛ وذلك أنّك لما قلت: نعم الرجل، قيل لك: من هو؟ أو قدّرت على أنه قيل لك ذلك فقلت: هو زيد، وحذفت (هو) على عادة العرب في حذف المبتدأ، والخبر إذا عرف المحذوف هو: زيد، وإذا قلت: نِعْمَ رجلاً فقد أضمرت في نعم: الرجلُ، بالألف واللام مرفوعاً، وفسرته بقولك: رجلاً؛ لأن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا معرفة بالألف واللام، أو ما يضاف إلى ما فيه الألف واللام، ويراد به تعريف الجنس لا تعريف العهد، أو نكرة منصوبة. ولا يليهما علم ولا غيره، ولا يتصل بهما الضمير؛ لا تقول: نِعْمَ زيدٌ، ولا الزيدون نعموا[4].

---

(1) ينظر: ينظر: الجوهري، الصحاح، 769/2 (بأس).

(2) ينظر:سيبويه، الكتاب 73/1، 175/2-179، 266/3، 116/4، ابن جني،الخصائص 40/3، ابن مالك،شرح التسهيل 10/3، 13-14، 20-21 ، ابن عصفور،المقرب 69/1، إيضاح شواهد الإيضاح 133/1، 1987م، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب أبي علي القيسي، الحسن بن عبد الله الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ،الانباري، الإنصاف 144/1، 491/2-492.

(3) ينظر:الجوهري، الصحاح 1652/5 (نعم.

(4) المصدر نفسه، 1652/5 (نعم).

(حبَّذا): "حُبَّ، قال الفراء: معناه: حَبُبَ بضم الباء، ثم أسكنت وأدغمت في الثانية، ونقلت الضمة إلى الحاء؛ لأنه مدح، ومنه قوله (حبَّذا) زيدٌ، (فحبَّ) فعل ماضٍ لا يتصرَّف، وأصله (حَبُبَ) على ما قال الفراء، و(ذا): فاعله، وهو اسم مبهم من أسماء الإشارة، جُعلا شيئاً واحداً، فصار بمنزلة اسم يرفع ما بعده، وموضعه رفعٌ بالابتداء وزيدٌ خبره، فلا يجوز أن يكون بدلاً من (ذا)؛ لأنك تقول: حبّذا امرأةٌ ولو كان بدلاً لقلت: حبَّذه المرأة، قال جرير[1]:

وَحَبَّـذَا نَفَحَـاتٌ مَـنْ يُمَانِيَـةٍ تَأْتِيكَ مِـن قِبَـلِ الرَّيَّـانِ أَحْيَانَـاً

الشاهد: (حبّذا)، فعل للمدح، حَبَّ فعل ماضي لا يتصرف، وذا فاعله وهو اسم مبني من أسماء الإشارة.

وذكر الجوهري بعض العبارات والتراكيب المأثورة عن العرب، وهي للمدح، ومن ذلك قوله: "قال الفراء: لا أَبَ لك، ولا أبا لك، وهو مدحٌ، وربَّما قالوا: لا أباك؛ لأن اللام كالمقحمة"[2].

15.2 التوكيد :

التوكيد: والتأكيد لغة في التوكيد، وقد أكد الشيء ووكده . وهو يعني التقوية والتثبيت[3].

وهو نوعان: لفظي ومعنوي. أما التوكيد اللفظي فقد أشار إليه الجوهري بصورة موجزة ومن ذلك:

1. "**الرحمن والرحيم**" : يقول عنهما :" اسمان مشتقان من الرحمة، نظيرهما في اللغة نديم وندمان ، وهما بمعنى، ويجوز تكرير الاسمين إذا اختلف اشتقاقهما،

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 94/1 (حبب)، البيت على بحر (البسيط)، ينظر:ابن هشام، شرح شواهد المغني 713/2 الشنقيطي،، الدرر 220/5 ، وبلا نسبة في شرح المفصل 140/7 مرجع سابق ، ابن هشام،مغني اللبيب 898/2.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1806/5 (أبا)، سيبويه،الكتاب 206/2.

(3) ينظر:المصدر نفسه، 385/2 (أكد)، 482/2 (وكد)، شرح المفصل3/39-40 مرجع سابق، الاستراباذي،شرح الكافية 336/1، السيوطي، الهمع 122/2، النحو الوافي 52/3 مرجع سابق.

على جهة التوكيد، كما يقال : فلان جادٌّ مجدٌّ؛ إلا أن "الرحمن" اسم مختص لله تعالى، لا يجوز أن يسمى به غيره، ألا ترى أنّه تبارك وتعالى قال: (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ)(الإسراء/110) فعادل به الاسم"[1].

2. "**اللَّدَمَ**" : يقول الجوهري:" تقول العرب : اللدم اللدم، إذا أرادت توكيد المحالفة، أي: حُرمَتُنَا حُرمَتُكُم، وبيتنا بيتكم، لا فرق بيننا"[2].

ولقد ركز الجوهري على التوكيد المعنوي أكثر من اللفظي، وذلك على النحو التالي:

1. **جميع**: يؤكد به، يقال : جاءوا جميعاً، أي: كلُّهم[3].
2. **جُمَع**: يقول جمع جمعاء في توكيد المؤنَّث؛ تقول : رأيتُ النسوةَ جُمَع، غير مصروفٍ، وهو معرفة بغير الألف واللام، وكذلك ما يجري مجراه من التوكيد؛ لأنّه توكيد للمعرفة، وأخذت حقي أجمع، في توكيد المذكَّر،وهو توكيد محض[4].

ويقول:" كذلك أجمعون وجمعاء وجُمَعُ، وأَكْتَعُونَ وأَبْتَعُونَ وأَبْصَعُونَ، لا يكون إلا تأكيداً تابعاً لما قبله: لا يبتدأ ولا يخبر به ولا عنه، ولا يكون فاعلاً ولا مفعولاً كما غيره من التواكيد اسماُ مرة وتوكيداُ أخرى،مثل:(نفسه وعينه وكلّه)"[5]

ويقول:"أجمعون جمع (أجمع)، وأجمع واحد في معنى وليس له مفرد من لفظه، والمؤنث (جمعاء) بالألف والتاء، كما جمعوا (أجمع) بالواو والنون، ولكنَّهم قالوا في جمعها:(جُمَعُ) ؛ ويقال: جاء القوم بأَجْمَعِهِمْ وبأَجْمُعِهِمْ أيضاً بضم الميم، كما تقول: جاءوا بأَكْلُبِهِم، جمع (كلب)"[6].

---

(1) ينظر:الجوهري، الصحاح 1566/4 (رحم).

(2) المصدر نفسه، 1624/4 (لدم).

(3)المصدر نفسه، 999/3 (جمع).

(4) المصدر نفسه، 999/3 (جمع).

(5) ينظر: المصدر نفسه،999/3 (جمع)، سيبويه،الكتاب 57/2، 203/3.

(6) ينظر: المصدرنفسه، 999/3 (جمع).

* **لام التوكيد:** تحدث عنها الجوهري في الصحاح قائلاً:" ولام التوكيد خمسة أضرب[1]:

3. **لام الابتداء؛** كقولك: لزيد أفضل من عمرو.
4. **الداخلة في خبر إن المشددة والمخففة،** كقوله تعالى : (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ)(الفجر/14)، وقوله سبحانه: (وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (البقرة/143).
5. **التي تكون جواب (لو) و(لولا)؛** كقوله تعالى: (لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا)(الفتح/25).
6. **التي تكون في الفعل المستقبل المؤكَّد بالنون،** كقوله تعالى: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ) (يوسف/32).
7. **لام جواب القسم،** وجميع لامات التوكيد تصلح أن تكون جواباً للقسم، كقوله تعالى: (وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ)(النساء/72)، فلاَّم الأولى للتوكيد والثانية جوابٌ، لأن القسم جملة توصل بأخرى، وهي المقسم عليه، لتؤكد الثانية بالأولى.

* **حذف المؤكَّد وإبقاء التَّوكيد:**

منع الجوهري هذه المسألة وردَّ قول من قال إن (نَفْسَهُ) في قولهم: سَفِهَ نَفْسَهُ، توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سَفِهَ قوله نَفْسَهُ، وحمل الجوهري نصب (نَفْسَهُ) على المفعول به؛ لأنه في معنى: سَفَّهَ نَفْسَه (بالتشديد)، ويجوز تقديم هذا المنصوب، كما يجوز: غلامَهُ ضربَ زيد[2]، وقد وافق الجوهري ابن مالك[3]، وأبي حيان[4]، وبعض النحويين[5]، وأجازها سيبويه[6]، وغيره من النحويين[7].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 1646/4 (لوم)، سيبويه،الكتاب 140/2، 233/4، المقتضب 344/2 مرجع سابق،ابن جني، الخصائص 314/2، الأصول 66/1 مرجع سابق، الإنصاف 244/1 مرجع سابق،ابن عصفور، المقرب 88/1ابن يعيش،، شرح المفصل 25/9، السيوطي،الأشباه 93/1.

(2) ينظر: الجوهري،الصحاح 1788/5 (سفه).

(3) ينظر:الاستراباذي، شرح الكافية 528/1.

(4) ينظر: ابن حيان،البحر المحيط 565/1.

(5) ينظر: السيوطي،الهمع 205/5.

(6) ينظر: الاستراباذي، شرح الكافية 528.

(7) ينظر: السيوطي،الهمع 205/5 مرجع سابق.

16.2 حروف العطف

تحدث الجوهري عن حروف العطف وعملها، وبعض مسائلها[1]، إلا أنه لم يستشهد بالكثير من الشواهد التي ساقها النحاة في مؤلفاتهم عليها، ومن هذه الحروف التي ركَّز عليها الجوهري:

1. **أو:** حرفٌ إذا دخل الخبر دلَّ على الشك والإبهام، وإذا دخل الأمر والنهي دلَّ على التخيير والإباحة؛ فأما الشك فقولك: رأيت زيداً أو عمراً. والإبهام كقوله تعالى :(وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)(سبأ/24)؛ والتخير كقولك: كل السمك أو اشرب اللبن، أي: لا تجمع بينهما، والإباحة كقولك: جالس الحسن أو ابن سرين، وقد يكون بمعنى: "إلى أن" ، تقول لأضربه أو يتوب؛ وقد يكون بمعنى (بل)، في توسع الكلام، قال الشاعر[2]:

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُحَى وصُورتها أَو أَنْتِ في العين أَمْلَحُ

يريد: بل أنت. وقوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (الصافات/148) بمعنى: بل يزيدون؛ ويقال معناه: إلى مائة ألف عند الناس أو يزيدون عند الناس؛ لأن الله تعالى لا يشكُّ[3]. وهذا ما ذهب إليه أهل الكوفة ووافقهم آخرون، أمَّا البصريون ومن ذهب مذهبهم فلم يجيزوا ذلك[4].

---

(1) ينظر: الجوهري،الصحاح 220/1 (حتت)، 1346/4 (بلل)، 2022/5 (فا)، 1517/4 (أمم)، 1529/4 (ثمم)، 2023/5 (لا).

(2) ينظر: المصدر نفسه، 1817/5 (أو)، البيت على بحر (الطويل)، قائله ذو الرمة، ينظر: ذي الرمة، ديوان ذي الرمة ص(1857).

(3) ينظر: الصحاح 1817/5 (أو) مرجع سابق.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء 72/1، 250، 393/2 مرجع سابق، مجاز القرآن لأبي عبيدة 175/2 مرجع سابق، المحتسب 99/1 مرجع سابق، الإنصاف 478/2 مرجع سابق، المغني 67/1 مرجع سابق، الهمع 248/5 مرجع سابق.

2. **إلا:** عاطفة بمنزلة الواو، كقول الشاعر[1]:

وأَرَى لها دَاراً بأَغْدِرَةِ السـ ... سِيدَانِ لم يَدْرُسْ لها رَسْمُ

إلاَّ رَمَاداً هَامِداً دَفَـعَـتْ ... عنه الرياَحَ خَوَالِدٌ سُحْمُ

يريد: أرى لها داراً ورماداً[2].

و(إلا) التي بمعنى الواو فيها خلاف عند النحويين، فهناك (إلاَّ)، التي بمعنى الواو العاطفة، وهناك (إلاَّ)، العاطفة. فقد أنكر الفراء مذهب بعض النحويين إلى أن (إلاَّ) تأتي بمعنى الواو، في قوله تعالى:(إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ، إِلَّا مَن ظَلَمَ)(النمل/10، 11). ولكنه أجاز ذلك إذا كان بمعنى (سوى) وهذا إذا كان ما بعدها غير مستثنى ممَّا قبلها، بل زائد عليه، وبيَّنَ أنَّها تكون بمعنى الواو إذا تكرَّرت، نحو: لي على فلان ألفٌ إلاَّ عشرةً إلاَّ مئةً، والمعنى لي عليه ألفٌ إلاَّ عشرةً ومئةً[3]. وذكر أبو عبيدة أنها تكون بمعنى الواو في الاستثناء المنقطع[4]، وتابعه الأخفش[5]، ونقل الأنباري، والمرادي عن الفرَّاء أنه يجيز مجيء (إلاَّ) بمعنى الواو مطلقاً، ولم يُوضِّحا ما اشترطه في ذلك[6].

3. **إمَّا بالكسر والتشديد:** حرف عطف بمنزلة (أو) في جميع أحكامها، إلا في وجهٍ واحد: وهو أنّك تبتدئ في أو مُتَيقِّناً ثم يدركك الشكّ، وإما تبتدئ بها

---

(1) السابق 2017/5 (إلا) مرجع سابق، البيت على بحر (الكامل)، قائله المخبل السعدي، ينظر: ديوان المخبل السعدي ص(312) ربيعة أو ربيع أو كعب بن ربيعة، 1987م، تحقيق يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

(2) ينظر: الصحاح 2017/5 (إلا) مرجع سابق.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء 89/1-90، 287/2 مرجع سابق.

(4) ينظر: مجاز القرآن 60/1-61 مرجع سابق.

(5) ينظر: معاني القرآن للأخفش 343/1 مرجع سابق.

(6) ينظر: الإنصاف 266/1-272 مرجع سابق، الجنى الداني 518-519 مرجع سابق.

شاكاً، ولا بدَّ من تكريرها، تقول: جاءني إِمَّـا زيـدٌ وإِمَّـا عمـرو، وقـول الشاعر[1]:

إِمَّا تَرَيْ رأسي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطَاً فأَصبح كالثَغَامِ المُخْلِسِ

يريد: إن تري رأسي، وما زائدة، وليس من (إِمَّا) التي تقتضـي التكريـر فـي شيء[2]. وذهب ابن يونس، وابن كيسان، وابن السراج، والفارسي، وابن مالك، وابن عصفور، وغيرهم، إلى أن (إِمَّا) ليست عاطفة لمجيئها بعد واو العطف[3].

4. **لكن:** خفيفة وثقيلة: حرف عطف للاستدراك والتحقيق، يوجب بها بعد النفـي، إلا أن الثقيلة تعمل عمل إنّ، والخفيفة لا تعمل لأنهـا تقـع علـى الأسـماء والأفعال[4]. وقد أجاز الكوفيون العطف بـ(لكن) بعد الإيجاب، نحو: أتاني زيدٌ لَكِنْ عمرو، وردَّه البصريون وجمهور النحويين، وبينوا أنه إذا جيء بها فـي الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلهـا، نحـو: أتاني زيد لكن عمرو لم يأت، وقد أجمعوا على جواز العطف بها في النفي[5].

5. **الواو:** من حروف العطف، تجمع الشيئيين ولا تدل على الترتيب؛ وتدخل عليها ألف الاستفهام كقوله تعالى:(أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ)(الأعراف/63)، كمـا تقول: أفعجبتم[6]. وقد ذهب الجوهري مذهب جمهور النحويين على أنها تفيد

---

(1) ينظر: الصحاح 1815/5 (أما) مرجع سابق، البيت على بحر (الكامل)، قائله حسـان بـن ثابت، ينظر: ديوان حسان بن ثابت ص(124) مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 1815/5 (أما) مرجع سابق.

(3) ينظر: الأصول 55/2 مرجع سابق، أسرار العربية ص(302) مرجـع سـابق. المقـرب 229/1 مرجع سابق، التسهيل ص(174) مرجع سابق، شرح الكافية 372/2-373 مرجـع سابق، ابن عقيل 234/3 مرجع سابق، الجنى الداني 528 مرجع سابق، الهمع 5/ مرجـع سابق 252.

(4) ينظر: الصحاح 1761/5 (لكن) مرجع سابق.

(5) ينظر: المقتضب 12/1 مرجع سابق، الإنصاف 2/ 484 مرجع سـابق، شـرح الكافيـة 379/2 مرجع سابق، مغني اللبيب 324/1 مرجع سابق، الهمع 262/5 مرجع سابق.

(6) ينظر: الصحاح 2025/5 (وا) مرجع سابق.

معنى الجمع، ونُقِلَ عن الكوفيين أنها تفيد معنى الترتيب، وبه قال قطرب، وهشام، وثعلب، وأبو عمرو الزاهد، والربعي، والشافعي، ورُوِيَ عن الفرَّاء أنها للترتيب حيث يستحيل الجمع، وذهب ابن مالك إلى أن الواو تنفرد بكون مُتْبَعِها في الحكم محتملاً للمعيَّة برُجحان، وللتأخر (للترتيب)، بكثرةٍ، وللتقدّم بقلّةٍ[1].

17.2 النداء

تحدث الجوهري عن أدوات النداء والمنادى، وعرّف بها بصورة لغوية مختصرة[2]، ومنها:

أ. أيّ: حرف ينادى به القريب دون البعيد؛ تقول: أي زيدُ اقبل[3]. فقد رفع الجوهري ما بعد (أي) في النِّداء، خلافاً للمازني[4]، والزجاج[5]؛ إذ أجازا نصب صفة (أي) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة.

هيا: من حروف النداء، وأصلها (أيا) مثل:(هراق) و(أراق) قال الشاعر[6]:

ويقول من طربٍ هَيَا ربَّا

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء 396/1 مرجع سابق، المقتضب 10/1 مرجع سابق،الخصائص 196/2، 320/3 مرجع سابق، مجالس ثعلب 454/2 مرجع سابق، الأصول 55/2، 219 مرجع سابق، الجمل ص(17) للزجاجي، عبد الرحمن، 1985م، تحقيق علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت، المخصص 48/14 مرجع سابق، ابن عقيل 226/3 مرجع سابق، المغني اللبيب 392/1 مرجع سابق، الكشاف 277/1 مرجع سابق، شرح الكافية 323/1 مرجع سابق، المقرب 229/1 مرجع سابق، أسرار العربية ص302-304 مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 2029/5 (يا)، 2015/5 (آ)، 1819/5 (أيى) مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 1819/5 (أيى) مرجع سابق.

(4) ينظر: شرح الكافية 15/2 مرجع سابق.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 98/1 مرجع سابق.

(6) ينظر: الصحاح 2029/5 (هيا) مرجع سابق، الشطر على بحر (الكامل)، قائله مجهول، ينظر: الخصائص 29/1، 219 مرجع سابق، شرح شواهد المغني ص(63) مرجع سابق.

ب. المنادى: ومن ذلك:

اللهُمَّ : يقول الشاعر[1]:

لاهُمَّ لا أَدري وأنت الدَارِي كُلُّ امرئٍ منك على مِقْدَارِ

يريد: اللهُمَّ، والميم المشدّدة في أخره عوض من (يا) التي للنداء؛ لأن معناه يا الله[2].

ويقول في موضع آخر: لاهُمَّ واللَّهُمَّ، فالميم بدل من حرف النداء، وربَّما جمع بين البدل والمبدل منه في ضرورة الشعر، كقول الراجز[3]:

غَفَرْتَ أو عَذّبْتَ يا اللَّهُمَّا

لأن للشاعر أن يردّ الشيء إلى أصله[4].

ج. ومن أساليب النداء قوله: يا أبتِ، يا أبتَ (لغتان)، فمن فتح أراد الندبة حذف[5]، وكذلك: يا بنيِّ، يا بنيَّ (لغتان) مثل: يا أبتِ ويا أبتَ[6].

د. حذف حرف النداء من أسماء الإشارة:

في قوله تعالى :(**أَلا يا اسْجُدُوا للَّه**)(النمل/25)بالتخفيف[7]، المعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فحذف المنادى اكتفاءً بحرف النداء، كما حذف حرف النداء اكتفاءً بالمنادى في قوله تعالى:(**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**)(يوسف/29) إذا كان المراد معلوماً[8].

---

(1) ينظر: الصحاح 1648/4 (لهم) مرجع سابق، البيت على بحر (الرجز)، قائله العجاج، ينظر: ديوان العجاج 120/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 1648/4 (لهم) مرجع سابق، وينظر: الكتاب 25/1، 196/2 مرجع سابق، الإنصاف 318/1 مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 1789/5 (ليه) مرجع سابق، الشطر على بحر (الرجز)، قائله مجهول، ينظر: الإنصاف ص(343) مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 1789/5 (ليه) مرجع سابق، الأنصاف 317/1 مرجع سابق.

(5) ينظر: الصحاح 1807/5 (أبا) مرجع سابق.

(6) السابق 1826/5 (بنى) مرجع سابق.

(7) قراءة الكسائي.

(8) ينظر: الصحاح 2029/5 (يا) مرجع سابق.

ومنع البصريون حذف حرف النداء من أسماء الإشارة[1]،أو إذا كان المنادى اسم جنس إلا شذوذاً كقول العرب: أطرق كَرَا[2]، وأصبح ليلُ[3]، وافتد مخْنوقُ[4]، والتقديرُ: يا كروانُ، ويا ليلُ، ويا مخنوقُ، أما الكوفيُّون، فقد أجازوا هذه المسألة[5].

هـ. لا يقدر منادى محذوف إذا ولي حرف النداء فعل:

وقيل أن (يا) في قوله تعالى :(أَلا يا اسْجُدُوا لِلَّهِ)(النمل/25) إنما هو للتنبيه، كأنه قال: ألا أسجدوا، فلمَّا دخل عليه (يا) للتنبيه سقطت الألف التي في أسجدوا لأنها ألف وصل، وذهبت الألف التي في يا لاجتماع الساكنين؛ لأنها والسين ساكنين[6]؛ قال ذو الرمة[7]:

أَلاَ يا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ على البِلِىَ ولا زال مُنْهلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

والشاهد: (يا اسلمي) فيا هنا حرف للتنبيه كأنه قال: ألا اسلمي، ويمكن تأويلها على تقدير منادى محذوف وكأن التقدير (ألا يا هذا اسلمي).

ومن الذين قالوا أن (يا) في توجيه القراءة السابقة للتنبيه دون النداء؛ الفارسي، بحجة أن لا يؤدِّي ذلك إلى حذف الكثير من غير بقاء ما يدلّ على المحذوف[8]، على أنَّ كثيراً من النحويين[9]، ذهبوا إلى أن (يا) للنِّداء، والمنادى محذوفٌ تقديره: يا هؤلاء اسجدوا.

---

(1) ينظر: شرح الكافية 3/2 مرجع سابق، أوضح المسالك 74/3 مرجع سابق.

(2) ينظر: مجمع الأمثال 431/1 مرجع سابق.

(3) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص(54) مرجع سابق.

(4) السابق (54) مرجع سابق.

(5) ينظر: شرح التسهيل 334/1 مرجع سابق، الهمع 80/3-81 مرجع سابق.

(6) ينظر: الصحاح 2029/5 (يا) مرجع سابق.

(7) ينظر: الصحاح 2029/5 (يا) مرجع سابق، البيت من البحر(الطويل)، ينظر: ديوان ذي الرمة ص(559) مرجع سابق.

(8) ينظر: المسائل العضديات ص(278) للفارسي، أبو علي الحسن، 1986م ، تحقيق شيخ الراشد، إحياء التراث العربي، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الأولى.

(9) ينظر: الإنصاف 99/1 مرجع سابق.

18.2 الترخيم:

وقد تناوله الجوهري بصورة مختصرة ومعناه عنده:

التليين، ويقال: الحذف؛ ومنه ترخيم الاسم في النداء، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر[1]، ولم يجز البصريون إلا حذف الحرف الأخير منه فقط[2].

ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه:

ومن ذلك قولهم في النداء: يا صاحِ، معناه: يا صاحبي؛ ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده، سمع من العرب مرخماً[3].

فقد أجاز ذلك الكوفيون، وأوقعوا الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، تقول: يا آلَ عامِ، في يا آل عامر، وبيّنوا أنه جاء في استعمال العرب كثيراً؛ ومنه في الصحاح؛ قال زهير بن أبي سلمى[4]:

خُذُوْا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاحْفَظُوْا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ

الشاهد: حذف التاء المربوطة من (عكرمة).

وأنكره البصريون، لعدم وجود شروط الترخيم فيه، بأن يكون الاسم منادى، مفرداً، معرفة، زائداً على ثلاث أحرف[5].

19.2 القسم

القسم في اللغة: يقال: أقسمتُ: حلفتُ، وأصله من القَسَامَةِ، وهي الإيمان تقسم على الأولياء في الدم، والقَسَمُ بالتحريك: اليمين، وكذلك المُقْسَمُ، وهو المصدر، مثل المُخْرجِ، والمقْسَمُ أيضاً: موضع القسمِ، وقال زهير[6]:

---

(1) ينظر: الصحاح 1567/4 (رخم) مرجع سابق.

(2) ينظر: شرح الأشموني 150/3 مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 145/1 (صحب) مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 1613/4 (عكرم) مرجع سابق، البيت على بحر (الطويل)، ينظر: شرح المفصل 75/4 مرجع سابق، المقاصد النحوية 309/4 مرجع سابق، خزانة الأدب 381/6 مرجع سابق.

(5) ينظر: الإنصاف 347/1-362 مرجع سابق، أسرار العربية 236، 242 مرجع سابق، شرح الكافية 136/1 مرجع سابق.

(6) ينظر: الصحاح 1629/4 (قسم) مرجع سابق، البيت على بحر(الوافر)، ينظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص(78) مرجع سابق.

بمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدماءُ

يعني بمكة[1].

القسم في الاصطلاح: القسم عند بعض النحويين: هو جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية؛ نحو قولك: بالله، وأقسمت، وآليت، وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيم الله، وأمانة الله، وعلى عهد الله، لأفعلن أو لا أفعل. ومن الجملتين أن تتنزلا منزلة جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء[2] .

أو هو عبارة عن: ضم جملة خبرية إلى مثلها تكون كلٌّ منهما فعلية أو اسمية أيضاً، تؤكد الثانية بالأولى، متضمنة اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته وربما كان باسم غيره[3] .

ويتكون هذا التركيب من: حروف القسم، والمقسم به، والمقسم عليه(جواب القسم)، **والأصل فيه:** أقسم أو أحلف؛ لأن ذلك يدل بصريحه عليه، إلا أن الفعل حذف لدلالة حرف الجر والجواب عليه[4]، **وأصل حروف القسم:** (الباء)؛ لأن فعل القسم يتعدى بها دون غيرها، ولذلك جاز الجمع بين الفعل والباء ولم يجز إظهار الفعل في (الواو) و (التاء) [5]، وعليه؛ فـ(الباء) هي الأصل و(الواو) بدل منها، و(التاء) بدل من (الواو)؛ لأن (الباء) تدخل كل مقسم به ظاهراً كان أو مضمراً[6].

---

(1) ينظر: الصحاح 1629/4 (قسم) مرجع سابق.

(2) ينظر: المفصل 842/1 للزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، 1410هـ، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للحلبي، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى.

(3) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة 238/1 مرجع سابق.

(4) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 373/1 مرجع سابق.

(5) ينظر: اللمع 183/1 لابن جني، عثمان، 1979م، تحقيق حسين محمد شرف. عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى.

(6) ينظر: اللباب 1/ مرجع سابق373.

ودرس النحاة هذا الباب وتعرضوا لمسائله وشواهده[1] وتابعهم الجوهري في كثير من مسائله، ومن ذلك:

أ. **حروف القسم:** وهي (الباء، والتاء، والواو)؛ **فالباء:** هي الأصل في حروف القسم، تشتمل على المظهر و المضمر؛ تقول بالله لقد كان كذا، وتقول في المضمر: به لأفعلن[2]، قال الشاعر[3] :

أَلا نادت أُمَامَةُ باحتمالِ لتَحْزُنَني فلا بِكِ ما أُبَالِي

والتاء: في القسم بدل من الواو، والواو: بدل من الباء؛ يقال: تالله لقد كان كذا وكذا، ولا تدخل في غير هذا الاسم[4].

ب. جواب القسم: لقد قدم الجوهري معلومات مهمة عن جواب القسم؛ وذلك نحو قوله:"

وقولهم لا جَرَمَ، قال الفراء: هي كلمة كانت في الأصل منزلة لا بدّ ولا محالة، فجرت على ذلك وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم، وصارت بمنزلة: حقاً؛ فلذلك يجاب عنه بلام، كما يجاب بها عن القسم؛ ألا تراهم يقولون: لا جَرَمَ لآتينك[5]"

ويقول:" لام جواب القسم، وجميع لامات التوكيد تصلح أن تكون جواباً للقسم"[6] .

* **آيمن الله:** اسمٌ وضع للقسم هكذا (بضم الميم والنون)؛ وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين، ولم يجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها، وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء، تقول: لَيْمُنُ الله، فتذهب الألف في الوصل؛ قال نصيب[7] :

فقال فريقُ القومِ لمَّا نَشَدْتُهُمْ: نَعَمْ وفريقٌ: لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْرِي

---

(1) ينظر: الكتاب 258/3 مرجع سابق، معاني القرآن للفراء 75/3 مرجع سابق، 94، اللمع 183/1 مرجع سابق، سر الصناعة 143/1 مرجع سابق، أسرار العربية 152/1 مرجع سابق، مغني اللبيب 230/1 مرجع سابق، شرح ابن عقيل 360/1 مرجع سابق، اللباب 183/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 1828/5 (با) مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 1828/5 (با) مرجع سابق، البيت على بحر (الرجز)، بلا نسبة في جمهرة اللغة ص(1254) مرجع سابق، تهذيب اللغة 594/15 مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 2020/5 (تا) مرجع سابق.

(5) ينظر: الصحاح 1532/4 (جرم) مرجع سابق.

(6) السابق 1646/4 (لوم) مرجع سابق.

(7) ينظر: الصحاح 1779/5 (يمن) مرجع سابق، البيت على بحر (الطويل)، ينظر: ديوان نصيب ص(94)، 1968م، تحقيق داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، الطبعة الأولى.

وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف، والتقدير: ليمن الله قسمي، وليمن الله ما أقسم به.

وإذا خاطبت قلت: لَيْمُنُكَ، وفي حديث عروة بن الزبير أنّه قال:"ليمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت"، وربما حذفوا منه النون فقالوا: ايمُ الله وربما أبقوا الميم وحدها مضمومة قالوا: إمُ الله؛ ثم يكسرونها لأنها صارت حرفاً واحداً، فيشبهونها بـ(الباء) فيقولون: مِ الله.

وربما قالوا: مُنُ اللهِ (بضم الميم والنون)، ومَنَ اللهِ (بفتحهما)، ومِنِ الله (بكسرهما).

وقال أبو عبيدة: وكانوا يحلفون باليمين فيقولون: يمينُ الله لأفعل، وأنشد لامرئ القيس[1]:

فقلتُ يَمِينُ اللهِ أبرحُ قاعداً ولو قَطَعُوا رأسيْ لديكِ وأَوصالِي

أراد: لا أَبرحُ، فحذف (لا) وهو يريده.

ثم يجمع اليمين على (أَيمُنٍ)، كما قال زهير[2]:

فتُجمَعُ أَيْمُنٌ مِنَّا ومنكمْ بمُقْسَمَةٍ تمور بها الدماءُ

ثم حلفوا به فقالوا: أَيْمُنُ الله لأفعلن كذا، وأيمنك يا رب إذا خاطبوا. قال: فهذا هو الأصل في أيمن الله لأفعلنَّ كذا، ثم كثر هذا في كلامهم وخفَّ على ألسنتهم حتى حذفوا منه (النون)، كما حذفوا في قولهم: لم يَكُنْ فقالوا: لم يَكُ.

وإلى هذا ذهب بن كيسان وابن درستويه فقالا: ألف أيمن ألف قطع، وهو جمع (يمين)، وإنما خففت همزتها وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم لها[3].

عَمْرَكَ: استعمل في القسم وهو (مفتوح): فإذا أدخلت عليه اللام رفعته بالابتداء، قلت: لعمر ُالله، واللام لتوطيد الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: لَعَمْرُ اللهِ قسمي ولَعَمْرُ اللهِ ما أقسم به؛ فإن لم تأت بلام نصبته نصب المصادر، وقلت: عَمْرَ الله ما

---

(1) ينظر: الصحاح 1779/5 (يمن) مرجع سابق، البيت على بحر (الطويل)، ينظر: ديوان امرئ القيس ص(32) مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 1779/5 (يمن) مرجع سابق، البيت على بحر (الوافر)، ينظر: ديوان زهير ص(78) مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 1779/5 (يمن) مرجع سابق، الإنصاف 404/1 مرجع سابق.

فعلتُ كذا، وعَمْرَكَ الله ما فعلت كذا. ومعنى لعمر الله وعمر الله: أحلف ببقاء الله ودوامه.

وإذا قلت: عَمْرَكَ الله، فكأنك قلت: بتعميرك الله، أي: بإقرارك له بالبقاء.

وقول عمر بن ربيعة المخزومي[1] :

أيُّها المُنكِحُ الثُرَيَّا سُهَيْلاً عَمْرَكَ الله كيف يَلْتَقِيَانِ

يريد: سألت الله أن يطيل عمرك، لأنه لم يريد القسم بذلك[2].

مِنْ ربي: قولهم في القسم من ربي ما فعلت، فَمِنْ حرف جر وضعت موضع (الباء) ههنا؛ لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض إذا لم يلتبس المعنى[3].

20.2 العدد:

حظي موضوع العدد باهتمام الجوهري، وعرج عليه في معجمه[4]، غير أنه قصر حديثه فيه على مسألة التعريف والتنكير فقط.

العدد: يقول: عددت الشيء ، إذا أحصيته، والاسم العددُ والعديدُ؛ يقال هم عديدُ الحصى، أي في الكثرة، وعدَّه فاعتد؛ أي صار معدوداً واعتد به، والأيام المعدودات: أيام التشريق[5].

---

(1) ينظر: الصحاح 649/2 (عمر) مرجع سابق، البين على بحر (الخفيف)، ينظر: ديوان بن ربيعة ص(503) 1984م، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية.

(2) ينظر: الصحاح 649/2 (عمر) مرجع سابق.

(3) السابق 1770/5 (من) مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 383/2 (أحد)، 640/2-641 (عشر)، 993/3 (تسع)،1831/5 (ثنى)، 1686/5 (ثمن)، 224/1 (ستت)، 782/2 (خمس)، 243/1 (ثلث)، 988/3-999 (بضع) مرجع سابق.

(5) السابق 440/2 (عدد) مرجع سابق.

تعريف العدد: يقول:" قال الكسائي: إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلهما في العدد كله، فتقول: ما فَعَلَتِ الأحدَ العَشَرَ الألف الدرهم. والبصريون يدخلونهما في أوله فيقولون: ما فعلتِ الأحدَ عشرَ ألف درهم"[1].

وهذه المسألة الخلافيةِ لم يتوقف الجوهري عندها إلا قليلاً؛ إذ ذهب البصريون إلى أنّ ما كان من ذلك مضافاً تدخل الألف واللام في آخره فقط، فيصبح آخره معرفة بالألف واللام، وما قبلهما يتعرف بالإضافة إليهما، فإن زاد على واحد وأكثر أضفت بعضاً إلى بعض، وجعلت آخره بالألف واللام، وتقول في تعريف ثلاثة أثواب: ثلاثةُ الأثوابِ، وفي مئة ألف درهم: مئةُ ألفِ الدّرهمِ، وقال ذو الرُّمَّة[2]

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ثَلاثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ

وأجاز الكوفيون إدخال الألف واللام على الأول والثاني، تقول: الخمسةُ الدّراهم، وقاسوا هذا بما طال أيضاً، فقالوا: الثلاثُ المائةِ الألفِ الدِّرهمِ، وإذا كان العدد منصوباً فالبصريون يدخلون الألف واللام على الأول، تقول في أحد عشر درهماً: الأحد عشر درهماً، والكوفيون يدخلون الألف واللام فيهما جميعاً، فيقولون: الأحدَ عشرَ الدرهمَ، ومنهم من يدخل الألف واللام في ذلك كله، فيقول: الأحدَ العشرَ الدّرهمَ[3].

---

(1) السابق 383/2 (أحد) مرجع سابق.

(2) ينظر: ديوان ذي الرمة 1274/2 مرجع سابق.

(3) ينظر: الأصول 14/2 مرجع سابق، المخصص 125/17 مرجع سابق، الإنصاف 312/1 مرجع سابق، شرح الأشمون 186/1-188 مرجع سابق.

الفصل الثالث

الجوهري وأصول النحو

1.3 أصول النحو العربي في الصحاح

على الرغم من أنّ الصِّحاح معجمٌ، إلا أنك تجد فيه صدىً واسعاً وجلياً لعلم النحو العربي: قواعده، وشواهده، ورجالاته، ومن ثم أصوله التي تُبنى عليه صناعتُه، وإن دلَّ ذلك فإنما يدلُّ على الترابط العضوي بين علمي النحو والمعجم، كما يدل على أهمية علم النحو العربي، " فهو مسلمٌ إليك أنّه تجب معرفته"[1] لكل أبناء العربية؛ لأن العربيَّ "إن لم يكن عارفاً بعلم النحو، فإنّه يُفسد ما يصوغُه من الكلام، ويختل عليه ما يقصد من المعاني"[2].

ويقول ثعلب إمام نحاة الكوفة في عصره: " تعلَّموا النحوَ؛ فإنه أعلى المراتب"[3]، ويؤكِّد عبدُالقاهر الجرجاني – إمام البلاغيين العرب – على أهمية النحو قائلاً: " لا يجدون بداً من أن يعترفوا بالحاجة إلى النحو..، وأنَّ مَن ينكرُه يُنكر حسَّه، ويكون مغالطاً في الحقائق نفسه؛ ولذا لم نأبَ صحة هذا العلم ولم ننكر مكان الحاجة إليه في معرفة كتاب الله[4]" الذي يميِّز بين الصحيحَ من الفاسد من الكلام"[5]؛ لذلك فإنَّ تصرُّفَ الجوهري هذا يؤكِّد على أهمية هذا العلم وارتباطه بعلم المعجم العربي.

المقصود بأصول النحو: هي المبادئُ والتطبيقات القديمة قدم علم النحو والتي يراعيها النحاة ومن دخل زمرتهم عند تعاملهم مع النحو العربي: شواهده، وأبوابه، وقضاياه. وأصول النحو العربي خمسة: السماع، والقياس، والاستحسان، والإجماع،

---

(1) ينظر: المثل السائر 44/2 لابن الأثير، المبارك بن محمد، دت، ط نهضة مصر، القاهرة.

(2) السابق نفس الصفحة.

(3) ينظر: مجالس ثعلب 310/1 مرجع سابق.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز ص(26) مرجع سابق.

(5) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص(41) للزجاجيّ، عبد الرحمن، دت، تحقيق شوقي الضيف، بيروت – لبنان – شركة الفجر العربيّ.

واستصحاب الحال[1]. وتكلَّم أبو علي الفارسيّ على هذه المسائل، فأحاطَ بها بحثاً واستقراء، فتبويباً وتصنيفاً، في كتابه (المسائل العسكريات)، حين عقد بابَ (معرفة ما كان شاذّاً مِنْ كلامهم) إذْ قال: اعلم أن الشاذ في العربية على ثلاث أضرب: شاذٌّ عن الاستعمال مطّردٍ في القياس، ومطّرد في الاستعمال شاذٌّ عن القياس، وشاذٌّ عنهما. وجعل من النوع الأول ماضي (يَدَعُ، ويَذَرُ)، فهذا لا يمتنع منه القياس[2].

وفي الصفحات التالية نتعرَّف على مواقف الجوهري من أصول النحو العربي، وذلك على النحو التالي:

1.1.3 السماع في الصَّحاح:

السماع في النحو العربي: " هو الكلامُ العربيُّ الفصيحُ، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلَّة إلى حد الكثرة"[3].

وهو يشمل كل ما ثُبت عن العرب من كلام من يوثق بفصاحتهم؛ فشمل كلام الله تعالى؛ وهو القرآن الكريم، وكلام نبيِّه محمد – صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنةُ بكثرة المولدين: نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، ويخرجُ من ذلك ما جاء شاذاً من كلام غير العرب من المولدين وغيرهم[4].

---

(1) أجمع العلماء على ثلاث منها (السماع، والقياس، والإجماع) واختلفوا حول الباقي (الاستحسان، واستصحاب الحال) ينظر: الخصائص 189/1، لمع الأدلة 93 للأنباري، عبد الرحمن بن محمد، 1956م، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، الاقتراح (14) للسيوطي، جلال الدين، دت، الطبعة الأولى، دار المعارف النظامية، حيدر أباد.

(2) ينظر: المسائل العسكريات 63–123 للفارسي، أبو علي الحسن، 1981م، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، المطبعة الوطنية.

(3) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص(45) للأنباري ،عبد الرحمن بن محمد، 1956م، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دمشق.

(4) ينظر: الاقتراح ص (17) مرع سابق.

فالسماع – كون اللغة ظاهرة اجتماعية – يحظى بالاهتمام الكبير عند علماء العربية، فقد وضعوه في المرتبة الأولى، أمَّا القياس ففي مرتبة دون ذلك. ويلمس هذا الأمر في دراستهم اللغوية، فإذا تعارض السماع والقياس نطقْتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسْه في غيره، قال تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾(المجادلة/19)[1]، فهذا ليس بقياس؛ لكنه لا بد من قبوله، فهو لغتهم المنطوقة، وهذا يعني اتفاق النحاة مع أصحاب المعاجم على هذه الأصول والتعامل معها، ولكن بدرجات متفاوتة.

وللتثبُّت من اعتداده بالسّماع رأيتُ أن أتحدّث عن استشهاده بالقرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النّبوي الشّريف، وكلام العرب: نظمه ونثره:

1.1.1.3 القرآن الكريم في الصّحاح:

أجمع جمهور النحاة والعلماء على الاحتجاج بالقرآن الكريم في اللغة والنحو، فكلامُه سبحانه وتعالى أفصحُ كلام وأبلغه، فهو الينبوع الذي لا تنضب شواهده ولا تنقص موارده، فهو الذي "أحقُّ أنْ يُتبع، وأجدر أن يقاس عليه لا على غيره"[2].

ولم يخرج الجوهري عن إجماع النحاة والعلماء في هذا الشأن؛ فقد احتج الجوهري بالقرآن الكريم، ومن ذلك على سبيل التمثيل:

1. عند حديثه عن الممنوع من الصرف يقول عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ، إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ (الفجر/6، 7) " فمن لم يضف جعل إرمَ اسمه، ولم يصرفه؛ لأنه جعل عاداً اسم أبيهم، وإرم اسم القبيلة وجعله بدلاً منه، ومن قرأ بالإضافة ولم يصرفه؛ جعله اسم أمّهم أو اسم بلدة"[3].

---

(1) ينظر: الصحاح 491/2 (حوذ) مرجع سابق.

(2) ينظر: المثل السائر 60/1، 169/2، 463/4-504 مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 1513/4 (أرم) مرجع سابق.

2. ومنه استشهادهُ على استعمال حرف الجر (إلى) بقوله تعالى: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ)(لبقرة/14)، وقوله تعالى: (مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللّه)(آل عمران/52، الصف/14[1]).
3. عند حديثه عن (إن) المخففة، يقول: " تكون بمعنى (ما) في النفي؛ كقوله تعالى: (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)(الملك/20)[2].
4. عند حديثه عن السؤال عن الزمان يقول:" وأيَّان معناه: أيّ حين، وهو سؤال عن زمان مثل (متى)، قال تعالى: (أَيَّانَ مُرْسَاهَا) (الأعراف/187)"[3].
5. عند حديثه عن زيادة حرف الجر استشهد بقوله تعالى :(وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً) (النساء/79)، وقوله تعالى:(وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِياً وَنَصِيراً)(الفرقان/31)[4].

وما ذكرته على سبيل المثال لا الحصر.

2.1.1.3 القراءات القرآنية:

يعدُّ الجوهري القراءة أساساً يُعتمد عليه في ما يذهب إليه من توجيهات نحويّة، فالقراءة عنده مادّة لغويّة يعتمدُّ عليها وتستنبط منها القواعد النحويّة. وقد يعتمد على القراءة وحدها دون غيرها من شواهد اللغة والنحو في سياق البحث النحوي عنده، وهذا يدلُّ على مدى اعتداده بالقراءات، شأنه في ذلك شأن أصحاب المذهب الكوفيّ، الذين مالوا إلى توسيع دائرة الاحتجاج. وهو بذلك يخرج عن طبيعة المذهب البصري المائل إلى التشدّد في الأخذ بشواهد اللغة على اختلاف أنواعها الأدبية. ومن القراءات التي ركز عليها الجوهري ما يلي:

---

(1) ينظر: الصحاح 2016/5 (ألا) مرجع سابق.
(2) السابق 1675/5 (أنن) مرجع سابق.
(3) السابق 1677/5 (أين) مرجع سابق.
(4) ينظر: الصحاح 1828/5 (با) مرجع سابق.

1. أجاز الكوفيون والأخفش من البصريين ، وقوع الفعل الماضي المثبت غير المقترن بـ(قد) حالاً، واحتجوا بقوله تعالى:(أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (النساء/90)، وقدَّروا: حَصِرَةً صُدُوْرُهُم، واستدلّوا على صحة تقديرهم بقراءة من قرأ: (حَصِرَةً صُدُوْرُهُم). أما البصريون فردُّوا ذلك، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد)، أو كان وصفاً لمحذوف فإنه جائز. وذهب الفراء في قوله تعالى:(كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً)(البقرة/28)، مذهب البصريين إذ قال: أي: وقد كنتم، ولولا إضمار(قد) لم يجز مثله في الكلام، فذهب إلى تقدير الحذف والإضمار[1]، وذكر صاحب الإنصاف أن (حَصِرَتْ) هي قراءة السبعة، و(حَصِرَةً) قراءة الحسن البصريّ، ويعقوب، والمفضل عن عاصم. وفي بحر أبي حيان أنها قراءة الحسن وقتادة ويعقوب، وكذا قال المهدوي عن عاصم في رواية حفص، وحكي عن الحسن أنه قرأ: (حَصِرَات)، وقُرِئ: (حَاصِرَات) و(حَصِرَة)، بالرفع على أنه خبر مقدّم ؛ أي: صُدُوْرُهُم حَصِرَة، الجملة الاسمية في موضع الحال. وقال المبرّد: ولكن مخرجها – والله أعلم إذا قُرِئَت كذا[2] – الدعاء، كما تقول لُعِنوا قُطعت أيديهم، وقد جنح بالمبرّد غُلُواءُ التّعصّب للبصريين، وذهب به عنف التّشدّد لهم، إلى أن جعل القراءة الشاذّة القراءة الصحيحة، والصحيحة شاذّة، وقد أقدم على قول ذلك بكل يُسر وسهولة إذ قال: والقراءة (حَصِرَةً)، هي الصحيحة. وقال أبو حيان: "فأمّا قراءةُ الجمهور فجمهورُ النحويين على أن الفعل في موضع الحال. فمن شرط دخول (قد) على الماضي إذا وقع حالاً زعم أنها مقدّرة، ومن لم يَرَ ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء 24/1 مرجع سابق.

(2) أي إذا قرئت (حَصِرَتْ) وهي قراءة السبعة.

لا يحصى كثرةً بغير (قد)، ويؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً"[1].

2. وكذا يقال في قوله تعالى:(أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى)(النجم/12)، فقد قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف، ووافقهم الأعمش، قرؤوا:(أَفَتَمْرُوْنَهُ)، وعدَّى بـ(على) لتضمُّنه معنى الغلبة، مِنْ: مريته، إذا علمته وجحدته، والباقون قرؤوا:(أَفَتُمَارُوْنَهُ)، مِنْ: ماراه يماريه مراء، إذا جادله وعن المبرّد في قراءة (أَفَتَمْرُوْنَهُ)؛ أي: تدفعونه عمَّا يرى، وذهب إلى أن (على) في موضع (عن)[2].

3. أوضح الجوهري في قوله تعالى:(لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)(الأنعام/94)، أنه قرئ برفع (بَيْنُكُمْ) ونصبه، فالرفع على الفعل، أي تقطَّع وصلكم، والنصب على الحذف، يريد ما بينكم، فقد قرأ نافع وحفص عن عاصم، والكسائي:(بَيْنَكُمْ) نصباً،وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة:(بَيْنُكُمْ) رفعاً، وعن أبي عمرو؛ أي: وَصْلُكُمْ. وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي في قراءة النصب أن المعنى: تَقَطَّعَ الذي بينكم، وروي عن ابن مسعود أنَّه قرأ: (لَقَدْ تَقَطَّعَ ما بَيْنَكُمْ)، واعتمد الفراء وغيره من النحويين قراءة ابن مسعود لمن

---

(1) ينظر: الصحاح 547/2 (حصر) مرجع سابق، مختصر في شواذ القرآن 27-28 لابن خالوية، الحسين بن أحمد، دت، نشر: برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، البحر المحيط 14/4 مرجع سابق، النشر 251/2 لابن الجزري، محمد، دت، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، الإتحاف (193) للبناء، أحمد بن محمد، دت، تحقيق محمد علي الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، المقتضب 124/4-125 مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 89/2 مرجع سابق، الإنصاف 252/1 مرجع سابق، الخزانة 254/3-256 مرجع سابق، الهمع 45/4 مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 1980/5 (مرا) مرجع سابق، معاني القرآن للفراء 96/3 مرجع سابق، السبعة في القراءات 614 لابن مجاهد، أحمد، 1400هـ، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، مختصر في شواذ القرآن 146 مرجع سابق، الإتحاف 402 مرجع سابق.

قرأ:(بينَكم). وفي معاني القرآن للفراء أنّه وجه الكلام، إذا جُعل الفعل لـ(بين) تُرك نصباً؛ كما قالوا: أتاني دونك من الرجال، فترك نصباً، وهو في موضع رفع؛ لأنّه صفة، وإذا قالوا: هذا دون من الرجال رفعوه في موضع الرفع، وكذا تقول: بين الرجلين بين بعيد، وبون بعيد؛ إذا أفردته أجريته في العربية، وأعطيته الإعراب.وإليه ذهب الأخفش، وأجاز في قراءة الفتح أن يكون في موضع رفع، إلاَّ أنّ فتحة الظرف لزمته، والمراد الرفع. وعند الزجاج الرفع أجود؛ أي:(لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ)، والنصب جائز، والمعنى: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم. وكذا روى ابن جني عن أبي علي في قراءة الرفع فقال: وكان أبو علي يذهب إلى أن أصل (بين) مصدر: بَانَ يَبِيْنُ بيناً، ثم استعملت ظرفاً اتّساعاً وتجوُّزاً، كمقدم الحاج، وخلافة فلان، ثم استعملت واصلة بين الشيئين، وإن كانت في الأصل فاصلة. وأنكر أبو حاتم قراءة ابن مسعود التي أجازها الفراء وغيره من النحويين، لأنه لا يجوز حذف الموصول، وبقاء الصلة. وخطَّأ أبو منصور مذهب أبي حاتم، ورأى أن المعنى: لقد تقطَّع الشِّرْكُ بينكم؛ أي: فيما بينكم، فأضمر الشرك لما جرى من ذكر الشُّركاء، وقال أجاز الفراء وأبو إسحاق النحوي ذلك، وهما أعلم بالنحو من أبي حاتم[1].

4. روي عن البصريين أنهم أنكروا قراءة قوله تعالى:(إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ)(النساء/58)،ولم يجيزوا هذه القراءة البتة لا لشيء، سوى أنَّ فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدٍّ ولين. وهي على ما رواه أبو عبيدة، قراءة أبي جعفر، وشيبة، ونافع، وعاصم، وأبي عمرو بن العلاء. ونقل الزجاج

---

(1) ينظر: الصحاح 1681/5 (بين) مرجع سابق، معاني القرآن للفراء 345/1-346 مرجع سابق، معاني القرآن للأخفش 445/1 مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 273/2 مرجع سابق، التهذيب 498/15 مرجع سابق، المحتسب 190/2 مرجع سابق، البحر المحيط 390/4 ، 270/5، 225/7، 62/8، 567 مرجع سابق، النشر 260/2 مرجع سابق، الهمع 201/3 مرجع سابق.

عن أبي عبيدة أنه رُوِيَ عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قوله لابن العاص:(نِعْمَّا بالمال الصّالح للرجل الصَّالح)، وقد اختار أبو عبيدة تلك القراءة من أجل هذه الرواية، وقال الزجاج: لا أحسب أصحاب الحديث ضبطُوا هذا، وعدَّ حرف عاصم رواية أبي عمرو:(فَنِعِمَّا) عدَّه جيداً بالغاً، وكذا قراءة أهل الكوفة: (نَعِمَّا) جيدة، لأن الأصل في نِعْمَ: نَعِمَ، ونِعِمَ، نِعْمَ؛ فيها ثلاث لغات، ولا يجوز مع إدغام الميم: (نِعْمَّا)، و(ما) في تأويل الشيء. وأوضح ابن الجزري أن فتح النون في الموضعين قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون بكسرها، وقرأ أبو جعفر بإسكان العين، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وأبي بكر، فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسر العين، ليس غير، يريدون الاختلاس فراراً من الجمع بين الساكنين لصحته رواية، وورودة لغة، وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب (شهر رمضان) مدغماً، وحكى ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعاً عنه الحافظ أبو عمر الداني، ثم قال: والإسكان آثر، والإخفاء أقيس، وبين ابن الجزري أن الوجهين صحيحان، غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة، ومن تبعهم، كالمهداوي، وابن شريح، وابن علبون، والشاطبي، مع أن الإسكان في التيسير، ولم يذكره الشاطبي، ولما ذكر ابن شريح الإخفاء عنهم قال: وقرأت أيضاً لقالون بالإسكان ولا أعلم أحداً فرق بين قالون وغيره وسواه. وذكر صاحب الإتحاف أن قراءة الجمهور ، بكسر النون والعين، هي لغة هذيل. وبهذا لا نجد أيَّ مسوِّغ لما ذهب إليه البصريون في إنكار هذه، لصحتها رواية، وورودها لغة، وقد دفعهم إليه أنهم لا يجيزون الجمع بين ساكنين من دون حرف مدّ ولين[1].

---

(1) ينظر: الصحاح 1652/5 (نعم) مرجع سابق، الكتاب 116/4 مرجع سابق، الأصول 111/1 مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 172/1، 353-354 مرجع سابق، السبعة في القراءات ص190-191 مرجع سابق، مختصر في شواذ القرآن ص17 مرجع سابق، النهاية 83/5-84 لابن الأثير، المبارك بن محمد، 1383هـ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي=

5. أوضح الخليل أن قراءة أهل المدينة لقوله تعالى:(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ)(الأنعام/109)، هي بمنزلة قول العرب: ائْتِ السُّوْقَ أنك تشتري لنا شيئاً؛ أي: لَعَلَّكَ، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. و(أنها) في هذه القراءة بمعنى (لعلها)، ولا يجوز إلا أن تقدرها هكذا، ولولا هذا التقدير لكان (كونها إذا جاءت لا يؤمنون) عذراً لهم. وذكر الفراء أنها في قراءة أُبَيّ: (لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون)، وبيَّن أنّ للعرب في (لَعَلَّ) لغة يقولوا: ما أدري أنك صاحبها؛ أي: لعلك صاحبها، وهو وجهٌ جيد أن تجعل (أَنَّ) في موضع (لَعَلَّ)[1].

6. وكذا يقال في قوله تعالى:(إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ)(الأحزاب/13)، وأجمع القرّاء عل تسكين الواو من عَوْرة، وجاء في شواذ القراءات: (عَوِرَة). وذكر ابن جني أنَّ ابن عباس، وابن يعمر، وأبا رجاء، بخلاف، وعبد السلام أبو طالوت عن أبيه، وقتادة، قرؤوا بكسر الواو، وأوضح أن صحة الواو في هذا شاذة من طريق الاستعمال، وذلك أنها متحركة بعد فتحة، فكان قياسها أن تقلب ألفاً، فيقال: عَارَة[2].

3.1.1.3 شواهد الحديث النبوي الشريف:

الحديث النبويّ (السنَّة): كلُّ ما ورد عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو تقرير، وقد أجمع العلماء واللغويون على أن الرسول الكريم عليه

= محمود محمد الطناجي، دار إحياء التراث العربي، والمكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، الإتحاف ص165 مرجع سابق، النشر 235/2–236 مرجع سابق.

(1) ينظر: الصحاح1676/5 (أنن) مرجع سابق، الكتاب 123/3 مرجع سابق، مجاز القرآن 204/1 مرجع سابق، معاني القرآن للفراء350/1 مرجع سابق، معاني القرآن للأخفش 500/2 مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 282/2 مرجع سابق، السبعة 265 مرجع سابق، المحتسب 180/1 مرجع سابق، النشر 261/2 مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح651/2 (عور) مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 42/4 مرجع سابق، المحتسب 176/2 مرجع سابق، المخصص 138/5 مرجع سابق.

أفضل الصلاة وأتم التسليم أفصحُ العرب لساناً، وأحسنهم بياناً، وأنه لم يتكلَّم إلاّ بأفصح اللغات وأحسن التراكيب[1]، وعلى الرغم ممَّا سبق فإننا نجد اختلاف النظر بين العلماء في الاحتجاج بالحديث النبوي في الوقت الذي يستشهد به اللغويون والبلاغيون، فإنّ النحاة حول ذلك مختلفون في ذلك، منهم الرافضون للاستشهاد به أمثال الخليل سيبويه من أئمة البصرة، والكسائي والفراء من أئمة الكوفة[2]، وفريق أجاز الاستشهاد بشروط كَكُتُبِه عليه الصلاة والسلام، والأمثال النبوية، وما ثبت نسبُه بلفظه إلى النبي-صلى الله عليه وسلم-، ومن هؤلاء: الشاطبي والسيوطي وغيرهما، وفريقٌ أجاز الاستشهاد مطلقاً، ومن هؤلاء: ابن خروف الذي جعل الأحاديث حجة في أمور اللغة، وتبعه ابن مالك[3].

لم تنل شواهد الحديث الشريف في مسائل النحو التي تضمنها معجم الصحاح ما لاقته غيرها من أشكال الشواهد الأخرى آياتاً وشعراً نثراً، لا من حيث السِّعة، ولا من حيث العناية والاهتمام ولا من حيث المواضيع التي جاءت في سياقها، فالحقيقة التي تواجه المتصفحّ لمعجم الصحاح هي الندرة الواضحة في عدد الأحاديث التي استشهد به صاحب المعجم في قضايا النحو ومسائله، ولا يتعجَّب المرءُ من سماع هذه الحقيقة إذا علم أن مجمل شواهد الحديث النحويّة لم يتعدَّ أربعة أحاديث على امتداد صفحات المعجم الكبيرة المترامية.

ولم يستشهد بها الجوهري على قضايا نحويّة رئيسيةٍ كما فَعَلَ مع غيرها من أنواع الشواهد الأخرى، بل إن ثلاثة من هذه الأحاديث الأربعة جاءت في إطار أقرب إلى المعنى اللغوي منها إلى التركيب النحوي فواحدٌ في مجيء الفِعْل (كذب)

---

(1) ينظر: الاقتراح ص(52) مرجع سابق.

(2) ينظر: مجالس ثعلب ص(216) مرجع سابق، الاقتراح ص(17) مرجع سابق، الهمع 105/1 مرجع سابق.

(3) ينظر: احتجاج النحويين بالحديث ص(43) لمحمود حسني، 1979م، مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، مطبعة التوفيق، عمان، الأردن، النحاة والحديث النبوي ص(50) مرجع سابق.

بمعنى (وجب)، وآخر في مجيء (الواو) بمعنى (مَعْ)، وثالث في مجيء الفعل بمعنى الاسم بإدخال (من) عليه.

يقول الجوهري :" كما قيل:(نهى النبي صلى الله عليه وسلمّ عن قيل وقال)...يجعل بمنزلة الاسم بإدخال (عن) عليه وإن كان في الأصل فعلاً"[1].

وهذا شاهدٌ على ورود الفعل بمنزلة الاسم بإدخال (عن) عليه.

وفي موضوع تضمين الفعل كذب معنى الفعل وجب جاء،" وفي الحديث:

(ثلاثةَ أسفار كذبن عليكم) قال ابن السكيت: كأن كذب هنا إغراء، إي عليكم به، وهي كلمة نادرة جاءت على غير قياس"[2].

أما في سياق مجيء الواو بمعنى (مع) أي: واو المعيّة، فقد أورد حديث النبي صلّى الله عيه وسلم حين قال: وقد تكون –أي الواو– بمعنى مَعَ، لما بينهما من مناسبة، لأنَّ مَعَ للمصاحبة، كقول النبي صلّى الله عليه وسلّم:(بُعِثْتُ والساعةَ كهاتين) وأشار إلى السبابة والوسطى، أي مع الساعة"[3]، وهذا الحديث هو الحديث الوحيد الذي أفرده شاهداً على قضية نحوية مكتفياً به دون غيره من الشواهد. والحديث الرابع جاء شاهداً على استعمال لغوي هو (لَيُمنكَ) في القسم يقول:" وفي حديث عروة بن الزبير: (ليُمنك لئن ابتليتَ لقد عافيتَ)[4].

واللافت للنظر أن أوّل حديث استشهد به الجوهري في ميدان النحو في الصحاح لم يصرّح بأنه حديث مكتفياً بعبارة (كما قيل)[5]، وما يسترعي الانتباه، إن الحديث الذي سبق ذكره من الأحاديث المروية بالمعنى، يدلُّ على ذلك نصّه الذي نسب المعنى للنبي لا اللفظ من خلال عبارة (نهى النبي–صلّى الله عليه وسلّم– عن القيل والقال)، وهذا الموقف من الحديث إضافة إلى شح الاستشهاد به يذكرنا بموقف سيبويه من شواهد الحديث في كتابه، ويؤكّد هذا أن شواهد الحديث في غير النحو

---

(1) ينظر: الصحاح 136/1 (شبب) مرجع سابق.

(2) السابق 187/1 (كذب) مرجع سابق.

(3) السابق 2025/5 (وا) مرجع سابق.

(4) السابق 1778/5 (يمن) مرجع سابق.

(5) ينظر: الصحاح 143/1 (شيب) مرجع سابق.

كثيرةٌ منتشرة في صفحات المعجم في قضايا اللغة وطرائق التعبير ودلالات الألفاظ وما إلى ذلك، ليكون الجوهري بذلك واحداً ممّن سجّلوا موقفاً متحفظاً من الاستشهاد بأحاديث الرسول عليه السلام تبعاً لفرضية رواية الأحاديث بالمعنى، وما يتبع ذلك من تغير للّفظ الذي صدر أساساً عن الرسول عليه السلام، فلم تأت شواهد الأحاديث -على ندرتها- في مسائل الخلاف النحويّ أو في معرض تعدُّد الآراء حول قضايا النحو وتراكيبه.

4.1.1.3 كلام العرب:

لقد كان كلام العرب ولا يزال المعين الذي ينهل منه أبنائهم؛ فقد جمعه اللغويون، ورتّبه المعجميون، وأفاد منه النحويون.

ولقد حدَّد علماء اللغة شروطاً وضوابط للتعامل مع هذا الموروث اللغوي من كلام العرب؛ فوضعوا له إطارين محدَّدين: أحدهما أفقيّ، والآخر رأسي.

الإطار الأفقي: يقصدُ به أماكن معينة اعتمدوا على لغات أهلها ومفرداتهم من دون غيرها؛ لاعتقادهم أن هذه الأماكن أو القبائل لم تتعرَّض لغتُهم للانحراف أو الفساد.

الإطار الرأسي: ويُقصد به الفترةُ الزمنيةُ التي أخذ اللغويون اللغةَ في حدودها، فحدَّدوا نهايةَ القرن الثاني الهجري للأخذ من قبائل أطراف الجزيرة، لمتاخمتها لقبائل غير عربية ممّا أدَّى -في ظنِّهم- إلى إمكانية فساد بعض اللغة عند القبائل العربية، وحدَّدوا نهايةَ القرن الرابع الهجري للأخذ من القبائل الواقعة في قلب الجزيرة العربية؛ لأن اللغة في هذه القبائل قد احتفظت بخصائصها وسماتها الأصلية[1].

وينقسم كلام العرب بدوره إلى قسمين كبيرين هما: (الشعر والنثر)، وقد حظيت باهتمام الجوهري في تأصيل القواعد النحوية.

---

(1) ينظر: المزهر 1/211-212 مرجع سابق، المقدمة ص(129) لابن خلدون، عمر بن أحمد، 1962م، تحقيق عبد الواحد وافي، مطبعة الشعب، القاهرة .

1.4.1.1.3 الشعر العربي في الصِّحاح:

لقد نال الشعرُ العربيُّ اهتماماً كبيراً عند العرب؛ لأنّ الشعر ديوان العرب، واهتمّ الجوهري بذلك؛ فنجد شواهد ثرّة من الشعر في صحاحه، ولم يفرِّق بين الشاعر المولَّد وغيره، ولكن الشعراء المولَّدين اتخذ النحاةُ منهم موقفاً مشهوراً؛ فجمهور النحاة يرون أنه لا يجوزُ الاستشهادُ بكلامهم مطلقاً[1].

ولقد تابع الجوهري الموقفَيْن من الشعراء المولَّدين موقف اللغويون منه وموقف النحاة، فنجده يذكرُ ويستشهدُ بالشعراءِ بكافة طبقاتهم: الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين حتى المولَّدين في مسائل اللغَة، متابعاً من سبقه من اللغويين. والذي يعنينا هو متابعة الجوهري لمذهب جمهور النحاة الرافض للاستشهاد بالشعر المولَّد، فنجده يقول في هذا الشأن: " ليس حجة لأنه مولَّد"[2]، وذلك لأنَّ النحاة قد وضعوا شروطاً صارمةً للاستشهاد بالشعر؛ كاشتراطهم أن يكون البيتُ معروفاً، برواية الثقة له أو قائله، وإلا فلا حجة عليه، وأن يكون غيرَ محتملٍ لوجوه الاحتمالات، وأن تكون الروايةُ صحيحةً والراوي متَّصفاً بالعدالة، وأن يكون خارجاً عن حدِّ القلة إلى حد الكثرة[3]، كما يشترط أن لاَّ يكونَ قائلهُ مولَّداً؛ لأن (المولَّد) تعني لديهم: " فساد اللغة وعدم الثقة بمن يتصف بها"[4]وآخر من يُحتج بشعره لديهم (إبراهيم بن هرمة)[5].

ونال الشاهد الشعري عناية الجوهري في الصحاح، فنهل الكثير من شواهده في مسائل لغوية وأخرى نحوية، وكان يصرِّحُ بالقائل أحياناً ويغفله أحياناً؛ قصداً للاختصار أو جهلاً بقائله، وكان يورد البيت كاملاً تارةً، وأحياناً يكتفي بذكر موطن الشاهد، وأسوقُ هنا بعضَ النماذج منها ما يلي:

---

(1) ينظر: الأغاني 373/4 للأصفهاني، علي بن الحسين، 1905م، دار الكتب المصرية، القاهرة ، الاقتراح ص(27) مرجع سابق، الخزانة 383/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 227/1 (شتت) مرجع سابق.

(3) ينظر: المزهر 85/1 مرجع سابق، الهمع 50/1 مرجع سابق.

(4) ينظر: لغة الشعر ص(41) لعبد اللطيف، محمد حماسة ، 1992م، الطبعة الأولى، القاهرة .

(5) ينظر: الاقتراح ص(27) مرجع سابق.

1. عند حديثه عن (شتَّان) يقول الجوهري:" شتَّان ما همـــا، وشـــتَّان مـــا زيـــد وعمرو، أي: بعُد ما بينهما؛ قال الأصمعي: لا يقال شتَّانَ ما بينهما"، وقـــول الشاعر ربيعة الزَّقِّيِّ[1]:

لَشَتَّانَ ما بين اليَزيدينِ في الندى يزيدِ سُلَيمٍ وَالأَغرِّ ابنِ حاتـــمِ

ليس الحُجَّة؛ لأنه مولَّد، وإنما الحجة قول الأعشى:

شَتَّانَ ما يومِيْ علـــى كُورِهـــا ويـــومُ حَيَّـــانَ أخـــي جَـــابِرِ

2. وفي باب (إنَّ) وأخواتها تحدَّث عن (ليت)؛ حيث يقول[1]:

"قال الشاعر[2]:

يا لَيتَ أَيامَ الصِبَا رواجِعَا

حكى النَّحويُّون أَنَّ بعض العرب يستعملها بمنزلةِ: (وَجَـدْتُ)، فيُعـدِّيها إلـــى مفعولين ويجريها مجرى الأفعال، فيقول: ليت زيداً شاخصاً، فيكون البيت على هذه اللغة، وأَما اللغة المشهورة: فهو نصب على الحال؛ أي: يا ليتها إلينا رواجع".

3. عند حديثه عن (إمَّا) يقول: " بالكسر والتشديد: حرف عطف بمنزلة (أو) في جميع أحكامها، إلا في وجهٍ واحد: وهو أنّك تبتدئ فيها مُتَيقِّنـــاً ثـــم يـــدركك الشكّ، وإما تبتدئ بها شاكاً، ولا بدَّ من تكريرها، تقول: جاءني إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو، وقول الشاعر[3]:

إِمَّا تَرَي رأسي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطَاً فأَصبح كالثَغَامِ المُخْلِسِ

يريد: إن تري رأسي، وما زائدة، وليس من (مَّا) التي تقتضي التكرير في شيء[4].

4. وعند حديثه عن الممنوع من الصرف يقـــول: " يعقـــوب: اســـم رجـــل، لا ينصرف في المعرفة، للعجمة والتعريف؛ لأنه غُيِّرَ عن جهته، فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب، و اليعقوب: ذكر الحَجَل، وهو مصروف؛ لأنه

---

(1) ينظر: الصحاح 227/1 (شتت) مرجع سابق.

(3) السابق 234/1 (ليت) مرجع سابق.

(3) السابق 1815/5 (أما) مرجع سابق.

(4) السابق 1815/5 (أما) مرجع سابق.

عربي لم يتغيَّر، وإن كان مزيداً في أوله فليس على وزن الفعل والجمع (اليعاقيب) قال الشاعر[1]:

عالٍ يُقَصِّر دونَه اليَعْقُوبُ

5. ومن ذلك حديثه عن (إذْ) يقول: "قال أبو ذؤيب[2]:

نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

أراد حينئذٍ، فنونت لأنها مقطوعة عن الإضافة مثل: يومئذ ولَيْلتئذٍ".

وقد ذكرت معظم الشواهد الشعريّة التي ساقها واستشهد بها الجوهري في بعض مسائل النحو في الصحاح، وقد خرّجت هذه الشواهد مع التعليق المشفوع بالتحليل.

2.4.1.1.3 النثر في الصحاح:

النثر هو النوع الثاني من كلام العرب. وللنثر أقسام وأنماطٌ، ولكنه يشمل من المادة اللغوية أمرين[3]:

أحدهما: ما جاء في شكلِ خُطبةٍ، أو وصيَّةٍ، أو مَثَلٍ، أو حكمةٍ، أو نادرةٍ، وما نحو ذلك.

آخرهما: ما نُقل عن بعض الأعراب ومَن يستشهدُ بكلامهم في حديثهم العادي، دون أنّ يتحقَّق له من التأنُّق والذيوع مِثْلُ ما تحقَّق للأوَّل، وذلك من الناحية الأدبية.

ولقد أورد الجوهري كثيراً من التراكيب النثرية لدى العرب؛ وذلك في مسائل لغوية أو نحوية، بيد أنَّ النوع الثاني (المسائل النحوية) كان نصيبها قليلاً، وبخاصَّة النوع الثاني من أنواع النثر العربي، وهو ما تحدَّث به بعضُ العرب في كلامهم، وتابع الجوهري النحاة في هذا الشأن، وفيما يلي بعض هذه النماذج:

---

(1) السابق 166/1 (عقب) مرجع سابق.

(2) السابق 488/2 (إذ) مرجع سابق.

(3) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص 80-82 للحديثي، خديجة، 1974م، مطبوعات جامعة الكويت.

1. عند حديثه عن حذف حرف العلة يقول: "حذفوا الألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من قولهم: لا أدرِ"[1].
2. عند حديثه عن (لا جَرَمَ) يقول: " وقولهم (لا جَرَمَ). قال الفرَّاء: هي كلمةٌ كانت في الأصل بمنزلة (لا بد) و(لا محالة) فجرت على ذلك، وكثرت حتى تحولت إلى معنى القسم وصارت بمنزلة (حقّاً)، فلذلك يُجاب عنها باللام كما يُجاب بها عن القسم؛ ألا تراهم يقولون: لا جرم لآتينك"[2].
3. ومن ذلك قوله: " ويقال إسرائين بنون، كما قالوا: جبرين وإسماعين"[3].
4. وعند حديثه عن طوى وعن منعها من الصرف يقول: " ومن لم يصرفه جعله بلدةً وبُقْعَةً وجعله معرفة، وقال بعضهم: طوىً؛ هو الشيء المثنى"[4].
5. ومن ذلك حديثه عن (ثماني)" وقولهم: الثوبُ سبعٌ في ثمانٍ، كان حقه أن يقول في ثمانية"[5].

وسيطول المقام لو تتبَّعنا ما نقله الجوهري من كلام العرب المنثور؛ فالمعجم كله مبناه على كلامهم على أنماطه المختلفة.

اللهجات في الصِّحاح:

للغات العرب نصيب رحب من اهتمام الجوهري في معجمه وقد وظف قسماً كبيراً منها في مجال البحث اللغوي وذكر كثيراً من اللغات التي تُنسب إلى تميم أو قيس أو غيرها من القبائل العربية. ونرى أن اختلاف اللغات في المفردة يمكن إعادته إلى أثر العامل الجغرافي والاجتماعي، واختلافه من قبيلة إلى أخرى[6].

---

(1) ينظر: الصحاح 1808/5 (أتى) مرجع سابق.

(2) السابق 1532/4 (جرم) مرجع سابق.

(3) السابق 1896/5 (سرا) مرجع سابق.

(4) السابق 5/ 1924 (طوى) مرجع سابق.

(5) السابق 1686/5 (ثمن) مرجع سابق.

(6) ينظر التفاصيل: في اللهجات العربية ص16 وما بعدها لأنيس، إبراهيم، 1982م، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة.

أمَّا المفردات التي وقف عندها صاحب الصحاح ليذكر ما تأتَّى لها من لغات، فهي:

1. مَا فَتِئَ:

تقول: ما أَفْتَأُ أَذْكُرُهُ، وما فَتِئْتُ أذكُرُهُ، وما فَتَأْتُ أذكره، (بالكسر والنصب)[1].

2. مَازَالَ:

حكى أبو الخطَّاب أن ناساً من العرب يقولون: مَا زِلْ يفعل كذا، يريدون مَا زَالَ[2].

3. كَادَ:

ذكر أنَّ سيبويه حكى عن بعض العرب: كُدْتُ أفعل كذا، (بضم الكاف). وقال أبو الخطَّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: كِيدَ زيدٌ يفعل كذا، يريدون كَادَ، فنقلوا الكسر إلى الكاف في (فَعَلَ) كما نقلوا في فَعَلْتُ. وعن الأصمعيُّ أنَّه زعم سماعه من العرب من يقول: لا أفعل ذلك ولا كَوْداً، فجعلها من الواو[3].

4. نِعْمَ:

ذكر أن في نِعْمَ أربع لغات: نَعِمَ (بفتح أوَّله وكسر ثانيه)، نِعِمَ (تتبع الكسرة بالكسرة)؛ ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول نِعْم (بكسر النون وسكون العين)، ولك أن تطرح الكسرة من الثاني وتترك الأول مفتوحاً فتقول: نَعْمَ الرجل، (بفتح النون وسكون العين)[4].

5. الآن:

نقل عن الأصمعي أنه يقال: (تَلاَنَ)، في معنى: (الآن)؛ وأنشد:

نَوِّلِي قبل نَأْيِ داريْ جُمَانَا وصِلِينَا كما زعمتِ تَلاَنا

---

(1) ينظر: الصحاح 47/1 (فتأ).

(2) ينظر: الصحاح 1407/4 (زول) مرجع سابق، الكتاب 342/4 مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 465/2 (كود) مرجع سابق، الكتاب 342/4 مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 1652/5 (نعم) مرجع سابق، الكتاب 116/4 مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 172/1، 353-354 مرجع سابق، النهاية 83/5-84 مرجع سابق.

قال أبو عبيدة: أصله: (لاَنَ)، زيدت عليها تاء، كما زيدت في: (تَحِينَ)[1].

6. أَمْسِ:

يقول الجوهري: أن (أَمْسِ) اسم حُرِّك آخره لالتقاء الساكنين، واختلف العرب فيه، فأكثهم يبنيه على الكسر معرفة، وكلهم يعربه إذا أدخل عليه الألف واللام، أو صيَّره نكرة، أو أضافه؛ تقول: مضى الأَمْسُ المبارك، ومضى أَمْسُنَا، وكلُّ غدٍ صائرٌ أَمْساً، وذكر أن سيبويه قال أنَّه جاء في ضرورة الشعر: مُذْ أَمْسَ، (بالفتح)، وأنشد[2]:

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مثلَ السعَالِيْ خَمْسا

7. أَيَّانَ:

أورد الجوهري عن الفراء أنَّ (إِيَّانَ) بالكسر، لغة سُلَيْم، قال تعالى:(إِيَانَ يُبْعَثُونَ) (النمل/65)؛ وفي معاني القرآن للفراء معنى الآية أيْ: لا يعلمون متى البعث؟ وهي في قراءة أبي عبد الحمن السُّلَميَّ: (إِيَّانَ) وكذا حكى الزجاج فيه (إِيَّانَ) بالكسر. وذكر الجوهري أنها تعني: أيُّ حينٍ؟ وهو سؤالٌ عن زمانٍ مثل (مَتَى)؟[3].

8. قَطُّ:

أوضح الجوهري أنها إذا كانت بمعنى الدهر فيها ثلاث لغات، منهم من يقول: (قُطُّ) يتبعُ الضمةَ الضمةَ، مثل: مُدُّ يا هذا؛ومنهم من يقول: (قَطُ) مخفَّفةً، يجعله أداةً ثم يبنيه على أصله ويضم آخره بالضمة التي في المشددة؛ ومنهم من يتبعُ الضمة

---

(1) ينظر: الصحاح 1684/5 (تلن) مرجع سابق، التهذيب 549/15 مرجع سابق، المخصص 119/16 مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 766/2 (أمس) مرجع سابق، الكتاب 162/2، 164، 183، 283/3، 480، 283/4 مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 1677/5 (أين) مرجع سابق، معاني القرآن للفراء 99/2 مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 194/3 مرجع سابق.

الضمةَ في المخفَّفة أيضاً ويقول: (قُطُ)، كقولهم لم أره مُذُ يومانِ، وهي قليلة. وذكر ابن سيدة أنها إذا كانت بمعنى الدهر تقول فيها: (قَطُّ) و(قُطُّ) و(قُطُ)[1].

9. حيث:

ذكر أن بعض العرب يقول في حَيْثُ: حَيْثَ؛ استثقالاً للضم مع الياء، ويقول: حَوْثُ لغة في حَيْثُ، ويقال:تركَهم حَوْثاً بَوْثاً، وحَوْثَ بَوْثَ، وحَيْثَ بَيْثَ، وحَاثِ بَاثِ، إذا فرّقهم وبدّدهم[2].

10. عند:

ذَكَرَ فيها ثلاث لغات: عِنْدَ، وعَنْدَ، وعُنْدَ[3].

11. لدن:

ذَكر أن الجوهري أن في لدن ثلاث لغات: لَدُنْ، ولَدَى، ولَدُ، وقالوا فيها: لُدْنٌ، ولَدْنٌ، ولَدِنٌ، ولَدْنِ، ولَدْنَ، ولُدْنُ، ولَدَنْ، ولَدَا، ولُدُ، ولَدْ[4].

12. أُفّ:

أوضح أنها كلمة تضجر، وأورد أن فيها ستٌّ لغات حكاها الأخفش: أُفَّ، وأُفِّ، وأُفُّ، وأُفٍّ، وأُفًّا، وأُفٌّ، ويقول الجوهري: أُفًّا وتفًّا، إتباع له. وحكى ابن بري: عن ابن القطاع زيادةً على ذلك أَفَّةً، وإِفَّةً. وروى التهذيب عن الفراء أنه لا يجوز أن

---

(1) ينظر: الصحاح 965/3 (قطط) مرجع سابق، المحكم 71/6 لابن سيدة، علي بن إسماعيل، 1377هـ، تحقيق مصطفى السقا، حسين نصار، عبد الستار فراج، عائشة عبد الرحمن، شركة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي، مصر.

(2) ينظر: الصحاح 248/1 (حيث)، (حوث) مرجع سابق، الكتاب 58/3، 392، 233/4 مرجع سابق، الخزانة3/7، 11 مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 448/2 (عند) مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 1759/5 (لدن) مرجع سابق، الكتاب 134/4 مرجع سابق، تأويل مشكل القرآن 563 لابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، 1393هـ، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، معاني القرآن للزجاج 53/2، 303/3 مرجع سابق، شرح الكافية 123/2 مرجع سابق.

تقول في (أُفَّة) إلا الرفع والنصب. وذكر فيها الزجاج سبع لغاتٍ، وأحصى لها ابن جني ثماني لغاتٍ، وقيل: فيها إحدى عشر لغة[1].

13. هَيْهَاتَ:

ذكر العلماء لها سبع لغات: هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتَاً، وهَيْهَاتِ، وهَيْهَاتٍ، وهَيْهَاتُ، وهَيْهَاتٌ، ويرى الجوهري أن هيهات التاء مفتوحة مثل (كيفَ)، وأصلها (هاءٌ)؛ وناس يكسرونها على كل حال، بمنزلة نون التثنية، ومن العرب من يقول أيهات، ومن كسر التاء وقف عليها بالهاء، فقال: (هَيْهَاهْ)؛ ومن نصبها وقف بالتاء، وإن شاء بالهاء. وذهب إلى أنها في هذه اللغات كلها تعني البُعْدَ والمستعمل منها استعمالاً عالياً الفتح[2].

14. حتى:

ذكر الجوهري أن (عَتَّى): لغة هذيل وثقيف في (حتَّى). وروي الأزهري عن أبي زيد أنه سمع العرب تقول: جلست عنده عَتَّى الليل؛ أَيْ: حَتَّى الليل، فيقلبون الحاء عيناً[3].

ولقد رأى كثير من العلماء في ظاهرة كثرة اللهجات في المفردة أنها على البدل، في المطلق، كقولهم (عَتَّى) في: (حَتَّى)، وربما تكون لهجات مختلفة، منها الشائع، وهو ما أطلقوا عليه: العالي، ومنها الموقوف على قوم من العرب لم يجاوز حدود من استعمله. وفيما سبق من الأمثلة خير دليل على أنها لهجات[4].

---

(1) ينظر: الصحاح 1100/3 (أفف) مرجع سابق ، معاني القرآن للفراء 121/2 مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 234/3 مرجع سابق، الخصائص 37/3-38 مرجع سابق، شرح الكافية 66/2، 74 مرجع ساق.

(2) ينظر: الصحاح 1805/5 (هيه) مرجع سابق، معاني القرآن للزجاج 12/4 مرجع سابق، الخصائص 42/3 مرجع سابق، المحتسب 90/2 مرجع سابق، المخصص 116/16 مرجع سابق، شرح الكافية73/2 مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 1926/5 (عتا) مرجع سابق، التهذيب 200/5 مرجع سابق، النهاية181/3 مرجع سابق.

(4) ينظر: الخصائص 84/2، 440، 441 مرجع سابق.

2.1.3 الإجماع في الصحاح:

الإجماع أصلٌ من أصول النحو العربيّ، يعتدُّ به في بناء القواعد النّحويّة وإثباتها، ولكنه لم ينل المكانة والحظوة الّتي نالها كلٌّ من القياس والسماع، لِما لهما من أهمّيّة كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها، وقد اعتمد عليهما جميع النحاة تقريباً، أما الإجماع فقد أهمله قليلٌ من النحاة مثل الأنباري في لمع الأدلة، " فلم يَعُدُّه دليلاً من أدلة النحو، وإن كان يعترف به في الفقه، فتراه يُرَدّدُ كثيراً الإجماع حجّة قاطعةٌ في حديثه عمّا يتّصل بأحكام الفقه"[1]، ومن عباراته في ذلك: " والذي يدلُّ على قبول نقلهم، أنّ الأمّة أجمعت على قبول صحيح مسلم والبخاري"[2]، وقوله: "وفي العدول عن قبول نقلهم خرقٌ للإجماع"[3].

يُقصد بالإجماع: موافقةُ الجماعة والجمهور على أَمْرٍ ما، وهو في عُرْف النحاة نوعان:

أولهما: إجماعُ العرب، ويقول السيوطي عن هذا النوع: " إجماعُ العرب أيضاً حُجَّةٌ، ولكن أنَّى لنا الوقوف عليه. ومن صوره أن يتكلَّم العربي بشيءٍ ويبلغهم فيسكتون عليه"[4].

ثانيهما: إجماعُ النحاة (نحاة البلدين: البصرة والكوفة)[5]. وهو أيضاً حُجَّةٌ إذا لم يُخالف السماع أو القياس الذي صنعه النحاة.

فإذا وجدنا العربَ قد أجمعت على شيء قَبِلناه، وإذا تباينت الآراءُ لجأ العلماءُ إلى إجماع النحاة. ولقد ورد نوعا الإجماع في كتب التراث اللغوي؛ " فلا بد من الأخذ

---

(1) ينظر: في أدلة النحو ص(213) لحسنين، عفاف، 1996م، المكتبة الأكاديمية، القاهرة .

(2) ينظر: لمع الأدلة ص(87) مرجع سابق.

(3) السابق ص(88) مرجع سابق.

(4) ينظر: الاقتراح ص89-90 مرجع سابق.

(5) ينظر: الخصائص 1/189-190 مرجع سابق، الاقتراح ص(88) مرجع سابق، لمع الأدلة ص(30) مرجع سابق.

بأقوالهما في رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف إليه وجزم الشرط وأشباه ذلك"[1].

ولا بد الإشارة إلى أن الإجماع أصلٌ مختلف فيه، تناوله كثيرٌ من النحاة كسيبويه[2] وابن جني وغيرهما، وأهمله قليل منهم من أمثال الخليل بن أحمد[3] والأنباري وغيرهما.

وفي الأسطر القادمة نماذج على الإجماع في (الصحاح)، وأبدأ ذلك بالنوع الأوّل: إجماع العرب؛ وذلك على النحو التالي:

1. يقول: " وقال الفرّاء: العربُ تضيفُ الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين"[4].
2. يقول: " قد روي عن العرب: رأيتُ حيّاً على حيَّةٍ؛ أي: ذكراً على أنثى"[5].
3. يقول: " والمصيبةُ واحدةٌ المصائب، وأجمعت العربُ على همز المصائب، وأصلها الواو، ويجمع أيضاً على مصاوب وهو الأصل"[6].
4. يقول: "وقولهم في النداء: يا صاحِ؛ أي: يا صاحبي، ولا يجوز ترخيم المضاف إلاَّ في هذا وحده؛ لأنه سُمِع من العرب مرخماً"[7].
5. يقول: "وقولهم ما أعطاه للمال: شاذ؛ كقولهم: ما أولاه للمعروف، وما أكرمه لي؛ لأن التعجُّب لا يدخل على أفعل، وإنما يجوز منه ما سمعَ من العرب ولا يقاس عليه"[8].

---

(1) ينظر: المثل السائر 171/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: الشاهد وأصول النحو ص(445) مرجع سابق.

(3) مكانة الخليل في النحو العربي ص 82-83 لعبابنة ، جعفر، 1984م، عمّان، دار الفكر، الطبعة الأولى.

(4) ينظر: الصحاح 998/3 (جمع) مرجع سابق.

(5) السابق 1855/5 (حيا) مرجع سابق.

(6) السابق 148/1 (صوب) مرجع سابق.

(7) السابق 145/1 (صحب) مرجع سابق.

(8) ينظر: الصحاح: 1934/5 (عطا) مرجع سابق.

6. ويقول عسى في كلام العرب: رجاء ويقين أيضاً، فجاءت في القرآن على إحدى لغتي العرب، وهو اليقين"[1].

وبالنسبة للنوع الآخر من الإجماع؛ وهو إجماع النحاة فقد أخذ به الجوهري في الصحاح، واعتبره أصلاً من أصول النحو لديه. وفي الأسطر القادمة بعض الدلائل والنماذج على هذا الأمر.وذلك على النحو التالي:

1. يقول: " الصفةُ كالعلم السّواد. وأمَّا النحويون فليس يريدون بالصفة هذا، بل الصفة عندهم النعتُ؛ وهو اسم الفاعل؛ نحو: ضارب، والمفعول؛ نحو: مضروب.."[2].
2. يقول: "(وَحْدَه)، وهو منصوبٌ عند أهل الكوفة على الظرف. وعند أهل البصرة على المصدر في كل حالة كانت"[3].
3. يقول: "الظرفُ الوعاء، ومنه ظروف الزمان والمكان عند النحويين"[4].
4. يقول: "والرفعُ في الإعراب كالضم في البناء، وهو من أوضاع النحويين"[5].

3.1.3 القياس في الصحاح:

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي، ولا خلاف حوله، ولقد اهتم الجوهري في الصحاح بهذا الأصل اهتماماً بالغاً؛ لأهمية القياس بالنسبة للغة والنحو؛ لأن القياس هو أهم روافد تنمية اللغة والقواعد النحوية، وغير ذلك. وسوف أكتفي بهذه الأصول للتدليل على تمسُّك الجوهري في (الصحاح) بالأصول النحوية.

القياس لغة: قاسَ الشيءَ بالشيءِ: قدَّره على مثاله[6].

---

(1) ينظر: الصحاح 1931/5 (عسا) مرجع سابق.

(2)السابق 1189/3 (وصف) مرجع سابق.

(3) السابق 477/3 (وحد) مرجع سابق.

(4) السابق 1155/3 (ظرف).

(5) السابق 1015/3 (رفع).

(6) ينظر: الصحاح 816/2 (قيس) مرجع سابق.

وفي الاصطلاح: هو تقديرُ الفرع بحكم الأصل، وقيل: حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ جامعة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: إلحاق الفرع بالأصل لعلة ، وقيل: هو اعتبارُ الشيء بالشيء لجامعٍ. وهذه كلها متقاربة[1].

ويتكون القياس من أربعة أركان: مقيس عليه (الأصل)، ومقيس (الفرع)، علة (وجه الشبه)،(الحكم) الذي ينتقل من الأصل للفرع.

"ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[2]؛ وذلك لأن علم النحو هو "العلمُ المستنبطُ من استقراءِ مقاييس العرب"[3]، ونهضت دعوات حديثة، تطالب بالحَدِّ من القياس، والابتعاد عنه، مبيّنة دواعي الميلِ إلى ذلك بالقول: " والعبارات المقيسة خطوة في إبعاد النحو عن روح اللغة وخصائصها، ونقلة إلى أن يكون منطقياً رياضياً بعيداً عن النصوص اللغوية، وعن المقام الذي قيلت فيه، والمعنى الذي وراء التركيب اللغوي"[4]، وكان صاحب التهذيب قد أوضح القصد، وأبان القول، في هذه المسألة فـ" السماع في اللغات أولى بنا من خبط العشواء، والقول بالحدس، وابتداع قياسات لا تطّردُ"[5].

والجوهري يولي للقياس اهتماماً لافتاً؛ أذكر بعضها على سبيل المثال كالتالي:

1. ويقول: " والإهَابُ: الجِلدُ ما لم يُدْبَغ، والجمعُ أَهَبٌ على غيرِ قياسٍ، مثل: أَدَمٍ وأَفَقٍ وعَمَدٍ، جَمْع أَدِيمٍ وأَفِيقٍ وعَمُودٍ؛ وقد قالوا: أُهُبٌ بالضم، وهو قِيَاسٌ[6]".

---

(1) ينظر: لمع الأدلة ص(93) مرجع سابق، الاقتراح ص(45) مرجع سابق.

(2) ينظر: لمع الأدلة ص(95) مرجع سابق.

(3) ينظر: الاقتراح ص(45) مرجع سابق.

(4) ينظر: نظام الجملة 469/2 لجطل، مصطفى، 1982م، مدير الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب.

(5) ينظر: التهذيب 235/2-236 مرجع سابق.

(6) ينظر: الصحاح 76/1 (أهب) مرجع سابق.

2. ويقول أيضاً: "والحَديثُ: الخبَرُ، يأتي على القليل والكثير، ويُجمَعُ على أحاديثَ على غير قياس؛ قال الفراء: نُرَى أنّ واحدَ الأحاديث أُحْدُوثَةٌ، ثم جعلوه جمعًا للحَديث[1]".
3. ومن ذلك قوله: " صَعْدَةَ: حُمُر الوَحْش، والنسبة إليها صَاعِديٌّ على غير قِيَاس[2]".
4. يقول: " ورَقَاشِ: اسمُ امرأةٍ: فأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كلِّ حال، وكذلك كلُّ اسمٍ على فَعَالِ بفتح الفاء معدول على فاعِلة، لا تدخله الألف واللام ولا يجمع، مثل قَطَامِ وحَذَامِ وغَلاَبِ؛ وأهل نَجْدٍ يُجرُونَه مُجرى مالا ينصرف، نحو عُمَرَ وزُفَرَ يقولون: هذه رَقَاشُ بالرفع، وهو القياس، لأنَّه اسم علم وليس فيه إلاَّ العدل والتأنيث. غير أن الأشعار جاءت على لغة أهل الحجاز"[3].
5. قَدِي وقَدْنِي أيضًا بالنون على غير قياس، لأنَّ هذه النون إنَّما تزاد في الأفعال وِقايةً لها، مثل ضربني وشتمني"[4].
6. ويقول أيضاً التهلكة من نوادر المصادر، وليس مما يجري على القياس"[5].
7. يقول :" جمع الأهل (أهالٌ) زادو فيه الياء (أهالي) عل غير قياس؛ كأنهم جمعوا إبطيلاً"[6].
8. يقول:" حاشى لله؛ أي: تنزيهاً له، ولا يقال: حاشى لك؛ قياساً عليه، وإنما يقال: حاشاك وحاشى لك"[7].

---

(1) ينظر: الصحاح 246/1 (حدث) مرجع سابق.
(2) السابق 433/2 (صعد) مرجع سابق.
(3) ينظر: الصحاح 846/3 (رقش) مرجع سابق.
(4) ينظر: الصحاح 455/2 (قدد) مرجع سابق.
(5) السابق 1326/2 (هلك) مرجع سابق.
(6) السابق 1341/4 (بطل) مرجع سابق.
(7) السابق 1846/5 (حشا) مرجع سابق.

يُلحظ أن هذه النماذج تعالج مسائلَ لغويّة إلاّ النذر اليسير الذي يدخل في إطـــار المسائل النحوية، وهذا لأنّه معجم لغويّ وليس كتاباً في النحو وقواعده.

الفصل الرابع
العلّة النحويّة

1.4 التعليل النحوي عند الجوهري:

لم تكن العلة أصلاً منفرداً من أصول النَّحو، وإنما جزء من القياس، لذلك أدخلوها في بابه؛ لأنَّها الرُّكنُ الرابع الّذي " لا يتّمُ إلاّ به، إذ لا بُدَّ لإلحاق المقيس بالمقيس عليه"[1]. ولا شكَ أنّ طبيعة الإنسان ومسلمات فطرته أن يبحث عن سَبَبٍ يُعلّل الظواهر التي تنشأ من حوله وتحيط به وتطرأ في حياته، فطفق النحويّون الأوائل ومن تبعهم يبحثون عن علل وأسباب تفسّر الظواهر والأنماط اللغويّة . ولعّل ما ساعد على ذلك تنوع التراكيب اللغويّة ما بين مرفوعات ومنصوبات ومجرورات وأدوات نحويّة، وتنوّع الأساليب اللغويّة ما بين أمر ونهي واستفهام وشرط ونداء، ثمّ في خضمّ ذلك كلّه، واختلاف أنماط التعبير وتباينها تبعاً لمقولة "لكل مقام مقال". كلّ هذا أدى إلى ظهور العلّة والتوسُّع فيها وصولاً إلى اختلاف طرق التعليل ووسائله بناءً على معايير منها طبيعية التراكيب اللغويّة، واختلاف لهجات العرب ،واختلاف المدارس الذي فرض اختلاف طرق التفكير وأنماطه عند علماء كل مذهب، فالعِلَةُ ترمي إلى: " تفسير الظاهرة اللغويّة والنفاذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه"[2].

اعتمد الجوهري على التعليل النحوي لتعليل المسائل النحويّة وتوجيهاتها، وما يذهب إليه من آراء ومواقف، شأنه في ذلك شأن علماء النحو الذين سبقوه في هذا المضمار، وقد جاءت تعليلات الجوهري مبسّطة خالية من التعقيد أو التطويل، وقد كان يستمد تعليلاته النحويّة في المسائل والآراء التي يعرضُها من كل المصادر التي يمكن أن تستمد منها التعليلات ولم يعتمد خطاً واحداً أو اتجاهاً واحداً يعتمد فيه على

---

(1) أصول النحو العربي ص(124) لنحلة، محمود أحمد، 1987م، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

(2) ينظر: أصول النحو العربي ص(295) للحلواني، محمد خير، 1983م، المغرب، الناشر الأطلسي.

تعليلاته النحويّة، بل تنوعت مشاربها واتجاهاتُها، دون مغالاة في الحُكم أو إسفافٍ في سوق الأدلّة العقلية.

وكان يتلمّس علله من حكم العدل، ومراعاة الأصل، ودفع اللبس، ومراد المتكلم وحال المخاطب، وطبيعة الشيء، وعلة الكثرة، ومقتضى المشابهة والخلاف كما استخدم علَلاً صوتية وعللاً تعليمية وعللاً قياسية، وابتعد قدر الإمكان عن العلل الجدليّة النظريّة.

واللافت في علل الجوهري أنها تكثر من التعليلات اللفظيّة للمسائل التي يبحث عنها ويقل استخدام العلل المعنويّة مع عدم انتفائها، فمعظم التعليلات كانت تعتمد على ظاهرة اللفظ والاستعمال أو المضارعة أو القياس على لغة العرب.

2.4 أقسام العلل:

قسَّم الزّجّاجي العلل إلى ثلاث أقسام: العلل التعليمية، والعلل القياسية والعلل الجدلية والنظرية[1]، "وموجز ما ذكره الزّجّاجي في الإيضاح أنّ العلل الثلاث لكلٍّ منها حكمها، فالتَّعليميَّة يُتوصّلُ بها إلى معرفة كلام العرب، فهي ضرورة لتحقيق غاية النّحو التَّعليميَّة، والقياسيّة: نستطيعُ بها مجاراة العرب، فنقيسُ على كلامهم، والعلّة الثالثة وهي الجدليّة ليس فيها فائدةٌ لا للنّحو ولا للّغة وإنّما هي عللٌ تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنَّظر"[2].

وأكثر العلماء من ذكرها، فابن السراج يقسّمها إلى علَّة وعلَّة العلّة[3]، وابن جني يختلف مع ابن السّرّاج في علّة العلّة إذ يقول: وهذا موضع ينبغي أنْ تعلم منه أنّ هذا الذي سماه علّة العلّة إنّما هو تجوُّزٌ في اللّفظ، أما في الحقيقة فهو شَرْحٌ وتفسيرٌ وتتميمٌ للعلّة؛ ألا ترى أنَّه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعلُ، قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع (زيد) من قولنا: (قام زيدٌ)، إنّما ارتفع لإسناد

---

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص(64-65) مرجع سابق.

(2) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص(326) مرجع سابق.

(3) ينظر: الاقتراح ص(73) مرجع سابق.

الفعل إليه، فكان مُغْنِياً عن قوله: إنّما ارتفع بفعله.."[1]. وعلّة العلة هذه تقابل مصطلح العلّة القياسيّة[2].وعند ابن مضاء القرطبي علل أُوَلٍ وثوانٍ وثوالثٍ[3].

3.4 آراء النُّحاة في العلل:

يمكن إجمال رأي النّحاة في التّعليل ضمن المذهبين النّحويّين: المذهب الكوفيّ والمذهب البصريّ.

فقد لخّص الحموز موقف الكوفيين من التّعليل بقوله: " وعليه؛ فإنّ جُمْهُورَ عِلَلِهِم يُمْكِنُ عدُّها من باب العِلَلِ التّعليميَّة أو العِلَل الأولى، البعيدة عن أساليب الفلسفة والمنطق، والتّأويل والتّقدير، والتّخمين؛ لأنّها تُنْتَزَعُ من روح اللّغة، أو الكلام العربي المسموع الّذي بَنَوا عليه قَوَاعِدَهم، وأُصُولَهُم، وليستْ من باب العِلَلِ الجدليَّةِ أو الفلسفيَّةِ أو من بابِ عِلّةِ العِلّةِ، أو عِلَّةِ عِلَّةِ العِلَّة"[4].

ويضيف الخثران أنَّ الكوفيين "لم يحاولوا كثيراً التّوفيق بين المثال المخالف للقاعدة والقاعدة نفسها، أو أن يُدْرِجُوا النّصوص تحت القاعدة بوساطة التّأويل"[5].

أما البصريون، فيكادون يجمعون على الأخذ بالتّعليل النّحْويّ كلٌّ على وَفْقِ ما يَرْتَضِيهِ فِكْرُهُ وإدراكُهُ، وعلى رأسِهم الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديّ وسيبويه وابن جنّيّ

---

(1) ينظر: الخصائص 174/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: التعليل النحوي عند البصريين ص(88) ليحيى القاسم، 1995م، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (17)، العدد(8)، الصفحة 88-92.

(3) ينظر: الرد على النحاة ص(130) لابن مضاء الأندلسي، أحمد بن عبد الرحمن، 1982م، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

(4) ينظر: الكوفيون في النحو والصرف ص(137) للحموز، عبدالفتاح 1997م، عمان، الأردن، دار عمار، الطبعة الأولى.

(5) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي ص(237) للخثران، عبد الله بن حمد، 1993م، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة.

وغيرهم[1]. وكانُوا أبعدَ نظراً من جمهور الكوفيين في وقـوفهم حُرَّاسـاً للمعـايير النَّحويَّة؛ لأنَّهم أَحْسَنُوا التَّوليفَ والانسجامَ بين أحكامِ النَّحو ونظريتِهِ، حتى وُصِـفُوا بأنَّهم أهلُ المنطقِ، ولأنّهم اعتنوا بما يُقَاسُ ويَطَّرِدُ[2].

1.3.4 الأصل والفرع:

وهي من القضايا اللُّغوية المهمَّة التي شغلت بال كثير مـن النحـاة واللغـويين العرب. ويُقصد بنظرية الأصل والفرع: مجموعة من الضـوابط والقواعـد التـي وضعها النحاةُ ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية؛ سماعا كانـت أم قياسـاً أم استصحاباً؛ التي تستعمل لاستنباط الحكم[3].

ولقد وضع النحاةُ هذه القواعد لكي يلتزموا بها هم أولاً؛ ولكـنهم سـرعان مـا فرضوها على العرب الفصحاء؛ ومن فارقها صار في نظرهم شاذاً؛ بل بلغ الأمـر بهم أنَّهم أحالوا جُلَّ المسائل النحويَّة إلى هذا المقياس، وأداروا رحاها حول ما سُمِّي لديهم بنظرية (الأصل والفرع)، ولهم في ذلك الشأن العديد من الأصول التي تحكُـمُ هذه الظاهرة؛ ومن أمثلة ذلك:

قولهم: لا يسوّى بين الأصل والفرع[4]، الفـروعُ تـنحطُّ دائمـاً عـن درجـة الأصول[5]، يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع[6]، الفرع دائماً أضـعف مـن الأصل[7].

---

(1) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص(319) مرجع سابق، نظرية التعليل فـي النحو العربي بين القدماء والمحدثين ص(95) الملخ، حسن خميس، 2000م، عمان، الأردن، دار الشروق، الطبعة الأولى.

(2) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ص(194) مرجع سابق.

(3) ينظر: الأصول دراسة أبيستمولجيّة للفكر اللغوي عند العرب ص(209) لحسّان، تمّام، دت، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(4) ينظر: الإنصاف 60/1 299/1 مرجع سابق.

(5) السابق 299/1 مرجع سابق.

(6) السابق 155/1 مرجع سابق.

(7) السابق 176/1 مرجع سابق.

ومن ذلك أيضاً قولهم: الفرعُ لا بدَّ أن يكون فيه الأصلُ[1]، الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلا علامة[2]، وهناك الكثير من الضوابط والأصول التي تبناها النحاة منتشرة في كتبهم ومؤلَّفاتهم اللغوية.

واختلف النحاةُ العرب حول هذه الأصول، بيد أننا لا يمكنُ أن ننكر اتفاقهم على بعضها؛ كقوله الفروعُ تنحطُّ دائماً عن درجة الأصول[3]ومن الأمثلة التطبيقية -لما سبق التنظير له- قولهم: المذكر هو الأصل، والمؤنث هو الفرع[4]، وقولهم المفردُ أصل، والمثنى والجمع فرعان[5]، وغير ذلك، ولكن الحق أن العرب لم يقولوا بهذه الأصول، وهم أصحاب اللغة؛ وذلك لأن هذه الأصول متوهَّمة لا سند لها من تاريخ ولا دعامة لها من لغة، ولكن ابن جني يدافع عن هذا المسلك قائلاً:" لا ينكَر أن يكون في كلامهم أصولٌ غيرُ ملفوظ بها، إلا أنها مع ذلك مقدرة، وهذا واسع في كلامهم كثيراً"[6]، واستدلَّ ابن جني على ذلك -مثلاً- بالفعل (قام)؛ فأصله (قوم) فلم يصرِّح العربُ بذلك، إلا أنهم أجمعوا عليه ضمناً- في زعم ابن جني- ولذلك لا يستنكر الاعتدادُ بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجرِ على ألسنتهم استعماله[7].

ويرى عبابنة أن مثل هذا النمط من البنى لم يستعمل إلا الصيغة المعتلّة، مثل استقال واستقام واستدام، ولا يقال في هذه الأنماط: استقول أو استدوم مثلاً، فهذه الأنماط بنى عميقة للأنماط المعتلة، ولكن البنى العميقة غير مستعملة على الإطلاق،

---

(1) ينظر: الإنصاف 238/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: الأشباه والنظائر 257/1 مرجع سابق.

(3) ينظر: الأصول ص(209) مرجع سابق.

(4) ينظر: شرح المفصل 96/5 مرجع سابق، ارتشاف الضرب 352/1 مرجع سابق.

(5) ينظر:أسرار العربية ص(48) مرجع سابق.

(6) ينظر: المنصف 348/1 مرجع سابق.

(7) ينظر: الخصائص 343/2 مرجع سابق.

فقدّ مرَّت إجبارياً بمجموعة القوانين التحويلية التي لم تسمح لها بالمرور، فظلت أنماطاً افتراضية غير مستعملة[1].

أما ما ورد فيه نمطان استعماليان مسجلان منقولان عن العرب نقلاً صحيحاً، تنطبق عليه فكرة (صراع الأنماط اللغوية) مثل قوله تعالى:(اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (المجادلة/19)، وبه قرأ عمر بن الخطاب[2] نجد أن الفعل (استحوذ) جاء على صورته الأصلية التي تعد الأصل، والقياس في مثل هذا الفعل أن يُعلَّ، أي:استحاذ، وهو ما أطلق عليه ابن جني: الشاذ عن القياس والمطَّرد في الاستعمال. وأمّا ما كان فيه أحد النمطين مفترضاً افتراضاً ذهنياً، ولم يرد به استعمال حيّ، فإنَّ ما ينطبق عليه هو فكرة الأصل والفرع، أو البنية العميقة، والبنية السطحية، لأنه لا يمكن تسجيل صراع بين شيء موجود، وشيء ذهني افتراضي[3].

ومما لا شك فيه تأثُرُ الجوهري بما سبق ذكره اتجاه هذه القضية اللغوية؛ وذلك في معجم الصحاح؛ ولذلك تجد صدىً واسعاً لهذه الظاهرة؛ ومن ذلك ما يلي:

1. يقول: وأصل (إلا) الاستثناء والصفة عارضة، وأصل (غير) الصفة والاستثناء عارض[4].
2. يقول: وقولهم (حتَّام) أصلُه (حتى ما)؛ حذفت ألف (ما) للاستفهام[5].
3. يقول: (حوائج) على غير قياس؛ كأنهم جمعوا (حائجة). وأنكره الأصمعي وقال: هذا مولَّدٌ[6]. قال ابن بري:"إنما أنكره الأصمعي لخروجه عن قياس جمع حاجة، والنحويون يزعمون أنه جمع لواحد لم ينطق به، وهو حائجة،

---

(1) ينظر: علم اللغة المعاصر ص(115-117) لعبابنة، يحيى وآمنة الزعبي، 2005م، إربد، الأردن، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى.

(2) ينظر: البحر المحيط 238/8 مرجع سابق.

(3) ينظر: علم اللغة المعاصر ص(115-117) مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 2017/5 (ألا)، 665/2 (غير) مرجع سابق.

(5) السابق 220/1 (حتت) مرجع سابق.

(6) ينظر: الصحاح 271/1 (حوج) مرجع سابق.

وأنه سمع بعضهم أن حائجة لغة في الحاجة. أما قوله مولد: لأنه جاء في أشعار العرب الفصحاء"[1].

4. يقول: وقال الأخفش: (استحى) بياء واحدة (لغة تميم) وبياءين (لغة أهل الحجاز)، وهو الأصل[2].
5. يقول: (الأخيلُ) طائرٌ؛ وهو ينصرف في النكرة إذا سميت به؛ ومنهم من لا يصرفُه في المعرفة ولا في النكرة ويجعله في الأصل صفة من التَخيُّلِ[3].
6. في حديثه عن الفعل (رأى)؛ يقول:" إذا أمرتَ منه على الأصل قلت: (ارْءَ) وعلى الحذف: (رَأْ)"[4].
7. يقول: "(الدم) أصله: (دمو) (بالتحريك)، وتثنيته: دميان، وبعض العرب يقول: دموان، وقال سيبويه أصله: دَمْيٌ بوزن (فَعْلٌ)، وقال المبرِّد: أصله دَمَيُ (بالتحريك)؛ فالذاهب منه الياء وهو الأصح"[5].
8. يقول عن الفعل (دنا): "أصله (دنو)، فحذفت الواو لاجتماع الساكنين"[6].
9. يقول:" (سراويل) واحدة، وهي أعجميَّةٌ أُعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهي مصروفة في النكرة"[7].
10. يقول:" الاسم مشتق من (سموت)؛ لأنّه تنويه ورفعْةٌ. وتقديره: افْعُ، والذاهب منه الواو؛ لأن جمعه (أسماء)، وتصغيره (سُمَيٌّ)، واختلف ي تقدير أصله؛ فقال بعضُهم: فِعلُ. وقال بعضهم فُعْلٌ"[8].

---

(1) ينظر: لسان العرب 748/1 (حوج) مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 1885/5 (حيا) مرجع سابق.

(3) السابق 1386/4 (خيل) مرجع سابق.

(4) السابق 1873/5 (رأى) مرجع سابق.

(5) السابق 1867/5 (دما) مرجع سابق.

(6) السابق 5/ 1868 (دنا) مرجع سابق.

(7) ينظر: الصحاح 1412/4 (سرل) مرجع سابق.

(8) السابق 1091/5 (سما) مرجع سابق.

11. يقول: (الشيطان) نونه أصلية، وقيل أنها زائدة؛ فإن جعلتها (فيعالاً) من قولهم (تشيطن الرجلُ) صرفته، وإن جعلتَه من (تشيَّط) لم تصرفه؛ لأنه (فعلان)[1].

12. يقول:" (المصائب) أجمعت العرب على همز المصائب، وأصلها الواو، ويجمع على مصاوب، وهو الأصل"[2].

13. يقول:" المعيشة جمعها معايش (بلا همز)، إذا جمعتها على الأصل، وأصلها مَعْيِشَة، وتقديرها (مَفْعِلَة)، والياء متحركة أصلية، فلا تنقلب في الجمع همزة، وإن جمعتها على الفرع همزت وشبهت (مفعلة) (بفَعِيلَة) كما هُمِزَتِ المصائبُ لأن الياء ساكنة، وفي النحويين من يرى الهمز لحناً[3].

14. يقول:" الفم أصلُه: (فوه)، نقصت منه الهاء، فلم تحمل الواوُ الإعرابَ لسكونها فعوض منها الميم"[4].

15. يقول:" الذي اسم مبهم للمذكَّر، وهو مبنيٌّ، معرفة، ولا يتم إلا بصلة وأصله (لِذَي). فأدخل عليه الألف واللام، ولا يجوز أن يُنزعا منه لتنكير"[5].

16. يقول:" (لعلَّ): كلمة شكٍّ، وأصلها(علَّ)، واللام في أوَّلها زائدة"[6].

17. يقول: وقوله تعالى: (لَّكِنَّا هُوَاللَّهُ رَبِّي) (الكهف/38). أصله (لكن أنا)، فحذفت الألف، فالتقت نونان، فجاء بالتشديد لذلك[7].

18. يقول:" (اللهمَّ) معناها: (يا الله)، والميم مشددة في آخره عوض من حرف النداء"[8].

---

(1) ينظر: الصحاح 1725/5 (شطن) مرجع سابق.

(2) السابق 148/1 (صوب) مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 851/3 (عيش) مرجع سابق.

(4) السابق 1623/4 (فم)، 1795/5 (فوه) مرجع سابق.

(5) السابق 1973/5 (لذى) مرجع سابق.

(6) السابق 1477/4 (لعل) مرجع سابق.

(7) السابق 1761/5 (لكن) مرجع سابق.

(8) ينظر: الصحاح 1648/4 (لهم) مرجع سابق.

19. يقول:" (ليس) كلمةُ نفي، وهو فعل ماضٍ، وأصلها (لَيِس) بكسر الياء، فسكنت استثقالاً، ولم تقلب ألفاً؛ لأنها لا تتصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال"[1].

20. يقول عن اسم الله:" وجوز سيبويه أن يكون (لاه) أصل اسم الله تعالى؛ قال الشاعر:

كَحَلْفَةٍ من أبي رَبَاحٍ يَسْمَعُهَا لاَهُهُ الكُبَارُ

أي: إلاهُهُ أدخلت عليه الألف واللام، فجرى مجرى الاسم العلم؛ كالعبَّاس والحسن، إلا أنَّه يخالف الأعلام من حيث كان صفة[2].

21. يقول:" وزعم الخليل أن (مهما) أصلُها (ما)، ضُمَّت إليها (ما) لغواً، وأبدلوا الألف هاء، وقال سيبويه: يجوز أن تكون (مه) (كإذ) ضُمَّ إليها (ما)[3].

22. يقول:" وناس يقولون: إن (منذ) في الأصل كلمتان (من وذا) جُعلتا كلمة واحدة، وهذا القول لا دليل عل صحَّته"[4].

23. يقول:" (هَنٌ) بوزن (أخ)، كلمة كناية، ومعناها شيء، وأصلها (هَنَوٌ) بفتحتين"[5].

24. يقول:" (هلاَّ) أصلها (لا) بنيت مع (هل)، فصار فيها معنى التحضيض"[6].

25. يقول:" (ويكأن)؛ قال الخليل: هي مَفْصولةٌ؛ تقول (وَيْ) ثم تبتدئ؛ فتقول (كأنَّ)، وقال الكسائي: هو (ويك) أدخل عليه (أن)، ومعناه (ألم) [7].

ومن ما سبق من نصوص منقولة من الصحاح تؤكد على اهتمام الجوهري بقضية الأصل والفرع في مسائل لغوية كثيرة.

---

(1) ينظر: الصحاح 822/2 (ليس) مرجع سابق.

(2) السابق 1798/5 (ليه) مرجع سابق.

(3) السابق 5025/5 (ما) مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 497/2 (منذ) مرجع سابق.

(5) السابق 2010/5 (هنو) مرجع سابق.

(6) السابق 2028/5 (هلا) مرجع سابق.

(7) السابق 2007/5 (وى) مرجع سابق.

2.3.4 الضرورة الشعرية:

لقد اعتمد النحاةُ كثيراً بل عوّلوا على الشعر العربي في بناء قواعد النحو العربي، وجعلوه الأساس الأول في هذا الشأن، بل قدَّموه على الاستشهاد بالقرآن الكريم؛ وذلك لأن الشواهد تُنْتَزَعُ من الشعر[1]؛ فالشاعر عندهم هو صاحب الحجة"[2]؛ وذلك لأن الأشعار أكثر، والمعاني فيها أغزر؛ ولا تجد الكلام المنثور في كلامهم إلا يسيراً، ولو كثُر فإنه لم ينقل عنهم، بل المنقول عنهم هو الشعر فأودعوا أشعارهم كل المعاني؛ كما قال تعالى:(أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ) (الشعراء/225)، فكان الشعر الأكثر والكلام المنثور بالنسبة إليه قطرة من بحر، ولهذا صارت المعاني كلها مودعة في الأشعار، وحيث كانت بهذه الصورة فكان حثيّ على حفظها[3].

ومن المعروف أنَّ الشاعر العربيَّ مقيَّدٌ في شعره بالوزن والقافية، وفي سبيل المحافظة عليهما قد يخالف القواعد النحويّة والصرفيّة، وقد تعرض العلماء والنحاة لدراسة هذه الظاهرة وسمَّوها (الضرورة الشعرية) ووضعوا فيها المؤلَّفات والكتب التي تدرسها وتحدد ضوابطها ومسائلها وشواهدها.

وأجاز النحاةُ للشعراء الخروج على القياس للضرورة الشعرية، وعن ذلك يقول سيبويه:" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام؛ لأنه ليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظُ واحداً والمعنى الجمع، حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يُستَعمَلُ في الكلام"[4].

ولخص السيوطي موقف النحاة من الضرورة الشعرية قائلاً:" إنَّ الجمهور من النحاة يذهبون إلى أنَّ الضرورة الشعرية: هي ما وقع في الشعر ممَّا لا يقع في

---

(1) ينظر: الإمتاع والمؤانسة 36/2 لأبي حيان، التوحيدي، 1969م، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزبن لجنة الترجمة والنشر، الطبعة الأولى.

(2) ينظر: الصناعتين ص(104) لأبي هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، دت ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

(3) ينظر: المثل السائر 109/1 مرجع سابق.

(4) ينظر: الكتاب 8/1 مرجع سابق.

النثر؛ سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا"[1]؛ وذلك لأنّ الشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما تُحرَّف الكلم عن أبنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغته لأجله[2].

وحدث خلافٌ حول قَبُول الضرورة الشعرية، والجمهور على جوازها في الشعر دون النثر، وحصروها في ما سمع عن العرب في هذا الشأن، ولكن بعض النحاة واللغويين وسَّعوا مدلول الضرورة وأطلقوها دون قيد لتوجيه اللغة، وذلك لأنَّهم يرون أن ضرورة الشعر ليست من باب الخطأ، كما يظن بعض الناس أنّها على وفق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التي سَمَّوها قاعدة عامة، أو تجيء على وفق مستوى لغوي معيَّن، وهذا كلّه صحيح في بابه، ويعتدُّ به في بابه كذلك، وهذا يعني بالضرورة أن له أصلاً واقعياً في الحال أو في الماضي[3]. ولقد تابع الجوهري النحاة في مذهبهم بالأخذ بالضرورة الشعرية، ورصد في الصحاح كثيراً من شواهدها وصورها؛ وذلك على النحو التالي:

1. عند حديثه عن (أمْسِ)؛ يقول: وقال سيبويه: فقد جاء في ضرورة الشعر (مُذْ أمسَ) بالفتح[4].
2. يقول: وأمَّا قولُ أبي الخرق الطُّهوي، وهو من أبيات الكتاب:

يقولُ الْخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطقاً إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

قال الأخفش: أراد الذي يُجدَّعُ؛ كما تقول: هو اليضربُك. وقال ابن السرَّاج: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الشعر[5].

3. يقول عن (اسم):" وألفه ألفُ وصل، وربَّما قطعها الشاعر للضرورة، وجمع الأسماء (أسام)"[6].

---

(1) ينظر: الاقتراح ص(12) مرجع سابق.

(2) ينظر: الخصائص 188/3 مرجع سابق.

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة 115/2 لكمال بشر، 1969م، ط دار المعارف القاهرة عام .

(4) ينظر: الصحاح 766/2 (أمس) مرجع سابق.

(5) السابق995/3 (جدع) مرجع سابق.

(6) السابق 1901/5 (سما) مرجع سابق.

4. يقول:" (وشآمي) أيضاً حكاه سيبويه، ولا تقل شأمُ، وما جاء في ضرورة الشعر فمحمولٌ على أنه اقتصر من النسبة على ذلك البلد"[1].

5. احتج عند حديثه عن (كلتا) بقول الفرَّاء: واحتج بقول الشاعر:

في كلتِ رجْلَيها سُلامَي واحده

أي: في إحدى رجليها، وهذا القولُ ضعيفٌ عند أهل البصرة، والألف في الشعر محذوفةٌ للضرورة وقدر أنّها زائدة[2].

6. يقول:" وقولهم: (لاهمَّ واللَّهُمَّ) الميم بدل من حرف النداء. وربما جمع بين البدل والمبدل منه في ضرورة الشعر؛ كقوله:

غَفَرْتَ أو عذَّبتَ يااللَّهما

لأنّ للّشاعر أن يردّ الشيء إلى أصله[3].

7. يقول:" وقولهم: دَعْ ذا؛ أي: اتركه، وأصله: ودَعَ، وقد أميت ماضيه؛ فلا يقال: ودعه، وإنما يقال: تركه، ولا وادع ولكن تارك، وربَّما جاء في ضرورة الشعر وَدَعَهُ فهو موْدُوعٌ، على الأصل[4].

3.3.4 التضمين:

التضمينُ من الظواهر اللُّغويةُ المشهورةُ، وهي إحدى سمات العربية، ودليل من دلائل سعتها ومرونتها، وحسن تصرفها، ودربٌ من دروب اختصارها، ولقد اهتم العلماءُ بها وبشواهدها، وتابعهم الجوهري في ذلك:

التضمينُ في اللُّغة له عدَّة معانٍ؛ منها: جعل الشيء في باطن شيء آخر وإيداعه إياه؛ يقال: ضَمَّنَ فلانٌ ماله خزانته، فتضمنته هي؛ فالمال مضمَّنٌ، والخزانة مضمَّن فيها، وهي أيضاً متضمَّنة والمال متضمَّنٌ[5]، وفي الصحاح للجوهري: ضمَّنه

---

(1) السابق 1588/4 (شأم) مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 1969/5 (كلى) مرجع سابق.

(3) السابق 1798/5 (ليه) مرجع سابق.

(4) السابق 1073/3 (ودع) مرجع سابق.

(5) ينظر: لسان العرب (ضمن) مرجع سابق.

الشيء تضميناً فتضمنه عنه مثل غرَّمه، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه[1].

التضمين اصطلاحاً: لقد قدَّم العلماءُ للتضمين عدَّة تعريفات ؛ منها: إشراب لفظٍ آخر، وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدي معنى الكلمتين[2].

وينقل السيوطي عن الزمخشري قوله: "إن الغرض من التضمين إعطاءُ مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد"[3]، ويدور التضمين في فلك الأفعال وما يعمل عملها والحروف[4]، وعن كيفية حدوث التضمينُ يحدثنا ابن جني قائلاً:" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف آخر؛ فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفيين موقع صاحبه؛ إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه[5].

وأطلق عليها الحموز الإحلال إذ يقول:" الإحلال يكمُنُ في وَضْعِ عنصر مَوْضِعَ آخر في التَّركيب اللّغويّ على أن يتضمَّن معنى ذلك العُنصر المحذوف، ومعنى آخر جديداً، كما في إقامة الصفة مقام الموصوف"[6].

وقد شدّد العلماء على أهمية هذه الظاهرة؛ فهي عندهم من مذاهب العربية؛ وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام، فأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يؤثر عليه[7]؛ وكذلك فالتضمين وجد في اللغة من هذا الفنِّ شيئاً كثير يخاطب به؛ ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً[8]؛ وذلك لأنه فصل في العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس به[9].

---

(1) ينظر: الصحاح 1729/5 (ضمن) مرجع سابق.

(2) ينظر: مغني اللبيب 791/2 مرجع سابق، حاشية الصبان 95/2 مرجع سابق.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر 31/1 مرجع سابق.

(4) السابق 571/1 مرجع سابق.

(5) ينظر: الخصائص 308/2 مرجع سابق.

(6) ينظر: الكوفيون في النحو والصرف ص(196) مرجع سابق.

(7) ينظر: المحتسب 52/1 مرجع سابق، مغني اللبيب 906/2 مرجع سابق.

(8) ينظر: الخصائص 310/2 مرجع سابق.

(9) السابق الصفحة نفسها.

ونال هذا الموضوعُ اهتمام الجوهري في الصحاح. ومن ذلك:

1. يقول:" وقد تكون (إلا) عاطفة (كالواو)؛ كقول الشاعر:

وأرى لها داراً بأغدِرَةِ السـْـ سـِيدانِ لم يَدْرُسْ لها رَسْمٌ

إلاَّ رَمَاداً هَامِداً دَفَعَتْ عنه الرياحَ خَوَالِدٌ سُحْمُ

يريد: أرى داراً ورماداً[1].

2. عند حديثه عن (أو) يقول:" وقد يكون بمعنى (إلى أنْ)، تقول: لأَضْـرِبَنَّهُ أو يتوبَ وقد يكون بمعنى (بلْ) في توسع الكلام؛ قال الشاعر[2]:

بَدَتْ مثل قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُحَى وصُورتها أو أَنْتِ في العين أَمْلَحُ

يريد: بل أنت أملح، وقوله تعالى:(**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**) (الصـافات/147)؛ بمعنى بل يزيدون[3].

3. عند حديثه عن (بل) يقول: وربَّما وضعوه موضع (رُبَّ)؛ كقول الراجز:

بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بعد مَهْمَهِ

يعني: ربَّ مهمه، كما يُوضع الحرف موضع الحرف اتساعاً، وقوله تعالى:(**بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ**) (ص/2)، قال الأخفش عن بعضهم: إن (بل) هنـا بمعنـى (إن)؛ فلذلك صار القسم عليها[4].

4. عند حديثه عن (عن) يقول: وتقع (من) موقعها..، وقد توضع (عن) موضـع (بعد) قال:

لَقِحَتْ حربُ وَائِلٍ عَنْ حِيَالِ

أي: بعد حيال[5]، وربما وضعت موضع (على) قال[6]:

---

(1) ينظر: الصحاح 2017/5 (ألا) مرجع سابق.

(2) البيت لرؤبة على بحر الرجز.

(3) ينظر: الصحاح 1817/5 (أو) مرجع سابق.

(4) ينظر: الصحاح 1346/4 (بلل) مرجع سابق.

(5) السابق 1739/5 (عنن) مرجع سابق.

(6) البيت سبق تخريجه.

لاَهِ ابنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّيْ ولا أنتَ دَيَّانِيْ فتَخْزُوْنِي

5. يقول:" وقد يكون (في) بمعنى (على)؛ كقوله تعالى: (ولأصلبنكم في جذوع النخل) (طه/71)، وزعم يونس أن العرب تقول: نزلت في أبيك؛ يريدون عليه، وربما استعمل بمعنى الباء"[1].

6. عند حديثه عن (قد):" وقد يكون (قد) بمعنى (ربَّما)، قال الشاعر[2]:

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنامِلُهُ كأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بفِرْصَادِ"

7. يقول الجوهري عن (ليت):" وحكى النحويون أن بعض العرب يستعملها استعمال (وجدت)، ويجريها مجرى الفعل المتعدِّي إلى مفعولين؛ فيقول: ليت زيداً شاخصاً؛ فيكون قول الشاعر[3]:

يا لَيتَ أيامَ الصِبَا رواجِعَا

على هذه اللغة"[4].

8. ويقول عن (إلا):" وقد يوصف (بإلا)؛ فإن وصفتَ بها جعلتها وما بعدها في موضع (غير)، وأتبعت الاسم بعدها ما قبلها في الإعراب؛ فقلت: جاءني في القوم إلا زيد؛ كقوله تعالى:(لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (الأنبياء/22) وقول عمرو بن معد يكرب[5]:

وكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوه لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاَّ الفرقدانِ

كأنه قال: غير الفرقدين، وأصل (إلاَّ) الاستثناء، والصفة عارضة، وأصل (غير) الصفة والاستثناء عارض"[6].

---

(1) ينظر:الصحاح 1956/5 (فى) مرجع سابق.

(2) البيت سبق تخريجه، ينظر: الصحاح 455/2 (قدد) مرجع سابق.

(3) البيت سبق تخريجه.

(4) ينظر: الصحاح 235/1 (ليت) مرجع سابق.

(5) البيت سبق تخريجه.

(6) ينظر: الصحاح 2017/5 (ألا) مرجع سابق.

4.3.4 كثرة الاستعمال:

نجد العلماءَ يعتدُّون بما كثُر استعمالُه وكثيراً قولهم:" وهذا مما اصطلحت عليه العربُ لكثرة الاستعمال"[1]. وذلك لأنّ الشيء "إذا فشا في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه"[2]. وذلك " لأنه كَثُر في استعمالهم فخفَّ على ألسنتهم، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره"[3]؛ لأنه إذا اطَّرد هذا في كلامهم وكثُر على ألسنتهم وفي استعمالهم تجاوزوه واتسعوا فيه[4]. فنجد العلماء غالباً يقولون: "وإنما حُذفت لكثرة الاستعمال"[5].

وهناك العديدُ من الأمثلة في المؤلفات اللغوية والنحوية تؤكد اعتداد النحاة بكثرة الاستعمال. وأسوقُ هنا بعض الأمثلة منها قول ابن جني:" وإذا كان (أل) عند الخليل حرفاً واحداً؛ فقد كان ينبغي أن تكون همزته مقطوعة ثابتة كقاف (قد) وباء (بل)، إلا أنّه لما كثر استعمالهم لهذه الحروف عرف موضعه، فحذفت همزته، كما حذفوا (لم يك) ولا أدر ولم أبل"[6].

كما يرى ابنُ جنِّي أن (الهمزة واللام) من حيث اطِّراد الحذف في هذه الهمزة لكثرة استعمالهم لها فُقِدت في الوصل من اللفظ، وثبتت اللام وحدها، صارت كأنها هي حرفُ التعريف وحدها، وصارت الهمزة كأنَّها ليست من أصل حرف التعريف لحذفها في أكثر الأحوال[7].

---

(1) ينظر: الجمل في النحو 2266/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: الخصائص 162/1 مرجع سابق.

(3) ينظر: أسرار العربية 211/1 مرجع سابق، المفصل 60/1 مرجع سابق.

(4) ينظر: الخصائص 227/3 مرجع سابق، اللمع 185/1 مرجع سابق.

(5) ينظر: التبيان للعكبري 122/1 مرجع سابق، الإنصاف 224/1-225 مرجع سابق.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب 334/1 مرجع سابق.

(7) السابق 342/1 مرجع سابق.

"ولكثرة الاستعمال أثرٌ بيِّنٌ في لجوء العرب إلى تخفيف ما يكثُر استعمالهُ ويشيعُ، والتَّصرف فيه ليصيرَ سهلاً في النُّطق، وهي علَّةٌ تنبعُ من النَّظر في الشَّواهد اللغويَّة، وهي بعيدة عن المنطق، والافتراض، والتَّخمين، والتَّخيل"[1].

وكثرةُ الاستعمال -مثلاً- من التراكيب المشهورة لدى الأنباري، فتراه يقول: "إنما حذفت اللام من (لعل) كثيراً في أشعارهم لكثرتها في استعمالهم[2]، كما يقول: "وشهرته في استعمالهم تغني عن الإسهاب والتطويل بالشواهد"[3]، وتجد لديه العبارة المشهورة كثيراً:" والحذف لكثرة الاستعمال كثيرٌ في كلامهم"[4]، فمما سبق لدى ابن جني والأنباري – كتمثيل لا حصر – يؤكد لنا اهتمام النحاة بهذه الظاهرة لإيمانهم بأهميتها ودورها.

تابع الجوهري اللغويين والنحاة في الاهتمام بهذه الظاهرة؛ ولذلك ظهر هذا التركيب جلياً في الصحاح؛ ومن ذلك:

1. يقول:" الاتخاذ: (افتعال) من الأخْذُ إلاَّ أنَّه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لمَّا كثر استعماله على لفظ الافتعال توهَّموا التاء أصليَّة، فبنوا منه (فَعِلَ) يَفْعَلُ فقالوا (تخذ)"[5].
2. يقول:" (وآيمن الله): هي همزةُ وصل، وهي مفتوحة، قال: ولا يجوز أيضاً أن يكون ذلك لكثرة الاستعمال؛ لأنّ ذلك يوجب أن تقطع الهمزة أيضاً في غير هذا مما يكثر استعمالُهم له، فعلمنا أنّ ذلك لمعنى اختصت به ليس في غيرها"[6].

---

(1) ينظر: الكوفيون في النحو والصرف ص(140) مرجع سابق.

(2) ينظر: الإنصاف 224/1 مرجع سابق.

(3) ينظر: الإنصاف 260/1، 347، 809/2 مرجع سابق.

(4) ينظر: الإنصاف 809/2 مرجع سابق، التبيان للعكبري 122/1 مرجع سابق.

(5) ينظر: الصحاح 487/2 (أخذ) مرجع سابق.

(6) السابق 1781/5 (أله) مرجع سابق.

3. يقول:" وإذا قالوا: لم أبل، حذفوا الألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما حذفوا الياء من قولهم: لا أدْرِ"[1]. قال ابن بري لم يحذف الألف من قولهم لم أبل تخفيفاً وإنما حذفت لالتقاء الساكنين[2].
4. يقول:" ويقولون: (لا أدر): بحذف الياء تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما قالوا: لم أُبَلْ ولم يَكُ"[3].
5. يقول:" ويقال: رأى في الفقه رأياً، وقد تركت العرب الهمز في مستقبله لكثرته في كلامهم[4].
6. يقول:" (وإنَّي وإنَّني) بمعنىً، وكذا (كأنِّي وكأنَّني)، (ولكنِّي ولكنَّني)؛ لأنّه كثر في استعمالهم لهذه الحروف، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوا النون التي تلي الياء، وكذا (لعلِّي ولعلَّني)؛ لأنّ اللام قريبة من النون"[5].
7. يقول:" ويقال: اسْتَحيْتُ (بياء واحدة)، وأصلُه استحيَيْتُ فأعلُّوا الياء الأولى وألقوا حركتها على الحاء؛ فقالوا: اسْتَحَيْتُ لمَّا كَثُرَ في كلامهم. وقال الأخفشُ: استحي بياء واحدة (لغة تميم)، وبياءين (لغة أهل الحجاز)، وهو الأصل. وإنما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة، كما قالوا: (لا أدرِ في لا أدري)[6]، وقوله تعالى:(وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ) (الأعراف/141)، وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا) (بقرة/26)

فمما سبق يتَّضحُ اهتمام الجوهري بظاهرة كثرة الاستعمال، وأهميتها، ودورها في الدرس اللغوي بعامة والنحوي بخاصة.

---

(1) السابق 1825/5 (بلا) مرجع سابق، سر صناعة الإعراب 334/1 مرجع سابق.
(2) ينظر: لسان العرب 266/1 (بلا) مرجع سابق.
(3) ينظر: الصحاح 1864/5 (درى) مرجع سابق.
(4) السابق 1873/5 (رأى) مرجع سابق.
(5) السابق 1675/5 (أنن) مرجع سابق.
(6) ينظر: الصحاح 1854/5-1855 (حيا) مرجع سابق.

5.3.4 التخفيف:

من الظواهر اللغوية التي لاحظها العلماءُ في اللسان العربي؛ فاللغةُ العربيةُ لغةُ إيجاز واختصارٍ، ويرغبُ العربيُّ في جعل مفردات اللغة تسيل على لسانه بخفة ويسر، بعيداً عن الثِّقَل والتعقيد، ولذلك نجد العلماء يؤكدون على التخفيف في الدرس اللغوي؛ فمثلاً سيبويه يقول في مواضع كثيرة في كتابه:" الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة"[1]، وكذلك قوله:" الواو والياء أثقل عليهم من الألف"[2].

"وهذه العلة تنبع من طبيعة اللّغة، ويتناولها النُّحاة العرب على وفْقِ أذواقهم، وقرائحهم وطبائعهم من خلال الشّواهد الّتي حَرَصُوا على استقرائها، وتبيّن ما فيها من ثقل"[3].

"واللغة عندما تتغيّر، فإنَّها تتغير تبعاً لطبيعتها البراغماتية، دون أن تستشير أحداً من أبنائها، أو عالماً من علمائها"[4]. والذي يؤيد هذا وصف صوت (الهمزة) الذي يعدّ من أصعب الأصوات، وأبعدها عن الخفة، وأكثرها انتشاراً بين الناس.

و تابع النحاةُ دراسة هذه الظاهرة ورصدوها عند العرب، وقسَّم العلماءُ التخفيف، فجعلوا منه: التخفيف القياسي[5]، ومنه السماعي، وكذلك سَمَّوْا بعضه شواذاً، ومن أمثلة ذلك: وقالوا: هين وهينون، ولين ولينون؛ لأن أصله (فيعل)، ولكنّه خُفف وحذف منه"[6]، وكذلك قول سيبويه:" وسمعتُ بعضَ العرب يقول: بِيْسَ فلا يُحقِّق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، كما قالوا: (شَهِدَ)؛ فخففوا وتركوا الشينَ على الأصل[7].

---

(1) ينظر: الكتاب 167/4، 188 مرجع سابق.

(2) السابق 167/4 مرجع سابق.

(3) ينظر: الكوفيون في النحو والصرف ص(143) مرجع سابق.

(4) ينظر: علم اللغة المعاصر ص(139) مرجع سابق.

(5) ينظر: الخصائص 142/3 مرجع سابق.

(6) ينظر: الكتاب 642/3 مرجع سابق.

(7) السابق 109/4 مرجع سابق.

وتابع العلماءُ هذا الموق من التخفيف؛ ولذلك يقول الزمخشري:" ولكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه، وتوَّخوْا ضروباً من التخفيف"[1].

وتابع الجوهري في معجمه (الصحاح) من سبقه من العلماء، فيرى أن التخفيف ضد التثقيل، واستخفَّه ضدُّ استثقله"[2].وساق الجوهري بعض شواهد التخفيف، وذلك على النحو التالي:

يقول:" الإبِلُ لا واحد له من لفظها، وهي مؤنَّثةٌ؛ لأن أسماءَ الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين؛ فالتأنيثُ لازمٌ، وربما قالوا: إبْلُ (يسكّنون الباء) للتخفيف"[3]، ويقول أيضاً:" (الأخذُ) الأمر منه (خُذْ): وأصله (أُؤخُذْ)، إلا أنَّهم استثقلوا الهمزتين؛ فحذفوهما تخفيفاً، وكذلك القول في الأمر من أكل وأمر وأشباه ذلك"[4].

ويرتبط التخفيفُ بكثرة الاستعمال، ويؤكِّدُ الجوهري على هذا الرابط العضوي، ومن ذلك قوله:" وإذا قالوا: لم أَبَلْ؛ حذفوا الألف تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما حذفوا الياء من قولهم: لا أَدْرِ"[5]. ويقول:" يقولون: لا أدر (بحذف الياء) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما قالوا: لم أُبَلْ ولم يَكُ"[6]. ويقول:" وقولهم: لم يكُ. أصله لم يكونُ؛ التقى ساكنان فحذفت الواو فبقى (لم يكن)، فلمَّا كثُر استعمالها حذفوا النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال"[7].

منه قوله:" (النَشَاسْتَجُ) فارسيٌّ معرَّبٌ حُذف شطره تخفيفاً، كما قالوا للمنازل: منا"[8]. ومنه عنده قولهم: (حَتَّامَ)، وأصله (حتَّى ما)، حذفت ألف (ما) الاستفهام

---

(1) ينظر: المفصل 482/1 مرجع سابق.

(2) ينظر: الصحاح 1117/3 (خفف) مرجع سابق.

(3) السابق 1329/4 (أبل) مرجع سابق.

(4) السابق 487/2 (أخذ) مرجع سابق.

(5) ينظر: الصحاح 1825 (بلا) مرجع سابق.

(6) السابق 1864 (درى) مرجع سابق.

(7) السابق 1756/5 (كون) مرجع سابق.

(8) ينظر: الصحاح 1992/5 (نشا) مرجع سابق.

تخفيفاً، وكذا الكلام في قوله تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ (الحجر/54)، وقوله تعالى:﴿ فِيمَا كُنتُمْ﴾ (آل عمران/55)، وقوله تعالى:﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾ (النبأ/1)[1].

وذكر الجوهري بعضَ شواهد التخفيف الشاذِّ متابعاً من سبقه في هذا الحكم؛ ومن ذلك قوله: ظَلِلْتُ أعمل كذا (بالكسر) ظُلُولاً (بالضم)، ومنه قوله تعالى:﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ (الواقعة/65) وهو من شواذ التخفيف[2]، ويقول: ربما قالوا: (مِسْتُ) الشيء؛ يحذفون منه السين الأولى؛ ويحوّلون كسرتَها إلى الميم، ومنهم من لا يحوّل ويترك الميم على حالها مفتوحة. وهو مثل قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ (الواقعة/65)، يكسر ويفتح، وأصله (ظللتم)، وهو من شواذ التخفيف[3].

ومما سبق اتَّضح لنا أنَّ الجوهري قد أكثر من التعليل، على الرغم من أنَّ هذا الأمر ليس عماد المعجم العربي، وإنما هو من أركان القياس النحوي: ثاني أهم أصول النحو العربي. ويُلحظ أنَّ الجوهري قد تابع النحاة في ذلك الأمر، ولكن يُحسب له بُعده عن التعقيد والخلافات التي طغت على بعض كُتُب النحو لدى تعليلها لما سبق من الشواهد. ويلحظ أيضاً تركيزَ الجوهري على العلل التعليمية والقياسية، وبُعْده الواضح عن العلل الجدلية والفلسفية التي لا طائل من ورائها، ورفضها كثير من العلماء[4]، وهذا هو سبب إفرادي فصلاً عن العلل النحويّة عند الجوهري.

---

(1) ينظر: الصحاح 220/1 (حتت) مرجع سابق.

(2) السابق 1433/4 (ظلل) مرجع سابق.

(3) ينظر: الصحاح 823/2-824 (مسس) مرجع سابق.

(4) ينظر: الرد على النحاة ص(24) مرجع سابق.

4.4 الخاتمة

انْتَهَى بيَ البَحْثُ إلى عدَّةِ نَتَائِجَ يُمْكِنُ إجْمَالُهَا فيما يلي:

لوحظ من خلال دراسة المواقف النحوية والتوجيهات النحوية لقضايا الصحاح ثقافة الجوهري الغزيرة وسعة اطلاعه، فكان العارف بمذاهب النحو ومناهج كل مذهب وعلمائه وآرائهم على اختلافها، وكان المطلع واسع الاطلاع على لهجات العرب على اختلاف قبائلهم وبيئاتهم ونواحي سكنهم، وكان العالم بشعراء العرب وبالأشعار ورواياتها، والآيات ومضامينها ومواضع الشواهد النحوية فيها.

وبينت الدراسة أن الجوهري يميل إلى المذهب الكوفي بشكل أوضح منه إلى المذهب البصري، وتمثل ذلك في موقفه من علماء المذهبين، وفي موقفه من القضايا الخلافية بينهما، وفي تركيبه لإيراد أراء كل من المذهبين، وفي هذه الحالات كلها كان الأمر لصالح النحاة من أهل الكوفة بشكل لافت للانتباه.

وبعيداً عن مذهبه النحوي كانت موضوعية الجوهري علامة تميز بها منهجه النحوي الذي اتبعه في توجيه قضاياه النحوية، إلى جانب قدر كبير من الأمانة العلمية التي تجلت في سلامة النقل ونسبة الآراء إلى أصحابها.

أما في شواهد الحديث الشريف لم يخرج الجوهري عن موقف القسم الأكبر من علماء النحو الأوائل في الاحتجاج بشواهد الحديث لشريف، فلم يتعد مجمل ما احتج به الجوهري في معجم الصحاح كله في موضوعات النحو العربي أربعة أحاديث جاءت في موضوعات أقرب إلى الاستعمال اللغوي منها إلى التركيب النحوي.

وما لفت الانتباه أيضاً أن للجوهري أسلوبه في التعامل مع قضاياه النحوية فكان يعالجها بنقل توجيه العلماء لموضوعاتها النحوية ثم يتبع ذلك أحياناً بتحليله الخاص لهذا التوجيه، مؤيداً تارة، ومحايداً أخرى، ومنتقداً أو معترضاً تارة ثالثة، ولم يفقد الجوهري زمام المبادرة بل عمد في كثير من المناسبات إلى القيام بنفسه بتوجيه الحكم الإعرابي في القضية النحوية، بل أكثر من ذلك كان يصدر رأيه على توجيهات علماء النحو على بعض القضايا فيثني على بعضها وينتقد بعضها الآخر معتمداً في هذا وذلك على الدليل اللغوي والبرهان النحوي.

ولم يتبع الجوهري منهجاً واضحاً في تعليلاته النحوية غير أنه كان أبعد عن المغالاة والمماحكة في سوق التعليلات، فجاءت تعليلاته في معظمها موضوعية لغوية بعيداً عن الفلسفة وتعقيدات المنطق.

ولوحظ أن الغالبية العظمى في شواهد القراءات لم يقدِّم الجوهري لأصحابها أو لنوعها صحيحة أو شاذة أو متواترة، ولوحظ أن أغلب ما جاء به إسماعيل بن حماد منها جاء شاذاً لا يعتد به عند علماء البصرة.

وتمسك الجوهري بأصول النحو العربيّ، إذ اهتم بموارد السماع، كما اهتم بالقياس وبنى كثيراً من قواعده عليه، فقاس على المسموع من الكلام العربي، وأخذ بالإجماع، وكان موقفه منه واضحاً، وبنى قواعده عليه شأنه في ذلك شأن النّحاة الآخرين.

ولا بد من الإشارة إلى أن الجوهري وإن وفق في بعض آرائه النحوية فإنه لم يوفق فيها كلها فقد اعترى بعض آرائه الضعف والتشكيك، واعترى بعضها مخالفة جمهور النحاة، والانفراد بالرأي مستقلاً عن غيره من آراء كثير من النحاة، مما يجعل هذه الآراء عرضة للنقد والاعتراض من بعض العلماء الذين عاصروا الجوهري أو الذين جاؤوا بعده.

المراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد، 1383هـ - **النهاية في غريب الحديث والأثر** - تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناجي، دار إحياء التراث العربي، والمكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن الأثير، المبارك بن محمد، دت - **المثل السائر** - ط نهضة مصر، القاهرة.

ابن الجزري، محمد، دت - **النشر في القراءات العشر** - تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن بري، عبد الله، 1980م - **التنبيه والإيضاح** - تحقيق مصطفى حجازي، نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

ابن جني، عثمان، 1368هـ - **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**- تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النّجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في الجمهورية العربيّة المتحدة. القاهرة.

ابن جني، عثمان، 1372هـ - **الخصائص**- تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن جني، عثمان، 1373هـ - **المنصف** - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى.

ابن جني، عثمان، 1979م - **اللمع في العربيّة** - تحقيق حسين محمد شرف. عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى.

ابن جني، عثمان، 1985م - **سرّ صناعة الإعراب** - دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى.

ابن حجر، شهاب الدين، 1987م - **لسان الميزان** - اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن خالوية، الحسين بن أحمد، دت، **مختصر في شواذ القراءات**، نشر: برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

ابن خلدون، عمر بن أحمد، 1962م - **المقدمة** - تحقيق عبد الواحد وافي، مطبعة الشعب، القاهرة .

ابن دريد، محمد بن الحسن،1987م - **جمهرة اللغة** - حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملاين، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، 1987م - **إصلاح المنطق** - شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى.

ابن سلام، أبو عبيد الحافظ، 1980- **الأمثال** - تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق بيروت، الطبعة الأولى.

ابن سيدة، علي بن إسماعيل، 1377هـ - **المحكم** - تحقيق مصطفى السقا، حسين نصار، عبد الستار فراج، عائشة عبد الرحمن، شركة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي، مصر.

ابن سيدة، علي بن إسماعيل، 1398هـ - **المخصص** - دار الفكر، بيروت.

ابن الصلت، أميّة بن عبد العزيز الأندلسي الداني، 1934م - **ديوان أمية بن الصلت** - جمع بشير يمّوت، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن عبدربه، أحمد بن محمد، 1983 - **العقد الفريد** - شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته ورتّب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربيّ بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، 1391هـ - **المقرب**- تحقيق عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى .

ابن عصفور، علي بن مؤمن، 1403هـ - **ضرائر الشعر**- تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، 1979م - **الممتع في التصريف**- تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، 1999م – **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** – ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أحمد، 1991م – **مقاييس اللغة** – تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أحمد، 1382هـ – **الصاحبي** – تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت.

ابن فارس، أحمد، 1985م – **مجمل اللغة** – تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى.

ابن قاضي، تقي الدين، 1974 – **طبقات النحاة واللغويين** – تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، 1982م – **أدب الكاتب** – حققه وعلق على حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، 1393هـ – تأويل مشكل القرآن – تحقيق أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن قيم الجوزيّة، شمس الدين، 2004م – **إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك** – تحقيق محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن مالك، جمال الدين محمد، 1387هـ – **التسهيل** – تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة.

ابن مالك، جمال الدين محمد، دت – **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** – تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.

ابن مالك، جمال الدين محمد،1990م – **شرح التسهيل** – تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن مجاهد، أحمد، 1400هـ – **السبعة في القراءات** – تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن مضاء الأندلسي، أحمد بن عبد الرحمن، 1982م – **الرد على النحاة** – تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، 1988، – **لسان العرب** – قدم له الشيخ عبد الله العلايلي، دار الجيل، بيروت.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، 1963م – **شرح قطر الندى وبل الصدى**– تحقيق محمد محي الدين، المكتبة التجارية الكبرى.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، 1979م – **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**– تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة .

ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، 1986م – **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** – تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحيّ، المكتبة العربية بيروت، الطبعة الأولى.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، 1987م – **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** – تحقيق محي الدين عبد الحميد، بيروت، صيدا المكتبة العصريّة.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، دت – **شرح شذور الذهب** – رتّبه وعلَّق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر دار الكتب العربيَّة.

ابن يعيش النّحويّ، موفّق الدين، 1985م – **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي** – تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.

ابن يعيش النّحويّ، موفّق الدين، دت – **شرح المفصل** – عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبِّي، القاهرة.

أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، 1984م – **ارتشاف الضرب من لسان العرب**– تحقيق مصطفى النمّاس، النسر الذهبي، القاهرة، الطبعة الأولى.

أبو حيان، التوحيدي، 1969م – **الإمتاع والمؤانسة** – تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين لجنة الترجمة والنشر، الطبعة الأولى.

أبو حيّان، محمد بن يوسف الغرناطي 1412هـ – **البحر المحيط** – عرفان العشا حسونة، وصدقي محمد جميل، دار الفكر بيروت.

أبو حيّان، محمد بن يوسف الغرناطي، 1986م – **تذكرة النحاة** – تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

أبو عبيدة، معمر، 1374هـ – **مجاز القرآن** – تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

أبو علي الشلوبيين، عمر بن محمد الأزدي، 1981م – **التوطئة** – دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع،مؤسسة الصباح، الكويت .

أبو علي القيسي، الحسن بن عبدالله ، 1987م – **إيضاح شواهد الإيضاح** – تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، دت – **الصناعتين** – تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

الأخطل، مالك بن غياث بن غوث، 1992– **ديوان الأخطل**– شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، 1405هـ – **معاني القرآن** – تحقيق عبد الأمير محمد أمين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

الإربلي، علاء الدين، 1991م – **جواهر الأدب** – صنعه إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى.

الأزهري، محمد بن أحمد، 1964م – **تهذيب اللغة** – تحقيق عبد السلام هارون. مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الأنباء والنشر، الطبعة الأولى.

الأزهريّ، خالد بن عبد الله ، دت – **شرح التصريح على التوضيح** – وبهامشه حاشية يس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

الأستراباذي، 1405هـ – **شرح الكافية** – دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأستراباذي، محمد بن الحسن، 1395هـ – **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده** – تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الأشموني، علي بن محمد، 1955م – **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** المُسمَّى" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، الطبعة الأولى.

الأصفهاني، علي بن الحسين، 1905م – **الأغاني** – دار الكتب المصرية، القاهرة.

الأعشى، ميمون بن قيس، 1983م – **ديوان الأعشى**– شرح وتعليق محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة.

امرىء القيس، 1958م – **ديوان امرىء القيس** – تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى.

الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، 1956م – **الإغراب في جدل الإعراب**، ، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دمشق.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، 1956م – **لمع الأدلة**– تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، 1975م – **أسرار العربية** – تحقيق محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، دت – **الإنصاف في مسائل الخلاف** – ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

الأنصاريّ، حسان بن ثابت، 1977م – **ديوان حسان بن ثابت** – تحقيق سيّد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر.

الأنصاريّ، كعب بن مالك، 1966م – **ديوان كعب بن مالك** – دراسة وتحقيق سامي مكيّ العاني. منشورات مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى.

أنيس، إبراهيم، 1982م –**في اللهجات العربية**– مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة.

الباخرزي، علي بن الحسن، 1971م – **دمية القصر وعصر أهل العصر** – تحقيق سامي مكي العاني، مطبعة المعارف بغداد.

بروكلمان، كارل، 1983م – **تاريخ الأدب العربي** – ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، 1989م – **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** – تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

البناء، أحمد بن محمد، دت – **إتحاف فضلاء البشر** – تحقيق محمد علي الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.

التادلي، عبد الرحمن بن عبد العزيز المغربي، 1999م – **كتاب الوشاح وتثقيف الرماح** – نُشر بهامش الصحاح طبعة دار إحياء التراث العربي. بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الثعالبي، محمد بن إسماعيل، 1983م – **يتيمة الدهر**– دار الكتب العمية، بيروت.

ثعلب، أحمد بن يحيى، 1987م –**مجالس ثعلب**– شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة .

الجاحظ، عمرو بن بحر، 1988م – **الحيوان** – تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

الجبالي، حمدي محمود حمد، 1982م – **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً** – رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

الجرجاني، عبد القاهر، 1977م – **دلائل الإعجاز** – تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة.

جرير بن عطيّة، دت –**ديوان جرير**– تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

جطل، مصطفى، 1982م، - **نظام الجملة** مدير الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب. ج1-2.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، 1999م - **تاج اللغة وصِّحاح العربية** - اعتنى بها مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

الحديثي، خديجة، 1974 - **الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه** - مطبوعات جامعة الكويت.

حسّان، تمّام، دت - **الأصول دراسة أبيستمولجيّة للفكر اللغوي عند العرب** - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسنين، عفاف، 1996م - **في أدلة النحو** - المكتبة الأكاديمية، القاهرة .

الحلبي، أحمد بن يوسف، 1987م - **الدر المصون** - تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

الحلواني، محمد خير، 1983- **أصول النحو العربي** - المغرب، الناشر الأطلسي.

الحموز، عبدالفتاح 1997م - **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر** - عمان، الأردن، دار عمار، الطبعة الأولى.

الحموي، ياقوت بن عبد الله، 1979- **معجم الأدباء** - دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الحنبلي، عبد الحيّ، د.ت - **شذرات الذهب** - دار الآفاق الجديد، بيروت.

الخثران، عبد الله بن حمد، 1993م - **مراحل تطور الدرس النحوي** - الإسكندرية، دار المعرفة الجامعيّة.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن عثمان، 1983م - **تاريخ بغداد** - القاهرة.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة، 1982م - **ديوان ذي الرمة** - شرح أحمد بن حاتم البهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى.

رؤبة بن العجاج، 1980م - **ديوان رؤبة بن العجاج** - تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية.

الرماني، علي، 1984م – **رسالتان في اللغة** – تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

الزبيدي، عمرو بن معد يكرب، دت – **شعر عمرو بن معد يكرب** – تحقيق مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجلّة اللغة العربيّة بدمشق، الطبعة الثانية.

الزبيدي، محمد مرتضى، 1965م – **تاج العروس** – تحقيق عبد الستار أحمد فراج. مطبعة حكومة الكويت.

الزبيدي، محمد مرتضى، 1984م – **طبقات النحويين** – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

الزجاج، إبراهيم، 1408هـ – **معاني القرآن وإعرابه** – تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

الزجاجي، عبد الرحمن، 1406هـ – **حروف المعاني** – تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

الزجاجي، عبدالرحمن، 1985م – **الجمل في النحو**– تحقيق علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة بيروت.

الزركلي، خير الدين، 1980م – **الأعلام** – دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة.

الزّجاجيّ، عبد الرحمن، دت – **الإيضاح في علل النّحو** – تحقيق شوقي الضيف، بيروت – لبنان – شركة الفجر العربيّ.

الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، 1385هـ – **الكشاف** – شركة ومطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.

الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، 1410هـ –**المفصل في علم اللغة العربية**– وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للحلبي، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى.

الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد، 1987م – **المستقصي في أمثال العرب**– دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية.

زهير بن أبي سلمى، 1964م - **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** - صنعه أبو العباس ثعلب. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، 1944م، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة.

السامرائي، إبراهيم، 1987م - **المدارس النّحويّة أسطورة وواقع** - عمّان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

السكري، سعيد الحسن بن الحسين، دت - **شرح أشعار الهذليين** - رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويّ عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ عن السكريّ. حققه عبد الستار أحمد فرّاج وراجعه محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة.

السلميّ، عباس بن مرداس، 1968م - **ديوان عباس بن مرداس** - جمع وتحقيق يحيى الجبّوري. نشر مديريّة الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهوريّة العراقيّة، بغداد .

سيبويه، عمرو بن عثمان، 1988م - **الكتاب** - تحقيق وشرح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة.

السيرافي، الحسن بن عبد الله، 1979م - **شرح أبيات سيبويه** - دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.

السيرافي، الحسن بن عبد الله، 1986م - **أخبار النحويين البصريين**- تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين، 1991م - **بغية الوعاة**- دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين، 1327هـ - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربيّة** - نشر مكتبة الكليات الأزهريَّة، القاهرة ، السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين، 1985م - **الأشباه والنظائر**- تحقيق عبد العال سالم كرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين، دت – **الاقتراح** – الطبعة الأولى، دار المعارف النظامية، حيدر أباد.

السيوطي، جلال الدين، دت – **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** – شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل، بيروت.

السيوطي، جلال الدين، دت – **شرح شواهد المغني** – منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، 1981م – **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربيَّة** – تحقيق وشرح عبد العال وسالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى.

الطائي، زيد بن مهلل، دت – **شعر زيد الخيل الطائي** – صنعه أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق.

الطبري، محمد بن جرير، 1327هـ – **جامع البيان** – تحقيق محمود شاكر وأحمد شاكر، دار المعارف القاهرة.

عبابنة ، جعفر، 1984م، **مكانة الخليل في النّحو العربيّ**، عمّان، دار الفكر، الطبعة الأولى.

عبابنة، يحيى وآمنة الزعبي، 2005م – **علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات** – إربد، الأردن، دار الكتاب الثقافي، الطبعة الأولى.

عباس حسن، دت – **النحو الوافي** – دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة.

عبد اللطيف، محمد حماسة ، 1992م – **لغة الشعر**– الطبعة الأولى، القاهرة .

العجاج، عبد الله بن رؤبة، دت – **ديوان العجاج** – رواية عبد الملك بن قريب، تحقيق عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

العسكري، الحسن بن عبد الله، 1988م – **جمهرة الأمثال** – دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.

العكبري، عبد الله، 1369هـ –**التبيان** – تحقيق محمد علي البيجاري، مطبعة الحلبي، القاهرة.

عمر بن ربيعة، 1988م - **شرح ديوان عمر بن ربيعة** - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الأندلس، الطبعة الرابعة.

العيني، محمود بن أحمد، دت - **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفيّة** - مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر.

الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، 1978م - **ديوان الأدب** - تحقيق أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن، 1403هـ - **الحجة في علل القراءات السبع** - تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية.

الفارسي، أبو علي الحسن، 1986م - **المسائل العضديات** - تحقيق شيخ الراشد، إحياء التراث العربي، وزارة الثقافة، دمشق، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن، 1981م - **المسائل العسكريات** - تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية، المطبعة الوطنية.

الفاسي، أبو عبد الله، 1975- **إضائة الراموس**- أصفهان.

الفراهيدي، الخليل، 1405هـ - **العين** - تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة دار الهجرة، إيران، قم، الطبعة الأولى.

الفرّاء، يحيى، دت - **معاني القرآن**- عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية.

الفيروز آبادي، محمد، 1406هـ - **القاموس المحيط** - مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، 1965م - **تفسير القرطبي** - دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى.

القطامي، عمرو بن شييم، 1960م - **ديوان القطامي** - تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى.

القفطي، علي 1986م - **إنباه الرواة عل أنباء النحاة**- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى.

القوزي، عوض حمد، دت – **المصطلح النّحويّ: نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** – الرياض كلية الآداب، جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات.

الكسائي، علي بن حمزة، 1987م – **معاني القرآن** – تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

كمال بشر، 1969م – **دراسات في علم اللغة** – ط دار المعارف القاهرة عام .

الكميت بن زياد الأسديّ، 1969م – **شعر الكميت بن زياد الأسديّ** – تحقيق داود سلوم. مكتبة الأندلس، بغداد .

لبيد بن ربيعة، 1984م – **ديوان لبيد** – تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام الكويت، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية.

محمود حسني، 1979م– **احتجاج النحويين بالحديث** – مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، مطبعة التوفيق، عمان، الأردن.

المخبل السعدي، ربيعة أو ربيع أو كعب بن ربيعة، 1987 – **ديوان المخبل السعدي**–تحقيق يونس أحمد السامرائي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى.

المخزومي، مهدي، 1958م – **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو**– مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية.

المراديّ، الحسن بن القاسم، 1983م – **الجنى الداني في حروف المعاني** – تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية.

الملخ، حسن خميس، 2000م – **نظرية التعليل النحو العربي بين القدماء والمحدثين**– عمان، الأردن، دار الشروق، الطبعة الأولى.

الميداني، أحمد بن محمد، دت – **مجمع الأمثال** – تحقيق محمد محي عبد الحميد، دار القلم بيروت.

النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله، 1964م – **شعر النابغة الجعدي** – تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى.

النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، 1977م – **ديوان النابغة الذبياني** – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر.

النحاس، أحمد بن محمد، 1394 – **شرح أبيات سيبويه** – تحقيق أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى.

نحلة، محمود أحمد، 1987م – **أصول النحو العربي** – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

نصار، حسين، 1968م – **المعجم العربي نشأته وتطوره** – مكتبة مصر، القاهرة.

نصيب بن رباح، 1968م – **شعر نصيب بن رباح** – تحقيق داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، الطبعة الأولى.

هدبة بن الخشرم، 1986م – **ديوان هدبة بن الخشرم** – تحقيق يحيى البجوري. منشورات دار الثقافة والإرشاد القوميّ بدمشق.

عبابنة، يحيى القاسم، 1984 – **في المصطلح النّحوي البصريّ من سيبويه إلى الزمخشري**–رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

عبابنة، يحيى القاسم، 1995م – **التعليل النحوي عند البصريين** – مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (17)، العدد(8)، الصفحة 88–92.